الجمعة 18 كانون الأول 2020
العدد 4227 السنة الخامسة عشرة
Vendredi 18 Décembre 2020 n°4227 15ème année

20 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

مقابلة

سيون أسيدون
التطبيع يُدخل المغرب في الحلف العسكري الاسرائيلي - الأميركي - الخليجي

12

كورونا ماكرون يطيح آخر آمال تأليف الحكومة

التحقيق يهدّد بالقضاء على المرفأ! [2]

بعد إقرار رفع الدعم سيتضاعف سعر الأدوية التي تباع من دون وصفة طبية أكثر من مرتين ونصف مرة (هيثم الموسوي)

إلغاء الدعم عن الـ OTC

لا أدوية للفقراء

[6 ـ 7]

قضية اليوم

التحقيق يهدّد بالقضاء على المرفأ!

تحقيق المرفأ تحت ضغط الاعلام والسياسيين

رضوان مرتضى

حضر المحقق العدلي فادي صوّان إلى قصر العدل صباح أمس. كان وكلاء المدعى عليهما المدير العام لجهاز أمن الدولة اللواء طوني صليبا والرائد جوزيف النّدّاف بانتظاره، وكان صليبا ينتظر في غرفة مجاورة. دخل صوّان إلى غرفة أحد القضاة لنحو عشرين دقيقة قبل أن يعود إلى مكتبه. لم يُعرف ما إذا كان قد دخل إلى مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى سهيل عبود أو مكتب القاضي في محكمة التمييز جمال الحجّار. ولدى عودته إلى مكتبه، دخل أحد المحامين ليُبلغه إن كان بالامكان التعجيل ببدء جلسة الاستماع، كون صليبا مستدعى بصورة عاجلة الى القصر الجمهوري. وعندما دخل محامون من النقابة ووكلاء المدعى عليهما الى الغرفة، أبلغهم صوان أن الجلسة لن تُعقد، وانه قرر تجميد التحقيقات ريثما يرد على طلب تنحيته خلال عشرة أيام.

لكن الرواية هذه، لا تقفل الباب على تكهنات حول تعرض صوّان لضغوط بغية وقف الجلسات. احدى الروايات تقول بأن عبود طلب منه تجميد التحقيق إلى ما بعد الأعياد، بانتظار صدور القرار بشأن طلب نقل الدعوى المقدم من النائبين علي حسن خليل وغازي زعيتر. ومعها رواية تقول بان أمين سر مجلس القضاء الأعلى القاضي رودني ضو دخل إلى مكتب المحقق العدلي وابلغه أمراً طارئاً، ليعلن الاخير بعد ذلك قراره تأجيل الجلسة، بانتظار قرار محكمة التمييز. علماً أنّ المادة 340 من أصول المحاكمات الجزائية تفيد أن تقديم طلب نقل الدعوى «لا يوقف السير في الدعوى، إلا إذا قررت محكمة التمييز خلاف ذلك».

عمليا، اوقف صوان عمله في ملف التحقيق حتى الرابع من كانون الثاني المقبل. وبخلاف ما تردد عن توجه لدى صوّان لتوقيف صليبا، قرر المحقق العدلي تطيير الجلسة. ورغم أنّ أوساط صليبا كانت تتحدث عن نيّته عدم المثول، نزل مدير عام أمن الدولة لحضور الجلسة من دون معرفة إذا كان قد تلقّى ضمانات بأنّه لن يتمّ توقيفه. وعلمت «الأخبار» أنّ صوان كان يريد إجراء المواجهة بين النّدّاف وصليبا للتأكد من مسألتين. الأولى إفادة الرائد الموقوف بأنّ صليبا طلب منه وقف التحقيق في الشهر الثالث. والثانية السؤال عن سبب اشتراط مدير عام أمن الدولة على النّدّاف مراجعة القاضي داني الزعنّي، وكيل الجهاز، في كل خطوة يتّخذها.

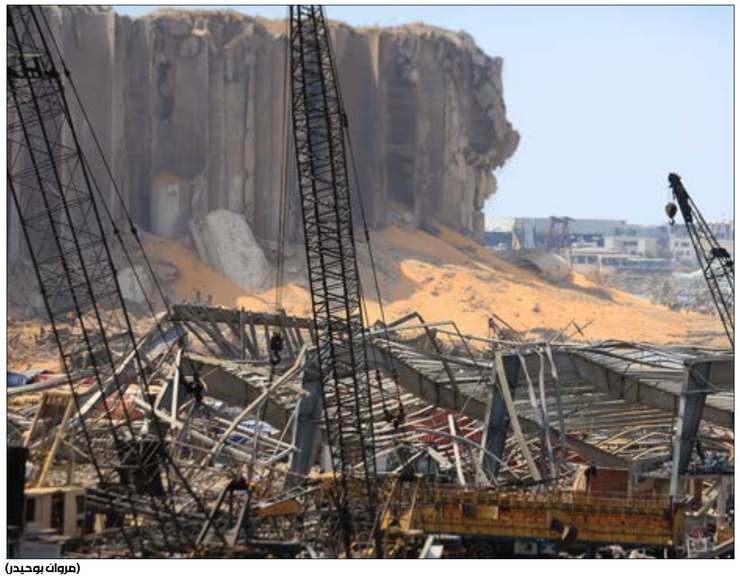
(مروان بوحيدر)

ادعى المحقق العدلي في جريمة مرفأ بيروت القاضي فادي صوان بموجب المادة 210 من قانون العقوبات على ادارة واستثمار مرفأ بيروت بوصفها شخصا معنويا مسؤولا جزائيا عن جريمة مرفأ بيروت. وتنص المادة 210 من قانون العقوبات على ان الهيئات المعنوية «مسؤولة جزائيا عن أعمال مديريها واعضاء ادارتها وممثليها وعمالها عندما يأتون هذه الاعمال باسم الهيئات المذكورة أو بإحدى وسائلها».

خطورة قرار صوان تكمن في ترتيبه تداعيات قانونية واقتصادية وسياسية تقضي على ما لم يقض عليه انفجار المرفأ. فهذا القرار ربما يؤدي إلى تحويل المرفأ إلى صندوق للتعويضات، بدلاً من شركات التأمين واعادة التامين.

تطبيق نص المادة 210 من قانون العقوبات على ادارة واستثمار مرفأ بيروت والادعاء عليها كشخص معنوي لا يستقيم مع طبيعتها القانونية الهجينة، في ظل عدم وجود نص قانوني يحدد وضع المرفأ بعد انتقاله الى اشراف الدولة. فواقع التعامل السابق والحالي لا يجعل منه بمثابة المؤسسة العامة التي تدير مرفقاً عاماً ولا يتمتع بشخصية معنوية مستقلة عن الدولة اللبنانية.

وبحسب قانونيين، لا يمكن الادعاء على ادارة واستثمار مرفأ بيروت كشخص معنوي بمعزل عن الادعاء على الدولة اللبنانية، الا اذا كان المقصود حماية المسؤولين عن جريمة المرفأ من خلال نقل موجب التعويضات الشخصية للمتضررين الى الدولة اللبنانية ومن الاموال العامة وليس من اموالهم الخاصة.

والقول بغير ذلك سيجعل من ادارة واستثمار مرفأ بيروت، كشخص معنوي، مسؤولة جزائيا عن أعمال مديريها واعضاء ادارتها وممثليها وعمالها، وبالتالي ستكون مسؤولة ايضا عن الالزامات المدنية التي قد يحكم بها لصالح المتضررين من شركات ملاحة بحرية وشركات تامين واصحاب سفن بحرية واهالي ضحايا ومتضررين في المناطق المجاورة. وبالتالي سيتحول مرفأ بيروت من مرفق عام ومن ملك الدولة العام المرفئي الى صندوق تعويضات لشركات محلية واجنبية، وكل متضرر من انفجار مرفأ بيروت أيا كانت طبيعة ضرره وأيا كانت صفته او جنسيته. وبالتالي سيتيح ذلك إلقاء الحجوزات الاحتياطية والتنفيذية على كامل ملك الدولة العام المرفئي بكافة عناصره الاستثمارية والعقارية والمالية، وستتفاقم هذه النتائج والتداعيات عند السير بأي تحقيق دولي وامام اي هيئة قضائية دولية حيث تتحول تلك الحجوزات الى حظر دولي وعدم صلاحية المرفأ قانونيا ودولياً كميناء للملاحة. ويرى خبير قانوني أن ذلك قد «يفاقم النتائج القانونية والسياسية لانفجار مرفأ بيروت وسيؤدي لخسارة الدولة كليا لمرفأ بيروت فما لم تخسره بالانفجار ستخسره بالتحقيق، ولن يكون من الممكن استرجاعه الا من خلال تخصيصه وبيعه لمن يسدد التعويضات، وبذلك يتحول مرفأ بيروت من ضحية ومتضرر من الجريمة الى فاعل لهذه الجريمة، وما لم نخسره نتيجة الانفجار سيخسره الشعب اللبناني نتيجة التحقيق».

وبالعودة الى ظروف انشاء مرفأ بيروت كمرفق عام فهو يعود لتاريخ 1887/6/18 حيث صدر فرمان عثماني منح بموجبه امتياز إنشاء مرفأ إلى شركة عثمانية تحت اسم «شركة مرفأ وارصفة وحواصل بيروت»، وفي 1925/5/20 اكتسبت الشركة الجنسية الفرنسية. وبتاريخ 1960/4/13، عقد اتفاق بين الدولة اللبنانية والشركة، تصدق بقانون صادر في 1960/5/31، ونص الاتفاق على تحويل الأراضي الداخلة في ملك الشركة الخاصة والمسجلة في منطقة المرفأ العقارية، إلى أملاك عامة مرفئية تخصّ الدولة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأبنية والمستودعات المنشأة في المنطقة الحرة التي شيدتها الشركة في العقارات أعلاه والتي تنتقل ملكيتها من الشركة إلى الدولة. ونصت المادة 7 من الاتفاق على أنّ تسترد الدولة امتياز 1887/8/15 وتكلف الشركة الفرنسية المذكورة إدارة المرفأ.

وفي 1990/12/31 صدر قرار عن مجلس الوزراء تحت رقم 1 قضى بتشكيل لجنة من وزير الموارد المائية والكهربائية ووزير الدولة لشؤون النقل البري والبحري والجوي لاستلام مرفأ بيروت وإدارته واستثماره موقتاً، ثم شكل قرار مجلس الوزراء رقم 1 تاريخ 1993/3/17 لجنة موقتة لإدارة واستثمار مرفأ بيروت. وبعدها قرر مجلس الوزراء بتاريخ 1997/4/22 تشكيل لجنة موقتة جديدة لإدارة مرفأ بيروت واستثماره. وفي العام 2001، عيّن مجلس الوزراء لجنة موقتة جديدة، مما يعني أنّ المرفأ لم يرقَ بعد إلى المؤسسة العامة ذات الشخصية المعنوية بالمفهوم القانوني. ومن المتفق عليه علما واجتهادا ان الشخص المعنوي الخاص أو العام لا يولد الا بقانون. ولم يصدر بعد اي نص قانوني يحدد وضع مرفأ بيروت بعد انتقاله الى اشراف الدولة.

(الأخبار)

> لا يمكن الادعاء على ادارة واستثمار مرفأ بيروت كشخص معنوي الا اذا كان المقصود حماية المسؤولين عن الجريمة

مقالة

الإشارات الطائفية في زواريب السياسة اليومية

هيام القصيفي

من الخطوات الإيجابية النادرة للرئيس المكلف سعد الحريري زيارته البطريركية المارونية، مهما كانت الانتقادات في شأن مواقفها. ليست الزيارة، بحسب أوساط سياسية، مهمة بمعناها الحصري المتعلق بـ«شكوى» الحريري من أداء العهد والتيار الوطني الحر عند المرجعية الدينية. ثمة إطار يفترض التعامل معه، من خلال ما سجل في الأشهر الأخيرة من ارتفاع اللغة الطائفية والمذهبية، يعطي لمثل هذا النوع من اللقاءات أبعاداً أكثر أهمية. ورغم أن الحريري مقلّ في تنقلاته، وفي القيام بخطوات لافتة، فإن زيارة الصرح يُبنى عليها لسحب توترات رافقت انفلات الخطاب الطائفي والمذهبي الذي سجل في شكل حاد على أصعدة مختلفة. هذا الانفلات الذي يحتاج الى أكثر من هذه الخطوات، لضبط إيقاعه، خصوصاً على مستويات رئيسية.

أولاً، كل الكلام عن احتمالات استثمار الانهيار الاقتصادي والاجتماعي لخلق فتن وتوترات داخلية، له وجه آخر يتعلق بالشبهات الطائفية والمذهبية التي تسهم في توتير الأجواء، لأن الأرضية الاجتماعية باتت عرضة لشتى أنواع التدخلات واللعب على أوتار مذهبية، يمكن أن تكون أداة توتر دائم. ما جرى، مثلاً، في التظاهرات والاحتجاجات حين اشتعلت محاور «التماس» القديمة، بالعصبيات المتقابلة، ليست مجرد حساسيات ظرفية، بل إنها قابلة للتحول فوراً عند أي استغلال داخلي أو خارجي الى أكثر من حوادث عابرة. من الوهم والسذاجة اعتبار فوز العلمانيين في جامعات تعبيراً عن واقع حقيقي، بعدما أظهرت الأشهر التي تلت 17 تشرين أن مجموعات عادت الى أحزابها وطوائفها بمجرد أن جرت ترتيبات سياسية معينة. والا لكان الشارع اليوم أقوى باحتجاجاته ممّا كان عليه قبل عام بعدما تفاقم الانهيار الاجتماعي والاقتصادي، مهما عملت السلطة على تدجينه وتيئيسه. ومن السذاجة أيضاً اعتبار هذا الفوز «العلماني» بأفكار سياسية بدائية مؤشراً على كسر الطوائف والسلطة معاً، لأن هناك فرزاً مناطقياً جديداً بدأ يظهر حتى في العاصمة، وبعض شوارعها التي اختلف جمهورها عمّا كان عليه قبل سنوات قليلة، بعدما عادت المجموعات الشبابية الى «مناطقها». لم تعد القوقعة كلاماً من زمن الحرب، حين يعيد بعض الاحزاب نبش كلام المحاصصة المذهبية والمناطقية وحقوق الطوائف على الارض، فتجد لها جمهوراً مصفّقاً في الجامعات وخارجها. وحين يجري التعامل مثلاً مع اعتراض التيار الوطني على محطة «الجديد»، وكلامها عن رئيس الجمهورية، على أنه يتم خارج الإطار الجغرافي للتيار وبيئته.

ثانياً، كل ما يثار حول قضية انفجار المرفأ، من التحقيقات ودور المحقق العدلي والردود عليه، يثير جواً من الاحتقان الطائفي، لأنه في مكان ما يبدو مؤشراً على توجه القوى السياسية لإغلاق هذا الملف على «زغل». تصرف السيحيون وكأن الانفجار يعنيهم وحدهم ويعني مناطقهم وشهداءهم فقط، الى الحد الذي بدا معه أي ردّ فعل وأي اعتراض على أداء المحقق العدلي وعدم التجاوب معه كأنه استهداف لهم وحدهم. هذا الأداء كفيل بإثارة نعرات طائفية، لأن انفجاراً بحجم الكارثة الانسانية التي خلّفها من شهداء ومصابين، يفترض أن يُتعالى معه بالأهمية التي يستحقها على مستوى القوى السياسية والأمنية التي تتصرف من وحي سعيها الى لفلفة الملف، وكأن شيئاً لم يكن؛ إذ لا يتخطى تعاطي هذه القوى مع الانفجار أسلوب معالجتها لأي ملف آخر كالكهرباء والطرق العائمة والمصارف التي تنهب حقوق الناس، أي من دون أن تعير أي اهتمام لحجم المأساة التي لحقت بهم. لكن هذا لا يعني أن يتحول التحقيق وردود الفعل عليه ليصبّا في الخانة الطائفية والمذهبية، ما دام هناك شهداء ومصابون ومتضررون متساوون في المصيبة، مهما كانت هوية المتستر على بقاء نيترات الأمونيوم في المرفأ.

ثالثاً، حرب الصلاحيات التي لن تنتهي قريباً. هذه الحرب التي بدأت وتستمر من خلال الردود المتبادلة بين القصر الجمهوري وبيت الوسط، وقبلها بيانات رؤساء الحكومات السابقين، تحمل في طياتها بذوراً طائفية بامتياز. وهي لا تكاد تخمد لفترة، حتى تعود في مظهر أكثر حدة، من دون أن يستفيد منه أحد. لا بل انه يسهم أكثر فأكثر في تعطيل عمل المؤسسات على اختلاف مستوياتها. الأسوأ، أن هذا الكباش الطائفي لن يبقى أسير الصلاحيات بين الرئاسة الاولى والثانية، لأن ما حصل أخيراً في قانون الانتخاب، وسُحب مؤقتاً من التداول، سيستخدم مجدداً عند أي استحقاق. فتأخير ولادة الحكومة لن يحجب مطلقاً الاستعداد للانتخابات النيابية، التي ستكون مفتاح انتخابات رئاسة الجمهورية. وهذا يعني أن كباشاً طائفياً سيتجدد حول قانون الانتخاب، بعد أن يستنزف المعنيون معركة الرئاسة الثانية. وتضاف اليه عوامل الاحتقان الشعبي، الذي يمكن استغلاله في أي لحظة ليتحول اشتباكاً طائفياً. هذا كله يستدعي توسيع مروحة اللقاءات، كلقاء بكركي، والبناء، عليه وعلى غيره من الاتصالات لتشمل جميع القوى المعنية، إذا كانت هناك نية لتطبيع الوضع الداخلي وإخماد حرائقه، خصوصاً مع تكاثر التحذيرات الخارجية والداخلية من احتمالات استخدام الواقع السيّئ لخلق بؤر أمنية، لأن عدم المسارعة الى ضبط الوضع، لا يمكن تفسيره إلا بأن ثمة من لا يزال يرغب في استخدام الشحن في معارك سياسية خدمة لتزكية مواقعه وتحصينها.

المشهد السياسي

الراعي «يتبرّع» بوساطة بين عون والحريري

تأليف الحكومة طار إلى أجل غير مسمّى

اخترق تطوّران بارزان، خارجي ومحلي، المشهد اللبناني الذي كان اهتمامه مُنصبّاً في الأيام الأخيرة على زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لبيروت، وخطوة المحقق العدلي القاضي فادي صوان في ملف انفجار المرفأ لجهة الادعاء على رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب وعدد من الوزراء. فبينما أُجير صوان عمل تعليق التحقيقات لمدّة عشرة أيام بسبب تقدّم الوزيرين المُدّعى عليهما علي حسن خليل وغازي زعيتر بطلب كفّ يد القاضي عن الملف وتعيين محقّق آخر، باغت خبر إصابة الرئيس الفرنسي بفيروس «كورونا» ملف الحكومة الذي كانت يُصارع في دائرة التعقيدات. طارت الزيارة الثالثة لماكرون كما ملف تأليف الحكومة إلى أجل غير مسمّى.

لم يُسرّ الخبر الآتي من الغرب قلب القوى السياسية التي كانت تعوّل على الزيارة لإحداث خرق ولو بسيط في ملف الحكومة. وقد رسم هذا الطارئ شكوكاً إضافية حيال إمكان الإفراج عنها، الأمر الذي يزيد من وقع المخاوف على مصير البلاد ربطاً باستحقاقات المنطقة. ولأنه بات من الصعب فصل مصير لبنان عن المواجهة المتعاظمة إقليمياً ودولياً، تبدّدت رياح التفاؤل. هذا الواقع تبلور أكثر في الساعات الماضية، وخاصة مع تأكيد المطّلعين على خطّ تأليف الحكومة أن «الاتصالات بين القوى السياسية تقريباً مقطوعة»، لم يخرقها سوى زيارة الرئيس المكلف سعد الحريري أول من أمس لبكركي حيث التقى البطريرك مار بشارة بطرس الراعي. وفي هذا الإطار، أكدت مصادر بارزة أن «الحريري شرح للراعي مسار التأليف وكل المداولات التي حصلت بينه وبين رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، وما جرى لجهة توزيع المقاعد وطرح الأسماء، نافياً كل المعلومات التي تتحدث عن إصراره على التدخل في الحقائب التي هي من حصّة المسيحيين أو فرض بعض الأسماء المسيحية على عون». وقد علمت «الأخبار» من مصادر قريبة من الرئيس الحريري أن «الراعي عرض على الحريري القيام بوساطة بينه وبين رئيس الجمهورية لتذليل العقد وتقريب وجهات النظر»، وأن «الراعي قد يزور بعبدا في الساعات المقبلة».

مصادر أخرى، مطلعة على أجواء اللقاء، قالت إن الراعي «بدأ بعض الاتصالات»، لكنها استبعدت أن تفضي وساطته الى نتيجة في حال بقي الحريري مصراً على مواقفه، مشيرة الى أن الرئيس المكلّف «كان حريصاً على طمأنة البطريرك الى أنه لم يسمّ كل الوزراء المسيحيين». واستغربت تأكيدات الحريري للراعي بأن «أسماء الوزراء المسيحيين التي تضمنتها لائحته انتقاها من لائحة سلّمه إياها رئيس الجمهورية. وهو في الموازاة، علّقت الأوساط على تأجيل الرئيس الفرنسي زيارته، قائلة إن «هذه الزيارة سبقها الكثير من النقاش وشابها بعض الارتباك، وخصوصاً أن جدول أعمالها لم يكن مكتملاً». ففيما كان مؤكداً أن «ماكرون لن يلتقي أحداً من الطبقة السياسية سوى رئيس الجمهورية»، أشارت المصادر إلى أن «الجو في قصر الإليزيه كان مقسوماً، وأن هناك بعض الآراء تناولت مدى إمكانية عقد لقاء جامع مع ممثلي الأحزاب حول طاولة حوار كما حصل في الزيارة الأولى، وأن النقاش توسّع لناحية إمكانية حصول اجتماع مع الرئيس دياب أو لا، لأن ذلك سيفرض لقاءً أيضاً مع الحريري، لكن كل ذلك تأجل بسبب ما حصل».

> الحريري أبلغ الراعي أنه انتقى اسماء الوزراء المسيحيين من «لائحة» رئيس الجمهورية

من جهة أخرى، وصل إلى لبنان مساعد الأمين العام للجامعة العربية، السفير حسام زكي، في إطار زيارة رسمية، عبّر خلالها عن وقوف الجامعة إلى جانب لبنان واللبنانيين. ورأى زكي بعد لقائه الرئيس عون، أن «الشعب اللبناني يعاني، وواقع تحت ضغوط كثيرة»، مشيراً إلى أن «هدف زيارته للبنان هو الاطلاع على الوضع والاستماع إلى تقييم المسؤولين اللبنانيين لواقع الحال». وشدد على أن «هناك مسؤوليات تقع على عاتق المسؤولين في لبنان، يتعين عليهم حلها»، مؤكداً أن «الجامعة العربية طرف مساعد، ونحن جاهزون للمساعدة إذا طُلب منا ذلك».

وقد أبلغ عون زكي أن لبنان «يتطلع إلى وقفة عربية واحدة حيال الصعوبات التي يعانيها، اقتصادياً واجتماعياً، بعد سلسلة الأحداث التي وقعت خلال الأعوام الماضية، ولا سيما منها تدفق النازحين السوريين»، مشيراً إلى أن «الخسائر المادية المباشرة وغير المباشرة ولا سيما منها الخسائر الاقتصادية التي تكبدها لبنان نتيجة ذلك منذ عام 2011 وحتى العام الماضي فاقت 54 مليار دولار، وفقاً لتقارير صندوق النقد الدولي». وجدد عون التأكيد أن «الحكومة المقبلة ستعنى بإجراء الإصلاحات الضرورية، بالتزامن مع التدقيق المالي الجنائي في حسابات مصرف لبنان والمؤسسات والإدارات العامة كافة، في خطوة أساسية لمكافحة الفساد ومنع تكرار الأخطاء التي وقعت في البلاد لسنوات خلت».

وأشار إلى أن «تأليف الحكومة الجديدة يواجه بعض الصعوبات، التي يمكن تذليلها، إذا ما اعتمدت معايير واحدة في التأليف، كي تتمكن الحكومة من مواجهة التحديات الكبرى التي تنتظرها نتيجة الأوضاع في البلاد، وتؤمن التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية».

(الأخبار)

«كارفور» تفتتح فرعها السادس في أدما

افتتحت «كارفور»، التي تملكها وتديرها شركة «ماجد الفطيم» في لبنان، فرع «كارفور» السادس في لبنان، في منطقة أدما، وهو ثالث سوبر ماركت تفتتحه كارفور في السوق اللبنانية. ويمثّل هذا الافتتاح خطوة مهمة في استراتيجية شركة «ماجد الفطيم» الاستثمارية في لبنان، والتزامها تجاه دعم الاقتصاد اللبناني، ويشكل جزءاً من خطة شاملة تتضمن افتتاح فروع جديدة في مناطق أخرى في المستقبل.

وقال جان عبد الساتر، المدير الإقليمي لـ«كارفور لبنان» لدى «ماجد الفطيم للتجزئة»: «قطاع التجزئة من أهم دعائم التنميّة الاقتصاديّة في لبنان وأكثر القِطاعات قدرةً على مواجهة الأوضاع الاقتصادية المتأرجحة، على الرغم من كل الأزمات التي مرّ بها، كما يسهم في توفير فرص العمل للشباب. وتعتزم شركة «ماجد الفطيم» مواصلة استثماراتها في لبنان، إذ يشكل افتتاحنا فرعاً سادساً في منطقة أدما تأكيداً للالتزامنا تجاه وطننا. كما يأتي هذا الفرع الجديد ترجمةً لأهداف «ماجد الفطيم» التي تتمثّل في دعم المشاريع التنموية التي تحرك العجلة الاقتصادية وتشكل حافزاً للشباب اللبناني للبقاء في وطنه».

يوفر سوبر ماركت «كارفور» الجديد أكثر من 50 فرصة عمل لشباب لبنان وشاباته، ويوفر احتياجات التسوّق اليوميّة من مجموعة واسعة من المنتجات الطازجة والمخبوزات والمواد الغذائيّة وسلع وخدمات أخرى يتجاوز عددها 16,000 منتج، إضافة إلى تقديمه منتجات ذات جودة وقيمة عاليتين، ومجموعة متنوعة من العروض الترويجية والمتخصصة. ويتيح فرع «كارفور» في أدما، الذي تبلغ مساحته 2,000 متر مربع، تجربة تسوّق استثنائية لتحقيق أسعد اللحظات لعملاء «كارفور» في منطقة كسروان بكاملها.

قضية

مفاوضات الترسيم إلى شباط: 7 نقاط خلافيّة تنتظر الحسم

مفاوضات الناقورة متوقّفة ولن تُستأنف فعلياً قبل تسلّم الإدارة الأميركية الجديدة. بدلاً من الجلسة الخامسة التي لم تُعقد، حمل الموفد الأميركي سؤالاً محدداً إلى رئيس الجمهورية: هل توافقون على مفاوضات مباشرة في أوروبا؟ ولمّا كانت الإجابة نفياً قاطعاً، لم يعد أمام الوفد الإسرائيلي سوى الجلوس في خيمة الناقورة والاستماع مجدداً إلى وجهة نظر لبنان. هناك، بدا الوفد اللبناني جاهزاً لمفاوضات قاسية وطويلة، بعدما تبيّن وجود سبع نقاط خلافية

أيلي الفرزلي

بهدوء، تُقيّم شخصية مطّلعة المفاوضات غير المباشرة التي عُقدت في الناقورة بين لبنان والعدو الإسرائيلي بوساطة أميركية واستضافة أممية. تقول إن كل طرف عرض في الجولات التي عُقدت رؤيته للترسيم، لكن حتى اليوم لم يتمّ الدخول في مرحلة السعي لإيجاد حلول أو اتفاق. كما لم يتدخّل الطرف الأميركي ولا الأممي في كل ما جرى، إلا بوصفهما شاهداً يتوجه له كل طرف بالحديث، على قاعدة أن التفاوض يتم بشكل غير مباشر، وهو ما يحصل فعلاً تحت سقف خيمة المفاوضات التي نُصبت في مقرّ الأمم المتحدة في الناقورة.

بالنتيجة، يتوقع المصدر مساراً طويلاً ومعقّداً لهذه المفاوضات التي «لم تبدأ بعد». أما خلاصة الجلسات الأربع، فيمكن اختصارها بسبع نقاط مختلف عليها بين الجانبين:

1 - طلب الوفد اللبناني اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة للبحار كمرجعية للتفاوض، وهو ما رفضه الوفد الإسرائيلي على قاعدة أن إسرائيل لم توقّع هذه الاتفاقية وهي غير ملزمة بقواعدها وأصولها.

2 - وافق الطرفان على اعتماد اتفاقية الترسيم التي وُقّعت بين الانتدابين البريطاني والفرنسي (1923)، إلا أن الخلاف برز في قراءة كل طرف لها، خصوصاً أنها لم تحدد النقاط الحدودية بدقّة. بالنسبة إلى لبنان، فإن رأس الناقورة المشار إليه في الاتفاقية (نقطة الخلاف الأبرز) موجود داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبالنسبة إلى الوفد الإسرائيلي، فإن عبارة «رأس الناقورة» الواردة في الاتفاقية تقع إلى الشمال من النقطة التي حدّدها الجانب اللبناني.

3 - يعتبر الوفد الإسرائيلي أنه من المستحيل أن يبدأ الترسيم من نقطة برية بل يجب أن ينطلق من البحر. حجته في ذلك أن الحدود البرية غير مرسّمة، وبالتالي لا يمكن اعتماد نقطة في حدود لم تثبّت بعد. المستحيل الإسرائيلي يقابله مستحيل لبناني، إذ لا يعقل أن يبدأ ترسيم لحدود بحرية إلا من البر. وبالتالي حتى لو كانت الحدود البرّية غير مرسّمة، يمكن الاتفاق على نقطة محددة يتم الانطلاق منها لترسيم الحدود البحرية، علماً أن الترسيم البرّي جزء من اتفاق الإطار الذي توصل إليه الرئيس نبيه بري، وبالتالي فور انتهاء ترسيم البحر يفترض أن يبدأ ترسيم البر.

4 - يتمسك الوفد الإسرائيلي بضرورة أخذ جزيرة «تيخليت» في الاعتبار لدى الترسيم، إلا أن الجانب اللبناني يرفض اعتبارها جزيرة في الأساس، خاصة أنها غير مأهولة، وهي بالكاد صخرة. وإضافة إلى اعتبار الوفد الإسرائيلي أن عدم وجود مقيمين على «تيخليت» لا يمنع أن تكون جزيرة، فهو يستشهد بالاتفاق اللبناني - القبرصي الذي أخذ تلك الجزيرة او الصخرة في الاعتبار أثناء ترسيم الحدود بينهما. لا ينكر الوفد اللبناني ذلك، لكنه يُذكّر أن اتفاقية البحار تميّز بين الترسيم بين دولتين متقابلتين ودولتين متجاورتين، وبالتالي ما يجوز هنا ليس بالضرورة أن يجوز هناك.

5 - حتى مع افتراض الاتفاق على نقطة الانطلاق وحل مسألة «تيخليت»، فإنه لا اتفاق على التكنولوجيا المعتمدة لتحديد مسار الخط الحدودي البحري. علماً أن هذه العملية تتم عبر برامج إلكترونية محدّدة.

6 - لا يزال المفاوض الإسرائيلي متمسكاً بالاتفاقية الموقّعة بين لبنان وقبرص، بوصفها منطلقاً للترسيم البحري. وهو يشير إلى أنه طالما الطرف اللبناني سبق أن حدد منطقته الاقتصادية في الاتفاقية مع قبرص، فإنه من البديهي أن يكون ما هو خارجها من حصة إسرائيل. لكن الطرف اللبناني، رغم تأكيده أن الاتفاقية وُقّعت فعلاً من قبل الحكومة آنذاك، إلا أنه بموجب المادة 52 من الدستور فإن أي معاهدة دولية بحاجة إلى تصديق مجلس النواب عليها، وهو ما لم يحصل. وبالتالي، فإن الحجة الإسرائيلية لا تقع في موقعها القانوني بالنسبة إلى البنان.

الوفد الإسرائيلي يقترب بدء الترسيم من نقطة بحريا (علي حشيشو)

7 - آخر الإشكالات ذاك الذي افتعله وزير الطاقة الإسرائيلي. فوقد العدو وتالياً مصدر التيار. أما بعد العقوبات فبات بالإمكان التداول بها علانية، وأهمها «عدم مواكبة الحزب للتيار في معاركه ضد الفساد». العتب الكبير لدى قيادة التيار على ما تقول مصادره، ويتمحور حول البند الرابع من وثيقة التفاهم، وهو بند «بناء الدولة». المصطلح بحدّ ذاته فضفاض، إلا أنه يُفسّر عونياً «بتفعيل العمل المؤسساتي وإصلاحه، باستقلالية القضاء، احترام عمل المؤسسات الدستورية وإبعادها عن التجاذبات السياسية، محاربة الفساد عبر تفعيل عمل الجهات الرقابية ودعمها وإقرار قوانين تواكب الانهيار الاقتصادي كالتدقيق الجنائي والكابيتال كونترول». تؤكد المصادر أن «بناء الدولة لا يعني التصادم مع رئيس حركة أمل نبيه بري كما يحاول البعض أن يسوّق ولا المسّ به شخصياً، ونحن ندرك جيداً مدى حساسية الحزب حيال هذا الأمر». لكن يجب أن لا يتعارض هذا الأمر مع «أسس الإعداد لهذه الورشة الإصلاحية عبر رفع الحمايات الطائفية والحزبية والمناطقية. لذلك، يجب على التوافق، إن حصل، أن يقترن بالية تنفيذية سريعة وضمن مهلة محددة».

البند الرابع، بالنسبة إلى باسيل، هو المدخل إلى استكمال تطوير ورقة التفاهم صوب البنود الأخرى. وبمعزل عمّا إذا تم الاتفاق أم لا، فإن موقف التيار من الدفاع عن لبنان ودور المقاومة «ثابت ولا يزال مقتنعاً بأن قوة الحزب تشكل مناعة للبلد ضد إسرائيل والإرهاب، وأن التفاهم حمى لبنان و«مصادر التيار. أما بعد العقوبات فبات بالإمكان التداول بها علانية، وأهمها «عدم مواكبة الحزب للتيار في معاركه ضد الفساد». العتب الكبير لدى قيادة التيار على ما تقول مصادره، ويتمحور حول البند الرابع من وثيقة التفاهم، وهو بند «بناء الدولة». المصطلح بحدّ ذاته فضفاض، إلا أنه يُفسّر عونياً «بتفعيل العمل المؤسساتي وإصلاحه، باستقلالية القضاء، احترام عمل المؤسسات الدستورية وإبعادها عن التجاذبات السياسية، محاربة الفساد عبر تفعيل عمل الجهات الرقابية ودعمها وإقرار قوانين تواكب الانهيار الاقتصادي كالتدقيق الجنائي والكابيتال كونترول». تؤكد المصادر أن «بناء الدولة لا يعني التصادم مع رئيس حركة أمل نبيه بري كما يحاول البعض أن يسوّق ولا المسّ به شخصياً، ونحن ندرك جيداً مدى حساسية الحزب حيال هذا الأمر». لكن يجب أن لا يتعارض هذا الأمر مع «أسس الإعداد لهذه الورشة الإصلاحية عبر رفع الحمايات الطائفية والحزبية والمناطقية. لذلك، يجب على التوافق، إن حصل، أن يقترن بالية تنفيذية سريعة وضمن مهلة محددة».

البند الرابع، بالنسبة إلى باسيل، هو المدخل إلى استكمال تطوير ورقة التفاهم صوب البنود الأخرى. وبمعزل عمّا إذا تم الاتفاق أم لا، فإن موقف التيار من الدفاع عن لبنان ودور المقاومة «ثابت ولا يزال مقتنعاً بأن قوة الحزب تشكل مناعة للبلد

يتعلق بالحدود البحرية كانت سمته الارتباك والارتجال، بدءاً من توقيع الاتفاقية مع قبرص، التي ساهمت في خسارة مساحة كبيرة من البحر اللبناني، وصولاً إلى الخط الذي أودع في الأمم المتحدة، قبل أن ينطلق الوفد اللبناني من خط جديد. إلا أن الخط الأخير هو نقطة الانطلاق للبنان في مفاوضات الناقورة، وهو ما أكد عليه الرئيس ميشال عون. وبالتالي، فإن تقدم المفاوضات بشكل علمي هو الخيار الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى اتفاق، لا التهديد الذي تتولاه قيادة العدو وإعلامه. علماً أن مجرد اللجوء إلى مفاوضات يسمح بأن ينطلق لبنان من النقطة التي يريد، خصوصاً أنها لم توضع بشكل اعتباطي، بل إن الوفد المفاوض قادر على الدفاع عنها بالاعتماد على القواعد الدولية التي تحكم هذه المسائل. وهو ما بدا جلياً بالنسبة إلى الوفد الإسرائيلي كما بالنسبة إلى الوفدين الأميركي والأممي، اللذين أبديا إعجابهما بأداء الوفد اللبناني وطريقة إدارته للمفاوضات، وتمكّنه من الملف.

مع ذلك، وبعد انتهاء كل طرف من قول ما لديه على مدى أربع جولات بدا التباعد كبيراً، خصوصاً أنه ترافق مع تغريدات لم تساهم سوى في تعميق الخلاف. بخلاف ما تردد عن توقف المفاوضات، بحسب المصادر المطلعة، فإن هذا الشرخ أدّى إلى أن يقترح الوسيط الأميركي استبدال جولة 2 كانون الأول بالتواصل المباشر مع قيادة البلدين. ومرة جديدة سمع الوسيط كلاماً واضحاً من رئيس الجمهورية بأن الوفد اللبناني مزوّد بالتعليمات اللازمة، مبدياً إصراره على الموقف اللبناني الذي عُرض في الاجتماعات، والذي يخلص إلى إضافة نحو 1350 كلم مربعاً لمساحة الـ860 كلم مربعاً التي كان لبنان يطالب فيها أثناء السعي إلى اتفاق الإطار. لكن الأهم أن الوسيط الأميركي، إضافة إلى محاولته تليين المواقف تمهيداً لاستكمال المفاوضات، حمل معه سؤالاً محدداً لرئيس الجمهورية ميشال عون: هل عدم ردكم على اقتراح وزير الطاقة الإسرائيلي إجراء مفاوضات سرية أو علنية في أوروبا يعني أن ثمة إمكانية للدخول في هكذا مفاوضات؟

> **جلسة شكلية في كانون الثاني... للتأكيد على استمرار المفاوضات**

خلفية السؤال ملاحظة الأميركيين أن رئاسة الجمهورية ردّت على وزير الطاقة الإسرائيلي في الشقّ المتعلق بالخطوط التي يعتمدها لبنان في المفاوضات فقط، من دون التطرق لاقتراح التفاوض المباشر. لكنّ الرئيس عون سرعان ما عاجل ضيفه بالتأكيد أن آلية التفاوض غير المباشر المعتمدة في الناقورة هي الآلية الوحيدة التي يتمسك بها لبنان.

بعد أن تأكد الوسيط الأميركي أن لبنان جاد في المضي قدماً بالمفاوضات انطلاقاً من المعايير التي أرساها الوفد، انطلقت في إسرائيل حملة تشكك في جدية لبنان وتسوّق لانتهاء المفاوضات قبل أن تبدأ، ساعية إلى تحميل لبنان المسؤولية. مصادر مطلعة تؤكد أن المفاوضات مستمرة، لكنها حكماً ستتأثر بالمتغيّر الأميركي، الذي لم يُعرف بعد كيف سينعكس على ملف الترسيم. ولذلك يتوقع المصدر أن يُدعى إلى جلسة تُعقد في كانون الثاني ستكون مهمتها الوحيدة التأكيد على استمرار المفاوضات، على أن تبدأ المفاوضات الفعلية في شباط. ورغم أن التوقّعات تُرجّح بقاء الوسيط الأميركي السفير جون ديروشر في موقعه، إلا أن ذلك قد لا يسري على مسؤول الملف، أي مساعد وزير الخارجية ديفيد شينكر، انطلاقاً من أن هذا المنصب سياسي أكثر منه تقنياً.

قضية

تفاهم على تطوير «التفاهم» بين حزب الله والتيار

خرجت مسألة «تطوير» التفاهم بين حزب الله والتيار الوطني الحر من الحديث الإعلامي إلى التطبيق الجدّي عقب اتصال مطوّل بين الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل. على الأثر، تشكّلت لجنتان من دون أن يُحدَّد موعدٌ للقائهما بعد، بسبب عدم اكتمال صورة التعديلات عند الطرفين. الأكيد أن ثمّة مآخذ عند الطرفين، يترجمها التيار بعدم وقوف الحزب إلى جانبه في معركة مكافحة الفساد. فيما يشير حزب الله إلى ضرورة تحلّي حليفه بـ«العقلانية» بعيداً عن الحماسة. موكّداً أن «الاندفاع الباسيلي» يقابله فتور لدى بعض المقرّبين تجاه إعادة تطوير العلاقة

رلى إبراهيم

«الردّ على العقوبات الأميركية يكون بتطوير العلاقة مع التيار الوطني الحر»، عبارة وردت في خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله عقب فرض العقوبات على رئيس التيار جبران باسيل، وفي إطار الردّ على طلب باسيل ذلك، سريعاً، بدأ التواصل بين كوادر من الفريقين ليُتوّج باتصال مطوّل بين نصرالله وباسيل، كانت خلاصته تشكيل لجنة من التيار وأخرى من الحزب لبدء التنسيق بينهما حول تطوير وثيقة تفاهم مار مخايل ومناقشة الملفات الملحّة بين الطرفين. اللجنة العونية تضم الوزير السابق سيزار أبي خليل والنائب الآن عون، فيما تضم لجنة حزب الله النائب حسن فضل الله ومسؤول العلاقات الإعلامية محمد عفيف ورئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق عبد الحليم فضل الله. انتقاء الفريقين لم يكن عبثياً: من جهة التيار، وقع الخيار على أبي خليل كونه تولى سابقاً التنسيق الوزاري بين الحزبين، ولأنه من المقربين من باسيل ومن المطّلعين على الملفات الحكومية التي يوليها التيار أهمية. أما عون، فسبق أن تولّى التنسيق النيابي بين الحزبين، فضلاً عن أن ثمة حرصاً لدى التيار على اختيار أشخاص ينتمون إلى مناطق أساسية بالنسبة إلى التفاهم، حيث يمكن العمل على القواعد الجماهيرية والنشاطات المشتركة. والأمر نفسه ينطبق على حزب الله، إذ أن أعضاء اللجنة الثلاثة كانوا حاضرين لدى صياغة ورقة التفاهم عام 2006.

باسيل يريد «بناء الدولة»

المآخذ العونية، على مستويَي القيادة والجمهور، تراكمت تجاه الحليف على مرّ السنوات، و«كان يفترض الحديث بها قبل حصول العقوبات، لكن ذلك كان سيُترجم خضوعاً للأميركيين»، تقول مصادر التيار. أما بعد العقوبات فبات بالإمكان التداول بها علانية، وأهمها «عدم مواكبة الحزب للتيار في معاركه ضد الفساد». العتب الكبير لدى قيادة التيار على ما تقول مصادره، ويتمحور حول البند الرابع من وثيقة التفاهم، وهو بند «بناء الدولة». المصطلح بحدّ ذاته فضفاض، إلا أنه يُفسّر عونياً «بتفعيل العمل المؤسساتي وإصلاحه، باستقلالية القضاء، احترام عمل المؤسسات الدستورية وإبعادها عن التجاذبات السياسية، محاربة الفساد عبر تفعيل عمل الجهات الرقابية ودعمها وإقرار قوانين تواكب الانهيار الاقتصادي كالتدقيق الجنائي والكابيتال كونترول». تؤكد المصادر أن «بناء الدولة لا يعني التصادم مع رئيس حركة أمل نبيه بري كما يحاول البعض أن يسوّق ولا المسّ به شخصياً، ونحن ندرك جيداً مدى حساسية الحزب حيال هذا الأمر». لكن يجب أن لا يتعارض هذا الأمر مع «أسس الإعداد لهذه الورشة الإصلاحية عبر رفع الحمايات الطائفية والحزبية والمناطقية. لذلك، يجب على التوافق، إن حصل، أن يقترن بالية تنفيذية سريعة وضمن مهلة محددة».

البند الرابع، بالنسبة إلى باسيل، هو المدخل إلى استكمال تطوير ورقة التفاهم صوب البنود الأخرى. وبمعزل عمّا إذا تم الاتفاق أم لا، فإن موقف التيار من الدفاع عن لبنان ودور المقاومة «ثابت ولا يزال مقتنعاً بأن قوة الحزب تشكل مناعة للبلد ضد إسرائيل والإرهاب، وأن التفاهم حمى لبنان و«مصادر التيار. أما بعد العقوبات فبات بالإمكان التداول بها علانية، وأهمها «عدم مواكبة الحزب للتيار في معاركه ضد الفساد». العتب الكبير لدى قيادة التيار على ما تقول مصادره، ويتمحور حول البند الرابع من وثيقة التفاهم، وهو بند «بناء الدولة». المصطلح بحدّ ذاته فضفاض، إلا أنه يُفسّر عونياً «بتفعيل العمل المؤسساتي وإصلاحه، باستقلالية القضاء، احترام عمل المؤسسات الدستورية وإبعادها عن التجاذبات السياسية، محاربة الفساد عبر تفعيل عمل الجهات الرقابية ودعمها وإقرار قوانين تواكب الانهيار الاقتصادي كالتدقيق الجنائي والكابيتال كونترول». تؤكد المصادر أن «بناء الدولة لا يعني التصادم مع رئيس حركة أمل نبيه بري كما يحاول البعض أن يسوّق ولا المسّ به شخصياً، ونحن ندرك جيداً مدى حساسية الحزب حيال هذا الأمر». لكن يجب أن لا يتعارض هذا الأمر مع «أسس الإعداد لهذه الورشة الإصلاحية عبر رفع الحمايات الطائفية والحزبية والمناطقية. لذلك، يجب على التوافق، إن حصل، أن يقترن بالية تنفيذية سريعة وضمن مهلة محددة».

البند الرابع، بالنسبة إلى باسيل، هو المدخل إلى استكمال تطوير ورقة التفاهم صوب البنود الأخرى. وبمعزل عمّا إذا تم الاتفاق أم لا، فإن موقف التيار من الدفاع عن لبنان ودور المقاومة «ثابت ولا يزال مقتنعاً بأن قوة الحزب تشكل مناعة للبلد

(مروان طحطح)

«التغيير لا تُحدله الثنائيات»

اللجنتان اللتان تشكّلتا حديثاً لم تُحددا موعداً للاجتماع بعد، والتأخير مردّه، وفق مصادر مطلعة، إلى عدم وضع جدول الأعمال بعد. إشارة هنا إلى أن العمل يتمحور حول ورقة التفاهم التي وُضعت منذ 15 عاماً، لا على صياغة تفاهم جديد. لذلك تجري «غربلة» البنود واستبعاد تلك التي نُفّذت أو سقطت بمرور الزمن، لحصر النقاش بالنقاط التي لم تُنفّذ وإضافة أخرى طرأت منذ عام 2006. و«التفاهم القيادي» سيشمل هذه المرة أنصار الحزبين، بمعنى أن التعاون الموجود أصلاً بين مختلف قطاعات الطرفين بحاجة إلى تفعيل. بالنسبة إلى حزب الله، «أنجزت الدراسة السياسية لإعادة قراءة التفاهم، ولكن لم تكتمل الصورة بعد، إذ أن هناك أفكاراً أولية تشكل نواة مادّة تطويرية للتفاهم، إضافة إلى مجموعة عناوين مستجدّة. واليوم، لا يزال الحزب في إطار النقاش الداخلي ليذهب إلى النقاش مع التيار برؤية مشتركة». وفي هذا السياق، يوجد شقّان: شقّ له علاقة بالتنسيق الدائم وهو قائم في الإطار الحكومي والنيابي والحزبي. وشقّ آخر يُعنى بتطوير وإضافة بنود على التفاهم الموجود. «وبعكس ما يثيره البعض، فإن التفاهم بات أقوى من الماضي، وما الدليل على ذلك سوى محاولة الولايات المتحدة الضغط لفكّه من دون أن تنجح، لا بل عند تخيير باسيل بين حزب الله

> **حماسة باسيل واندفاعه لهذه العلاقة لا يقابلها بعض المقربين منه بالحماسة نفسها**

وأميركا، اختار حزب الله مع إدراكه لما سينتج عن هذا الخيار».

المشكلة هنا وفقاً لما تقوله المصادر، أن «حماسة جبران واندفاعه لهذه العلاقة لا يقابلهما بعض المقربين منه وأعضاء تكتله وفريق العمل المُعيّن حديثاً بالحماسة نفسها. فثمة من يعتبر أن هذا التفاهم انتهت صلاحيته أو أنه بات خارج الزمان والمكان خصوصاً بعد فرض العقوبات. وهذا يتطلب معالجة لإنجاح الاتفاق. من ناحية أخرى، يعتبر الحزب أنه هو والتيار قوتان أساسيتان ساهمتا بإرساء ركائز كثيرة في الدولة رغم الحرب على تفاهمهما، على اعتبار أنه نشأ من خارج منظومة قوى الطائف الحاكمة ويسعى لتنفيذ تغييرات جذرية في عمل المؤسسات والأجهزة». وهنا، للحزب نظرة أخرى حول آلية «بناء الدولة» التي تُفترض ترجمتها عبر قوانين وانتخابات ومحاسبة في القضاء. «الاختراق الجوهري يكمن في اعتبار التيار أنه يمكن تنفيذ ذلك بالتفاهم مع حزب الله فقط، في حين يرى الحزب أن بناء الدولة لا يتمّ عبر الثنائيات ويجب أن يُستكمل بتفاهمات وطنية على مستوى أكبر. فبناء الدولة له ثلاثة مسارات: الأول عبر الثورة، والثاني عبر انقلاب عسكري، والثالث عبر المؤسسات. الخيار الأول لم ينجح، الخيار الثاني غير وارد، والثالث هو المتفق عليه بين الحزب والتيار». الحديث عن عمل ضمن المؤسسات «يعني إقرار قوانين إصلاحية في مجلس النواب وإجراء تعديلات دستورية والذهاب إلى انتخابات نيابية وفق قانون يسمح بتبديل الطبقة السياسية الحاكمة. تلك المتطلّبات لا يمكن لكتلتَي التيار والحزب تحقيقها من دون مساندة كتل أخرى. فعلى سبيل المثال، قانون استقلالية القضاء عالق في لجنة الإدارة والعدل. وثمة اختلاف على مادة في قانون الإثراء غير المشروع وانقسام عمودي للأحزاب حياله. واقتراح تعديل قانون محاكمة الرؤساء الذي تقدم به النائب حسن فضل الله، لإزاحة الحصانات السياسية والمذهبية عن أيّ فاسد، سقط لأن الكتل التي وقّعت عليه هي نفسها التي صوّتت ضدّه». ذلك يؤكد مرة أخرى أن «العقلانية» في طرح التصورات هي الأساس في إرساء ولو ركيزة واحدة من ركائز بناء الدولة، ويحتاج إلى آيادٍ عديدة... أو أقله انتخابات نيابية.

OMT

OMT: حقّقنا الهدف،
وصلنا للمليار ليرة ودعمنا 1000 عيلة

تحت عنوان "كلنا حدّك يا بيروت" وبالتعاون مع كاريتاس لبنان، حقّقت OMT الهدف.
بلّشنا بـ 22 أيلول وعلى مرحلتين:
-1 تبرّعت OMT بـ 500 مليون ليرة توزّعو بالتساوي على 500 عيلة،
-2 تبرّعت OMT بـ 5000 ليرة من أصل رسومها عن كلّ حوالة OMT Intra داخل لبنان، حتى وصلنا للمليار ليرة.
بحسب المسح الميداني لكاريتاس وبالتنسيق مع الجيش اللبناني، نفّذ فريق عمل مشترك بين كاريتاس وOMT المبادرة عالأرض ودعمنا الألف عيلة.
لإنو إنتو ونحنا، كنّا ورح منضلّ حدّك يا بيروت.

على الغلاف القرار بات محسوماً نحو إخراج الأدوية التي تصرف من دون وصفات طبية (OTC) من لوائح الدعم الأساسية، لتصبح أسعارها وفقاً لدولار الـ 3900 ليرة. عملياً، يعني ذلك أن الأدوية التي يشيع استخدامها بين الناس، ويستعيض الفقراء منهم بها عن زيارة الطبيب تجنباً لدفع «الفحصية»، سيتضاعف سعرها أكثر من مرتين ونصف مرة

إلغاء الدعم عن الـ OTC: لا أدوية للفقراء

رأجانا حمية

كثر النقاش حول «الدعم» أخيراً، وكبر معه خوف الناس على احتياجاتهم الأساسية التي قد يحبلها قرار إلغاء الدعم عنها إلى السوق السوداء ودولاره «الفالت». الجميع ينتظر لون الدخان الذي سيخرج من السرايا الحكومية، حيث تجرى النقاشات بين الأطراف المعنية. ولعلّ ما يؤرق الناس أكثر من احتياجات معيشتهم، هو الإجابة عن سؤال: ماذا سيكون القرار حيال أمنهم الصحي؟ يأتي هذا السؤال في ظل كثرة الحديث عن «ترشيد» الدعم في ما يخص الأدوية، ولا سيما منها أدوية الأمراض السرطانية والمزمنة، وتلك التي تصرف من دون وصفة طبية ويطلق عليها (OTC – over the counter).

التسريبات الأخيرة تشير إلى أن خفض الدعم على أدوية الأمراض المزمنة والسرطانية سيتم بنسبة 5%. أما أدوية الـ OTC، فلا اتفاق نهائياً في شأنها بعد، وإن كان التوجه، حتى الآن، هو إلى إلغاء الدعم عنها وتسعيرها وفق دولار الـ 3900 ليرة، في مقابل تعزيز الدعم على المواد الأولية الداخلة في صناعة الأدوية المحلية.

ماذا يعني ذلك عملياً؟ يعني أن سعر تلك الأدوية سيتضاعف أكثر من مرتين ونصف مرة (2,6). على سبيل المثال، علبة البنادول الأزرق (24 حبة) سيتضاعف سعرها من 3375 ليرة إلى 8775. صحيح أنه ليس بالبنادول وغيره من لائحة الـ otc يعيش الإنسان، إلا أن لرفع الدعم عنها آثاراً سلبية وخصوصاً على الفقراء الذين يستعيضون بهذه الأدوية عن زيارة الطبيب ودفع «الفحصية».

بالنسبة إلى هؤلاء الفقراء، تفعل هذه الزيادة فعلها، وخصوصاً أن لائحة أدوية الـ OTC ليست قليلة. فهي، بحسب نقيب الصيادلة غسان الأمين، تضم أدوية كثيرة تتخطى المئات تصرف مباشرة لدى الصيدلي. ولئن لم يتوصل الأطراف الثلاثة، نقابة الصيادلة ونقابة الأطباء ووزارة الصحة العامة، إلى صياغة اللائحة الجديدة من تلك الأدوية، إلا أنه بحسب الصيادلة يمكن حصر تلك اللائحة بـ«أربع مجموعات رئيسية، هي: مضادات الالتهاب، مسكنات الألم، أدوية السعال والحساسية وخافضات الحرارة»، على ما يقول الصيدلي علي عز الدين. ويمكن أن يضاف إلى تلك اللائحة بعض الأصناف مثل أدوية الحماية للمعدة. وهي مجموعات فضفاضة تحمل في خاناتها الكثير من الأدوية، منها «البراند» ومنها «الجينريك».

لا لائحة موحدة للـ OTC، ولكل بلد لائحة تختلف عن الأخرى. في البلدان الأوروبية أو في أميركا، تكاد لا تتسع اللائحة لاحتواء الأدوية التي تصرف بلا وصفة طبية. أما في لبنان، بحسب ما يقول الأمين، فـ«نعمل اليوم على توسيع اللائحة الجديدة لتشمل ما يجب أن تشمله، وخصوصاً أن اللائحة القديمة ضيقة». ويردف قائلاً في معرض شرح سبب الضيق، بأن «الأطباء بيضيقوها». لكن، بغض النظر عما يفعله الأطباء، وجب الالتفات هنا إلى أن المسؤولية مشتركة. ففيما تكمن مصلحة الأطباء، مثلاً، في تحجيم اللائحة، يقع على الصيادلة جزء من المسؤولية، عندما يتقمص هؤلاء دور الطبيب أيضاً، «فلا هو مقبول أن يقوم الطبيب بفرض أدوية محددة على المرضى لأنها موجودة لديه من مندوب شركة أدوية، كما ليس مقبولاً أيضاً أن يقوم الصيدلي مثلاً بتقطيب جرح مريض»، على ما يقول أحد المتابعين لملف الدواء في وزارة الصحة. وهذا ما يجعل مهمة اللجنة مضاعفة لمنع تأثير «المصالح» على ما يمكن أن تحمله تلك اللائحة.

> سعر الأدوية التي تعطى من دون وصفة طبية سيتضاعف أكثر من مرتين ونصف مرة

وثمة تحدٍّ آخر في هذا المجال، وهو «كيف سيجري استنساب الأدوية، وخصوصاً أن بعض التجارب السابقة بيّنت أن الخيارات لم تكن مبنية على معيار طبي، بقدر ما كانت مراعاة للشركات والأطباء وغيرهم». والدليل؟ ثم معظم الوزراء الذين تعاقبوا على وزارة الصحة العامة كانت «اللوائح الموحدة لـ OTC أحد إنجازاتهم»!

مع ذلك، يحكم التفاؤل هذا المسار. وبحسب الدكتور رياض فضل الله، مستشار وزير الصحة وأحد أعضاء اللجنة التي تتابع صياغة لوائح الأدوية، فإن «المفاوضات لا تزال قائمة، والأمور إلى الآن على ما يرام»، على أن تصدر اللائحة بعد التوافق عليها من قبل المعنيين.

وفي انتظار تحديد تلك الأدوية، تدور النقاشات اليوم حول كلفة خفض الفاتورة الدوائية، بالنسبة إلى الأدوية اللاوصفية، يقدّر المعنيون الخفض بحدود 30 إلى 40 مليون دولار، علماً بأن كلفة دعم تلك الأصناف في الفاتورة الدوائية وفق أسعار الصرف الرسمية (1515) تبلغ نحو 150 مليون دولار. بحسب الأمين، تكمن أهمية هذه الخطوة في التخفيف من «كلفة» ثقافة الاستهلاك «إذ اعتاد اللبنانيون استهلاك الأدوية بشكل كبير جداً».

من جهته، يرى رئيس لجنة الصحة النيابية، الدكتور عاصم عراجي، «حسنات» هذا الأمر من زاوية أخرى: من زاوية دعم الصناعة الوطنية. إذ إن عدداً كبيراً من الأدوية اللاوصفية المستوردة لها أدوية شبيهة منتجة محلياً. ومن المتوقع أن يسهم الانخفاض في استهلاك المستورد زيادة في المحلي. ويستكمل تعزيز الصناعة المحلية بإبقاء الدعم على المواد الأولية التي تدخل في تصنيعها، على ما يشير عراجي. لكن ثمة مآخذ على تلك الطريقة في الدعم، إذ بحسب الدكتور فضل الله لا يكفي دعم المواد الأولية لدعم الصناعة الوطنية، فالمادة الأولية التي تستخدم في تصنيع الأدوية هي جزء من حلقة متكاملة تبدأ بالرسوم الجمركية، مروراً بما يفرضه الأطباء والصيادلة من عمولة وليس انتهاء بالكهرباء والمحروقات وغيرها من العوامل التي هي جزء من الإنتاج.

الدواء		مع الدعم بالليرة	بلا دعم بالليرة
بنادول		3375	8775
بنادول إكسترا		5575	14450
سولبادين		6550	17000
ميسرول (3 أنواع) مسكن لآلام العضلات	النوع الأول	4000	5500
	النوع الثاني	11000	10500
	النوع الثالث	14500	28700
ريليف (التهاب مفاصل)		4500	11700
اسبيرين (مسيل للدم)		3550	9250
اسبيكوت (مسيل للدم)		3500	9100
اسبيكور (مسيل للدم)		13500	35100
بروسيان (للسعال)		7150	18600
إريوس (سعال وحساسية)		12000	31200
ميكوسولفان (للسعال)		7500	19500
ريناثيول (3 أنواع) (للسعال والحساسية)	النوع الأول	3250	3800
	النوع الثاني	3950	8450
	النوع الثالث	9900	10300
توبلكسيل (للسعال)		11700	30500
فولتارين (مسكن ألم خارجي)		13500	35100
ايرتال (مسكن ألم مفاصل خارجي)		10250	26700
فاستوم (التهاب مفاصل)		6400	16700
بروفينال (خافض حرارة للأطفال)		6000	15600
بنادول (خافض حرارة للأطفال)		5000	13000
فولتارين (تحاميل للأطفال)		7500	19500
ميكروجينون (مانع حمل)		3500	9100
ديكلوفيناك (مسكنات)		7000	18200

(هيثم الموسوي)

استهلاكها زاد 20% في خمس سنوات: فقدان أدوية الأعصاب والمهدّئات

أدّت الأزمات المتلاحقة إلى زيادة نسبة استهلاك أدوية الأعصاب والمهدئات بنحو 20% في السنوات الخمس الأخيرة. الأخطر أن شراء هذه الأدوية وتخزينها خشية إلغاء الدعم، ليسا محصورين بمرضى الأعصاب والاضطرابات النفسية، بل يشملان «عاديين» باتوا يخزّنون أدوية الأعصاب مثلما يخزّنون دواء خافض الحرارة

رأجانا حمية

يوماً بعد آخر، مع الأزمات المتلاحقة، يستحيل الاكتئاب جماعياً في لبنان. بين أزمة ارتفاع الدولار وانعكاساته على الأوضاع المعيشية و«الحصاد» اليومي لفيروس كورونا، لم تعُد الصحة النفسيّة لهؤلاء بخير، ازداد «عدَد» اللائذين إلى الأدوية المهدّئة للأعصاب، سواء كانوا مرضى أعصاب «مزمنين» أو «طارئين» على هذا «العالم». وفي عزّ الأزمة، كان من الطبيعيّ أن تكون أدوية الأعصاب، وفي مقدّمها المهدّئات، في مقدم الأدوية التي «طارت» عن رفوف الصيدليات. ولئن كانت أدوية الأمراض السرطانية والمستعصية أول «المفقودين»، لم يتنبّه كثر إلى أن أدوية الأعصاب حلّت ثانية على «لائحة» الأدوية المفقودة. وحدهم من يستخدمون تلك الأدوية يعرفون ماذا يعني أن لا توجد من السوق، وكذلك العاملون في هذا القطاع، وعلى رأسهم الصيادلة.

نقيب الصيادلة، غسان الأمين، لا يعتبر انقطاع مضادات الاكتئاب والمهدئات خارجاً عن المألوف، «فمنذ عام 2015، اتّخذ استهلاك هذه الأدوية مساراً تصاعدياً، وزادت نسبة استهلاكها بـ20% عمّا كانت عليه قبل ذلك التاريخ». ما هو غير مألوف هو عندما تزيد نسبة استهلاك هذه الأدوية، «وهذا يعني أن هناك أمراً غير طبيعي، لأن الأطباء غالباً ما يوقفون مرضاهم عن تناول هذه الأدوية بعد فترة، ما يفترض أن ينعكس تراجعاً في الاستهلاك لا ارتفاعاً».

> الطلب على مضادات الاكتئاب زاد بنسبة 9% وعلى المهدّئات بنسبة 12%

أكثر من ذلك، يلفت الأمين إلى أن «الطلب على مضادات الاكتئاب، مثلاً، زاد بنسبة 9% هذه السنة عمّا كان عليه عام 2018، فيما ارتفع استهلاك المهدئات (كزاناكس، لكزوتانيل...) 12% في الفترة نفسها. وهذا يعني أن هذه الأدوية لم تعُد محصورة بالمرضى فقط، وإنّما تطال شريحة أوسع من الناس». وتساهم أسباب كثيرة في وصول الناس إلى حافة الكآبة والقلق، منها ما هو مزمن كالوضع الاقتصادي المستمر منذ عام تقريباً وبعضها آنيّ يتعلّق بانهيار سعر صرف الليرة وما حمله من ارتفاع في أسعار السلع الأساسية. كل هذه كانت كفيلة بأن تجعل تلك الأدوية جزءاً من حياة اللبنانيين، وأن يتهافتوا عليها لتخزينها في البيوت، أسوة بالأدوية الأخرى، مع بدء الحديث عن اقتراب إلغاء الدعم عن هذا القطاع. ولهذا، وفق الأمين، «يقوم الصيادلة بضربة استباقية، من خلال الامتناع عن صرف تلك الأدوية إلّا بوصفة طبيّة من جهة، وبالتوعية من جهة أخرى عبر الاستفاضة بالسؤال عن سبب استخدام الدواء».

هي ليست أزمة عابرة وإنّما ستبقى مع بقاء الصعوبات الحياتية، هذا ما تقوله الطبيبة الآن مطر، اختصاصية الطب النفسي واضطرابات المزاج (الاكتئاب والقلق). استناداً إلى عملها في عيادة خاصة، تشير مطر إلى زيادة في أعداد من يواجهون صعوبات نفسية، كالكآبة والقلق وغيرهما. وبسبب صعوبة الأحوال المعيشية «ثمة زيادة في عدد الاستشارات على مواقع التواصل الاجتماعي. إذ أن البعض لا يملك المال لزيارة العيادة لذلك بتنا نردّ على استشارات افتراضية». صحيح أن ما يجري «يدعو للاكتئاب»، بالنسبة إلى مطر، إلّا أن «الأزمة الأشدّ هي أننا لا نستطيع إخراج بعض المرضى من تلك الأدوية ونستمرّ في إعطائهم إياها بسبب تأزّم حالتهم مع الأوضاع، كما نضطر لإعطاء أدوية أيضاً لأشخاص جدد». علماً أن وزير الصحة السابق جميل جبق أكّد في أواخر العام الماضي أن «30% من اللبنانيين يتعاطون أدوية أعصاب بشكل دائم و30% آخرين يتعاطونها بشكل مؤقت». المؤكّد اليوم أن الأوضاع لم تتغيّر. ما تغيّر، على الأرجح، هو الرقم الذي صار أكبر.

تقرير

«يوم الغضب الطلابي»: إلى الشارع ضد الدولرة

فاتن الحاج

المهلة القصوى لبدء تنفيذ الجامعتين الأميركية واللبنانية الأميركية قرار دولرة الأقساط تنتهي عملياً بعد عطلة عيدَي الميلاد ورأس السنة. أسابيع قليلة تفصل الطلاب عن استحقاق الدفع، وكثيرون منهم سيخسرون سنتهم الدراسية وأموالهم الكثيرة التي دفعوها في الفصل الدراسي الأول، ما لم يكونوا قادرين على التسجيل للفصل الدراسي الثاني المقبل، والمعروف بـ«فصل الربيع».

هذا الواقع المستجد فرض نفسه عنواناً رئيساً على أجندة المجموعات الطالبية المستقلة المعارضة التي ستنزل إلى الشارع، غداً، في أول اختبار لقدرتها على تجميع الطلاب حول حقوقهم ومصالحهم والمطالبة بالتراجع عن الدولرة وإلغاء الزيادة.

مسرح التحرك في وجه إدارات الجامعات الخاصة سيكون منطقة الحمرا، حيث ستنطلق مسيرة باتجاه مقرّي الجامعتين، فيما ستحضر قضية تعزيز الجامعة اللبنانية كأحد الحلول الأساسية للأزمة الحالية.

«يوم الغضب الطلابي»، كما سمّي، يأتي بعد أسبوع على إطلاق «إعلان طلاب لبنان» الذي رسم خريطة طريق لمرحلة جديدة من التنظيم والعمل السياسي الطالبي، وتنظّمه كل من شبكة «مدى» اليسارية التي تضم النوادي العلمانية في الجامعات الخاصة، تكتل طلاب الجامعة اللبنانية، قطاع الطلاب والشباب في الحزب الشيوعي واتحاد الشباب الديموقراطي اللبناني. وسبق التحرك لقاء بين ممثلين عن المجموعات المعترضة ووزير التربية في حكومة تصريف الأعمال طارق المجذوب لبحث سبل مواجهة «الدولرة» لكون الوزارة طرفاً أساسياً في المعادلة، وعليها مسؤولية حماية حقوق طلاب لبنان من كل الجامعات.

عضو «مدى»، كريم صفي الدين، أكد أن «حجم الضغط في الشارع سيكون كبيراً وسنثبت أننا قطب طالبي قادر على التنظيم وتعطيل القرارات الجائرة بحق الطلاب خارج احتكار الأحزاب». الخطاب، كما قال، «سيتوجه إلى وزارة التربية والمجلس النيابي لفرض العقوبات على الجامعات وسيرفض كل السياسات التقشفية بحق الجامعة اللبنانية»، و«ستكون خطوة أولى في سلسلة تحركات لن تهدأ قبل إسقاط القرار».

> دعوات لفرض المجلس النيابي عقوبات على الجامعات ورفض السياسات التقشفية بحق «اللبنانية»

الناشطة في تكتل طلاب الجامعة اللبنانية، سكينة بسمة، تعوّل على «يوم الغضب» بالنظر إلى «القدرة على التنسيق والتواصل والانسجام بين المجموعات الطالبية، والتصويب باتجاه مطالب محددة وغير فضفاضة، وهي رفض دولرة الأقساط والمطالبة بالاستقلالية الإدارية للجامعة اللبنانية التي تضمن تحصيل كل القضايا الأخرى من مجانية التعليم ورفع ميزانية الجامعة وزيادة قدرتها الاستيعابية لمعالجة النزوح المرتقب من الجامعات الخاصة إليها».

لا بديل من التحركات الميدانية، وفق عضو اتحاد الشباب الديموقراطي اللبناني، تالا خزعل، «فمقاطعة الدفع ترتّب غرامات على الطلاب ومقاطعة المحاضرات غير فعالة، لكون الدروس تعطى عن بعد». النقطة المركزية بالنسبة إلى الاتحاد أن الحل لأزمة الدولرة تكمن في جعل الجامعة اللبنانية قادرة على استيعاب الجميع ومنع تسليع التعليم. هذه النقطة يركز عليها أيضاً قطاع الطلاب والشباب في الحزب الشيوعي. وعليه، يرى ممثل القطاع علي اسماعيل أن الجامعة اللبنانية والتعليم الرسمي «هما الحل للقضية التربوية والضمانة الاجتماعية الأساسية لاستمرارية المجتمع اللبناني». أما التحرك ضد الدولرة فـ«يتضمن ثلاث أفكار رئيسة: رفض تسعير القسط بالدولار الأميركي، تجميد أي زيادة للأقساط خلال الفصل الدراسي الثاني، ودعم الجامعة اللبنانية كجزء من الحل للأزمة». بحسب اسماعيل، الجامعات الخاصة «ليست حاجة، بل هي مؤسسات ربحية بأهداف سياسية. وإنقاذ الطلاب من الدولرة في هذه الجامعات هو جزء من معركتنا التي تتقاطع مع معركة النوادي العلمانية، وإن كان السقف الأعلى هو بناء الثقة بين الطلاب المنضوين في المجموعات والذي بدأ بلقاءات ثنائية مع الممثلين بهدف محاولة خلق إطار جامع يضع خطة للمرحلة المقبلة».

كورونا

ثلث الوفيات خلال 30 يوماً

1960 إصابة و14 وفاة هي حصيلة عدّاد كورونا، أمس. أرقام تخطّى معها فيروس كورونا عتبة المقبول، مع الاقتراب مجدداً من عتبة الألفي إصابة يومياً. منذ أمس، لم يعد عدّاد كورونا طبيعياً، هذا ما قاله وزير الصحة العامة، حمد حسن، قبل يومين تقريباً، وما تؤكده الأرقام تالياً. انطلاقاً من هذا الواقع، لم تعد ثمة خيارات متاحة للمواجهة سوى الوقاية والحفاظ على مسافة آمنة، خصوصاً مع الاقتراب من عطلة الأعياد. ولئن كانت هذه الدعوة أقرب إلى النصيحة، إلا أنها الوحيدة اليوم لمواجهة موسم الزيادة في الأعداد. وبحسب رئيس لجنة الصحة النيابية، عاصم عراجي، فإن الأرقام التي سجّلها الفيروس أخيراً هي «مؤشر إلى الزيادة التي سنشهدها خلال أواخر الشهر الجاري والشهر المقبل»، متوقّعاً امتدادها «حتى شهر شباط المقبل». بحسب عراجي، لا تبدو الأوضاع على ما يرام. وللتدليل على مدى الخطر، أجرى نموذجاً إحصائياً مصغّراً عن أعداد الوفيات التي حصلت خلال شهر واحد ما بين 11 تشرين الثاني و11 كانون الأول «وصلت إلى 433 حالة، أي ما يوازي ثلث حالات الوفيات تقريباً التي سُجلت على مدى ثمانية أشهر». وهذا «مؤشر غير جيد».

وأعاد عراجي التذكير بالأسباب التي أدّت إلى هذه الزيادة، «ويقع في المقام الأول عدم التزام الناس بالإجراءات الوقائية، أما السبب الآخر فهو أنه خلال أشهر الشتاء، ترتفع الإصابات بالإنفلونزا، ومن هنا يصبح الخوف كبيراً من أن تكون هناك إصابات خطرة تستلزم الدخول إلى أقسام العناية الفائقة». الاقتراب من عطلة الأعياد، ولئن كانت هذه الدعوة أقرب إلى النصيحة، إلا أنها الوحيدة اليوم لمواجهة موسم الزيادة في الأعداد. وبحسب رئيس لجنة الصحة النيابية، عاصم عراجي، فإن الأرقام التي سجّلها الفيروس أخيراً هي «مؤشر إلى الزيادة التي سنشهدها خلال أواخر الشهر الجاري والشهر المقبل»، متوقّعاً امتدادها «حتى شهر شباط المقبل». بحسب عراجي، لا تبدو الأوضاع على ما يرام. وللتدليل على مدى الخطر، أجرى نموذجاً إحصائياً مصغّراً عن أعداد الوفيات التي حصلت خلال شهر واحد ما بين 11 تشرين الثاني و11 كانون الأول «وصلت إلى 433 حالة، أي ما يوازي ثلث حالات الوفيات تقريباً التي سُجلت على مدى ثمانية أشهر». وهذا «مؤشر غير جيد».

وأعاد عراجي التذكير بالأسباب التي أدّت إلى هذه الزيادة، «ويقع في المقام الأول عدم التزام الناس بالإجراءات الوقائية، أما السبب الآخر فهو أنه خلال أشهر الشتاء، ترتفع الإصابات بالإنفلونزا، ومن هنا يصبح الخوف كبيراً من أن تكون هناك إصابات خطرة تستلزم الدخول إلى أقسام العناية الفائقة». الاقتراب من عطلة الأعياد، ولئن كانت هذه الدعوة أقرب إلى النصيحة، إلا أنها الوحيدة اليوم لمواجهة موسم الزيادة في الأعداد. وبحسب رئيس لجنة الصحة النيابية، عاصم عراجي، فإن الأرقام التي سجّلها الفيروس أخيراً هي «مؤشر إلى الزيادة التي سنشهدها خلال أواخر الشهر الجاري والشهر المقبل»، متوقّعاً امتدادها «حتى شهر شباط المقبل». بحسب عراجي، لا تبدو الأوضاع على ما يرام. وللتدليل على مدى الخطر، أجرى نموذجاً إحصائياً مصغّراً عن أعداد الوفيات التي حصلت خلال شهر واحد ما بين 11 تشرين الثاني و11 كانون الأول «وصلت إلى 433 حالة، أي ما يوازي ثلث حالات الوفيات تقريباً التي سُجلت على مدى ثمانية أشهر». وهذا «مؤشر غير جيد».

تدعو الجمعيّة التعاونيّة للتوفير و التسليف والسكن في قب-الياس وجوارها أعضاءها الكرام، إلى عَقد جمعيةٍ عموميةٍ للإطلاع والمصادقة على الميزانيةِ العموميّة الموقوفةِ من 1 تموز 2013 لغاية 30 حزيران 2020 وإبراء ذمّة مجلس الإدارة وإنتخابِ الهيئاتِ المسؤولة وذلك في تمام الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الجمعة الواقع في 22 كانون الثاني 2021 في ال غرينز كافيه - شتورة، وإذا لم يكتمل النصابُ القانوني تُعقدُ الجمعيّة في الساعةِ الرابعةِ من بعد ظهر اليومِ نفسهِ و في المكانِ نَفسهِ بمن حَضر.

رئيس مجلس الإدارة
الدكتور أنطوان سميا

تعاقد الحكمة أخيراً مع نديم سعيد وروني فهد وغيرهما من اللاعبين المميزين (سركيس بريتيسيات)

السلة اللبنانية

لا خوف بعد اليوم: الحكمة يعود إلى الحياة

خوفٌ واضح عاشه جمهور نادي الحكمة في الفترة الأخيرة. بعد المشكلات التي عرفها، والتي هدّدت كيانه ووجود فريق كرة السلة. لكن مهلاً، لن تمّ الإعلان عن الموعد الجديد لإطلاق بطولة لبنان حتى بدأت ملامح الفريق الأخضر تظهر وفق معايير محددة

شربل كريّم

فجأة ومن دون مقدّمات اعلن نادي الحكمة الرياضي سلسلة تعاقدات. أمرٌ جيّد ليس فقط بالنسبة الى جمهور الفريق الأخضر بل الى كرة السلة بشكلٍ عام، التي لا تحتمل خسارة نادٍ بهذا الحجم، بغض النظر عمّا سيكون عليه مستواه في الفترة المقبلة.

الهدوء ساد الحكمة في الفترة الأخيرة، وحتى في عزّ تحرّك الأندية الأخرى لاستقطاب اللاعبين والتوقيع معهم. والهدوء انسحب أيضاً على الأجواء الحكماوية في الأيام القريبة الماضية، في ظلّ العمل الدؤوب الذي قامت به الادارة لضم مجموعة من اللاعبين وتعيين مدرب جديد يتولى الاشراف عليهم ويؤسس لمرحلة جديدة يكون فيها الفريق حاضراً في البطولة، ولو انه لن يكون بمقدوره المنافسة.

مسألة يعترف بها الرئيس ايلي بجشوشي في اتصال مع «الأخبار»، فيقول: «الخطوة التي عملنا على الإعداد لها منذ فترة ومن دون ضجيج، كما أُحب، لا ترتبط بشكل البطولة المقبلة أو بأهداف معيّنة، إذ إننا نعلم سلفاً ان فريقنا قد لا يكون منافساً اساسياً على اللقب، لكن الاهم بالنسبة الينا هو الاستمرارية في الحياة، وهي واجب ايضاً».

> اسم الحكمة وإغراءات جمهوره يكفيان لإقناع اللاعبين بالانضمام الى الفريق

خطوة يحشوشي وادارته كانت مفاجئة بلا شك، وخصوصاً انه سبق ان تقدّم باستقالته، لكنه لم يهمل مسألة تحمل مسؤولياته حتى نهاية المهلة التي حددتها وزارة الشباب والرياضة لإجراء الانتخابات في 15 شباط 2021، حيث بذل جهداً للتأقلم مع الظروف الاستثنائية التي تمرّ بها البلاد واللعبة عامةً، والعمل على اعادة الحياة الى الفريق. ويقول الرئيس في هذا الاطار: «ساكون بلا ضمير اذا لم اقم بعملي حتى يوم وصول لجنة ادارية جديدة، لذا لا بدّ لنا من ان نجتهد لإبقاء الحكمة في دائرة الضوء وعدم فقدان الامل بغدٍ أفضل».

واللافت في الخطوة التاسيسية لفريق جديد كان تعيين احد اللاعبين الذين خدموا الحكمة لفترة طويلة في منصب المدرب وهو جو غطاس.

هذا الشاب اعتاد القتال على كل كرة على ارض الملعب، وهو يشكّل حالةً بحدّ ذاتها لمن يتابع الحكمة منذ زمن طويل ويشكل دقيق. غطاس غالباً لم يكن في الحسابات الاساسية للمدربين المتعاقبين على الاشراف على الفريق، لكنه في الدقائق التي أعطي خلالها فرصة اللعب بدأ مستعداً للقيام باي شيء للدفاع عن الوان الحكمة ومساعدة زملائه.

هي المسألة التي يحتاج إليها الحكمة اليوم اكثر من اي وقتٍ مضى، اي وجود عناصر تدريبيين ولاعبين يقاتلون بكل ما يملكون من قوة من اجل «القلعة الخضراء»، فضلاً عن الوفاء والتعلّق بالنادي بشكل عاطفي من دون اعارة اي اهتمام للمكاسب المالية التي سعت اليها الاكثرية الساحقة من لاعبي كرة السلة طوال الاعوام الماضية.

لذا كان الحكمة انتقائياً بدقة في اختيار الأسماء التي يريدها للموسم المقبل او التي سيبني عليها فريقه الجديد، وخصوصاً ان الميزانية عادية جداً في ظل الظروف الراهنة، ما يحتّم العمل على الجمع بين مجموعة من اللاعبين المخضرمين والمواهب الشابة التي تريد اطلاق اسمها الى النجومية من بوابة النادي العريق، فتبدو مستعدة ايضاً لتقديم كل ما لديها من اجل هذا الهدف.

ومما لا شك فيه ان الجانب العاطفي حاضر وسيكون له التأثير الايجابي، اذ ان نجماً مثل روني فهد وجد الفرصة مناسبة لإنهاء مشواره "في أعظم نادٍ" على حدّ تعبيره، وهو الذي سيخوض موسمه الاخير في ملاعب المستديرة البرتقالية. كما ان لاعباً دولياً آخر هو نديم سعيد لطالما غازل الجمهور الحكماوي الكبير، ولم يفوّت الفرصة للدفاع عن "قلعته"، بحسب ما اشار يوم موافقته على خوض مغامرة جديدة مع النادي.

وفي موازاة الاتفاق مع اسماء شابة مثل جاد نمر، ووليام صوان، وكريس خليل، ومارك خويري، ومايك حداد، يُنتظر ضمّ الحكمة للاعبين آخرين، ومنهم قد تكون اسماء من الصف الاول، لكن هذا الامر يتوقف على كيفية سير الامور المالية واللوجستية، وطبعاً الفنية لناحية الحاجات في المراكز والاسماء التي ستكون متاحة في السوق. والنقطة الاخيرة ستكون في صلب عمل غطاس الذي عاصر اهم المدربين الذين مرّوا على النادي وتعلّم منهم الكثير، وقد برهن عن عطاءاته عند بدء عمله في المجال التدريبي منذ فترة ليست ببعيدة، وهو بالتأكيد سيمزجه مع محبته المطلقة لفريق الحكمة بهدف تحقيق النجاح المطلوب.

بطبيعة الحال الاسماء البارزة حاجة ايضاً، واسم الحكمة وإغراءات جمهوره يكفيان لإقناع اللاعبين المخضرمين والمميزين بالقدوم واللعب مع الفريق، لكن كل هذا يتوقف على استكمال العمل في المرحلة المقبلة لتفعيل مجلس الامناء مثلاً، أو تامين الدعم اللازم الذي لطالما كان الوقود لقطار الاندية المنطلقة نحو منصات التتويج.

صورة اولية لفرق الموسم المقبل

بحسب المتابعة، تبدو الصورة الأولية للفرق التي بدأت الاستعداد للمشاركة في الموسم المقبل في بطولة لبنان لكرة السلة على الشكل الآتي:

- الحكمة (المدرب جو غطاس): روني فهد، نديم سعيد، جاد نمر، ويليام صوّان، كريس خليل، مارك خويري، ومايك حداد.

-الرياضي (المدرب جورج جمجع): علي منصور، كريم زينون، جان عبد النور، مازن منيمنة، مارك خوري، جو ابي خرس، هايك غيوكجيان وجيرارد حديديان (موجودان خارج لبنان حالياً). -الشانفيل (المدرب باتريك سابا): جوزف الشرتوني، رالف عقل، عزيز عبد المسيح، ايلي رستم، فادي الخطيب، نديم حاوي، سيرجيو درويش، جاد بيطار.

كما سبق أن وقّع مع علي حيدر وكريم عز الدين اللذين يلعبان مع العراق والبحرين على التوالي. -بيروت (المدرب جيلبير صليبا): رودريغ عقل، باتريك بو عبود، مروان زيادة، جورج بيروتي، جاد عبد المسيح، جو ياغي، اندريه كيوالي ونعيم رباي.

-أطلس (المدرب جورج داغر): جوي زلعوم، هشام الحلو، الياس السبعلي، أمير قصب، ربيع ديب، مارك أبي خرس.

الكرة اللبنانية

صراع مفتوح بين أربعة فرق على صدارة الدوري

عبد القادر سعد

يصل الأسبوع التاسع من الدوري اللبناني لكرة القدم على وقع منافسة قوية على صدارة الترتيب مع تساوي ثلاثة فرق بعدد النقاط (18 نقطة لكل منها). لا يفصل بين النجمة المتصدّر وشباب الساحل الوصيف والأنصار الثالث سوى المواجهات، حيث خسر الأنصار أمام الساحل والنجمة الذي يتفوق بفارق الأهداف عن الساحليين.

يصل الأسبوع التاسع من الدوري في وقت ما زال فيه الشارع الكروي يعيش «نشوة» مباراة القمة بين النجمة والأنصار في الأسبوع الثامن والتي انتهت نجماوية. مرّت خمسة أيام على «ديربي» لبنان وما زال حديث محتى اللعبة. مباراة أنست اللبنانيين هموم كورونا والأزمة الاقتصادية، بعد أن كانت قمّة ناجحة في جميع المقاييس فنياً وتنظيمياً وتحكيمياً.

يصل الأسبوع التاسع من الدوري والأنظار متوجّهة إلى أكثر من ملعب، والعين على أكثر من فريق. أسئلة عديدة مطروحة. هل يستفيق الأنصار من صدمة الخسارة أمام النجمة وفقدان الصدارة؟

هل يحافظ النجمة على مسيرته التصاعديّة ويحافظ على صدارته؟ هل ينجح العهد في استغلال الصراع الكبير في المقدّمة ويقترب أكثر منها؟

هل تنجح الفرق المتوسطة المستوى التي ستواجه الأنصار والعهد والنجمة أن تعيد خلط الأوراق؟ هل ستنجح فرق أخرى كالإخاء الأهلي عاليه وشباب البرج وغيرهما في أن تستعيد الصورة التي كانت عليها قبل فترة التوقف بسبب كورونا؟

هل يشهد أسفل الترتيب تغييراً؟ كلّها أسئلة وأخرى غيرها سيحمل الأسبوع التاسع من الدوري إجابات عنها. قد يوضّح بعضها وقد يزيد بعضها غموضاً أكثر. ينطلق الأسبوع التاسع اليوم الجمعة عند الساعة 14:15 بلقاء البرج صاحب المركز السادس برصيد عشر نقاط، مع التضامن صور صاحب المركز الحادي عشر ما قبل الأخير برصيد خمس نقاط. مباراة ستعيد الحياة إلى ملعب صيدا البلدي الذي سيستضيف لقاءً بعد طول غياب. لقاء سيشكّل فرصة للبرج لتكريس مرحلته التصاعدية، في حين لا يتحمل الصوريون أي نتيجة غير الفوز في محاولة للتخلّي عن المركز الذي يهبط صاحبه إلى الدرجة الثانية.

اليوم أيضاً يلعب العهد، الخامس برصيد 12 نقطة، مع السلام زغرتا الأخير بنقطة واحدة على ملعب جونيه عند الساعة 16:05. لقاء يميل بقوة لصالح العهد على الورق، لكن على أرض الملعب قد تكون الصورة مختلفة في حال استهتر لاعبو العهد بخصمهم أو تعالوا عليه كما حصل معهم سابقاً ودفعوا الثمن غالياً.

هل تخطّى الانصاريون صدمة الخسارة امام النجمة وفقدان الصدارة؟ (عدنان الحاج علي)

غداً السبت تقام ثلاث مباريات، فيلعب عند الساعة 14:15 شباب البرج التاسع برصيد ثماني نقاط، مع الإخاء الأهلي عالية الرابع برصيد 16 نقطة على ملعب برج حمود. يدخل كل فريق اللقاء بحسابات خاصة. الإخاء لاعتلاء الصدارة ولو مؤقتاً وشباب البرج للتقدم واستعادة التوازن.

في التوقيت عينه، يلعب النجمة المتصدر برصيد 18 نقطة، مع الشباب الغازية، العاشر بست نقاط، على ملعب صيدا. يدخل النجمة بمعنويات مرتفعة بعد الفوز الغالي على الأنصار. لكن في الوقت تكمن محاذير من أن تأخذ نشوة الفوز اللاعبين فيشهد ملعب صيدا تعثراً نجماوياً في حال لم يضع أصحاب الصدارة مباراة الأنصار خلف ظهرهم.

من جهتهم، تلقى لاعبو الشباب الغازية جرعة معنوية عالية أيضاً بعد الفوز على السلام زغرتا في الأسبوع الثامن والتقدم إلى المركز العاشر. فوز يسعى الجنوبيون إلى تعزيزه بنتيجة مُرضية قد تكون تعادلاً أو حتى فوزاً رغم صعوبة المهمة.

> ينطلق الأسبوع التاسع من الدوري اليوم بمباراتي البرج مع التضامن صور والعهد مع السلام زغرتا

عند الساعة 16:05، يشهد ملعب جونيه لقاء قوياً بين شباب الساحل الوصيف برصيد 18 نقطة مع الصفاء السابع برصيد عشر نقاط. يدخل الساحليون بنيّة الفوز ولا شيء غيره حفاظاً على المركز الثاني الذي سيكون مهدداً بقوة من الأنصار والإخاء الأهلي عالية في حال تعثّر الساحليون.

أما الصفاء، ورغم صعوبة المهمّة، سيسعى إلى تحقيق نتيجة إيجابية بعد الخسارة في الأسبوع الماضي أمام العهد.

ختام الأسبوع التاسع سيكون يوم الأحد في طرابلس عند الساعة 14:15 بين الأنصار الثالث برصيد 18 نقطة مع طرابلس الثامن برصيد تسع نقاط. وستكون المباراة الوحيدة يوم الأحد بالغة الأهمية للأنصاريين الذين لا يملكون خياراً سوى الفوز وإثبات أن الخسارة أمام النجمة لم تكن سوى كبوة.

استراحة

كلمات متقاطعة 3625

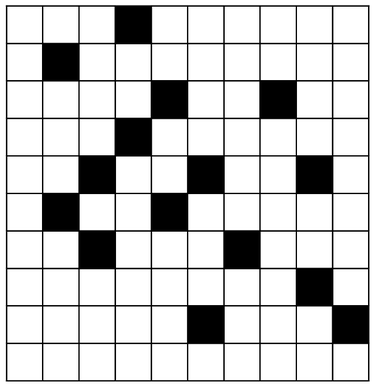

أفقيا

1- عاصمة أفريقية – مفرط الطول – 2- عاصمة أفريقية – 3- عملة آسيوية – أمر مكتوم – آلة بصرية تُستخدم في المختبرات الطبيّة لتكبير المرئيات وتوضيحها – 4- عاصمة أفريقية – مَحْض الماء بشفتيه – 5- للنّفي – نَعم بالروسية – إسم موصول – 6- نلمّع السيف – خاصم أشدّ الخصومة – 7- بواخر – تكتب الرسائل – وعاء الخمر – 8- من أكبر شعراء الفرس – 9- أزل – سفيرتنا الى النجوم – 10- ممثل لبناني راحل

عمودياً

1- صحافي وإعلامي لبناني مخضرم – 2- شارع في بيروت – في المدرسة – للتفسير – 3- من الحبوب – تلقيها الطائرات الحربية – 4- فريق كرة قدم إنكليزي – عندي – 5- مدينة فرنسية شهيرة – نادى بصوت عالٍ – 6- للتأفف – أمر فظيع – نزيد في السعر – 7- بحر – الرفيق – 8- أم إسماعيل – لحم وشحم سمين – 9- كسر الحطب – مدينة مصرية – 10- موقع أثري رائع في روما هو اليوم مقرّ السفارة الفرنسية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- الطوارق – رس – 2- لوم – هندوسي – 3- را – أنف – 4- حر – جلنار – 5- ربع – منهل – 6- ايطاليا – ما – 7- بيوس – كلس – 8- ميلو – نا – ال – 9- يس – جم – أسيا – 10- عادل إمام

عمودياً

1- البحر الميّت – 2- لو – ربي – يس – 3- طمر – عطيل – 4- آج – أبوجا – 5- اه – لالو – مدّ – 6- رنين – يسنّ – 7- قد – أمّا – ١١١ – 8- وارن – سم – 9- رسن – هملايا – 10- سيف الإسلام

sudoku 3625

4	9			7				5
	2		5					3
5					8	6		2
				8			3	
	5	2	4	6			7	
9			7		3			4
	6			3				1
1		4		2	6			
	3			4			8	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3624

2	1	3	6	4	5	8	7	9
9	5	4	7	8	1	2	6	3
6	7	8	9	3	2	5	1	4
8	6	5	2	9	3	1	4	7
4	2	1	8	7	6	3	9	5
7	3	9	5	1	4	6	8	2
5	9	2	1	6	7	4	3	8
3	8	6	4	2	9	7	5	1
1	4	7	3	5	8	9	2	6

مشاهير 3625

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ثائرة روسية (1890- 1918) أطلقت النار على الزعيم الروسي لينين في 30 آب 1918 مما أدى الى إصابته بجروح خطيرة. أعدمت رمياً بالرصاص

2+9+8+5+3+4+7 = عاصمتها تيرانا ■ 6+1+1 = 11 = لباس الميت ■ 10+3+4 = وقتي وظرفي

حل الشبكة الماضية: **رجاء بن سلامة**

إعداد
نعوم مسعود

حول صلاحية القاضي العدلي في ملاحقة رئيس الحكومة والوزراء

هالة أبو حمدان *

أُثيرت مناقشات كثيرة حول صحّة قرار المحقّق العدلي، القاضي فادي صوّان، في قضية انفجار مرفأ بيروت في الادعاء على رئيس الحكومة حسّان دياب وعلى وزراء سابقين، إنْ بعض المدّعى عليهم هم أعضاء في المجلس النيابي يتمتّعون، بصفتهم هذه، بحرمة شخصية، حيث تحتاج المباشرة بملاحقتهم أثناء دورة انعقاد نيابية، كما هي الحال حين صدور قرار المحقّق العدلي، إلى إذن المجلس النيابي لرفع الحصانة عنهم، لكون الجرم الملاحَقين بسببه ليس جرماً مشهوداً. كما أنّ بعضهم أيضاً محامون، وبالتالي من الضروري الحصول على إذن نقابة المحامين قبل الادعاء عليهم. إلا أنّنا في هذا المقال، سوف نقتصر على بحث مدى شرعية ملاحقتهم بصفتهم رئيس حكومة ووزراء، بحسب النصوص الدستورية والقانونية المتعلقة بالمسألة.

لكن قبل ذلك، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الادعاء على رئيس الجمهورية من قبل أيّ قاضٍ هو قضية محسومة بالنفي بموجب المادة 60 من الدستور اللبناني التي تنص على ما يلي: «لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلّا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى. أما التبعة في ما يختص بالجرائم العادية، فهي خاضعة للقوانين العامة ولا يمكن اتهامه بسبب هذه الجرائم أو لعلّتي خرق الدستور والخيانة العظمى، إلّا من قبل مجلس النواب بموجب قرار يصدره بغالبية ثلثي مجموع أعضائه، ويحاكم أمام المجلس الأعلى المنصوص عليه في المادة الثمانين...». فعبارة «لا يمكن اتهامه... إلّا من قبل مجلس النواب»، قد حسمت مسألة اتهامه. والمادة واضحة أيضاً في إعطاء حصانة لرئيس الجمهورية في ممارسته لمهامه، فلا يُلاحَق إلّا بجريمتي خرق الدستور والخيانة العظمى، وهما جريمتان غير موصَفتين في القانون. كذلك، حدّدت المادة بوضوح أنّ التبعة عليه تخضع في ما يختص بالجرائم العادية للقوانين العامّة. وحصرت محاكمته في جميع الأحوال، بالمجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء. وبالتالي، القضية واضحة عندما يتعلّق الأمر باتهامه أو محاكمة رئيس الجمهورية.

الأمر مختلف عندما يكون الوزراء أو رئيسهم هم المعنيين بالاتهام أو المحاكمة. فقد أعطاهم الدستور امتيازاً وليس حصانة، إذ يحاكمون أمام المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، إن كان الجرم خيانة عظمى أو إخلالاً بالواجبات المترتبة عليهم. ولكنّ مسألة اتهامهم هي مسألة ملتبسة. فنصّ المادة 70 من الدستور هو: «لمجلس النواب أن يتّهم رئيس مجلس الوزراء والوزراء بارتكابهم الخيانة العظمى أو بإخلالهم بالواجبات المترتبة عليهم، ولا يجوز أن يصدر قرار الاتهام إلا بغالبية الثلثين من مجموع أعضاء المجلس. ويحدّد قانون خاص شروط مسؤولية رئيس مجلس الوزراء والوزراء الحقوقية». ونصّت المادة 71 على أن: «يحاكم رئيس مجلس الوزراء والوزير المتهم أمام المجلس الأعلى».

يتّضح من هاتين المادتين أنّ المشرع الدستوري لم يأتِ على ذكر الجرائم العادية التي يرتكبها رئيس مجلس الوزراء والوزراء، بل اكتفى بذكر جريمتين غير موصّفتين قانوناً لغاية اليوم وهما الخيانة العظمى والإخلال بالواجبات المترتّبة عليهم. فليس معلوماً ما هي بالتحديد الخيانة العظمى، وكذلك ما هي حدود الجرائم التي تدخل ضمن الإخلال بالواجبات الوظيفية. وإذا كان المشرع الدستوري، في الفقرة الأخيرة من المادة 70، قد طلب إصدار قانون خاص لتحديد شروط مسؤولية رئيس مجلس الوزراء والوزراء الحقوقية، فإنّ هذا القانون لم يصدر لغاية اليوم. وبالتالي، فهذه المسؤولية غير محدّدة، واتهام الوزراء استناداً إليها ربّما يخالف في مكان ما مبدأ دستورياً شديد الأهمية، وهو مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات. ما هي حدود الواجبات الملقاة على عاتق الوزير والتي بسببها يملك امتيازات في الملاحقة والمحاكمة؟ هل الرشوة والسرقة والفساد هي ضمن الواجبات، حتى لو أنه استغل وظيفته للقيام بها؟ ألا تبقى هي جرائم جزائية بحتة لا علاقة لوظيفته بها؟

> **لا يملك رئيس الحكومة والوزراء حصانة بل امتيازاً يختلف عن الحصانة النيابية التي يحصل عليها النواب نتيجة الشرعية بعد انتخابهم من قبل الشعب**

على كلّ، لقد حسمت المادة 71 مسألة محاكمة رئيس مجلس الوزراء والوزراء بسبب هاتين الجريمتين، وهي تتمّ حكماً أمام المجلس الأعلى المنصوص عليه في المادة 80. لكن الدستور لم يحسم مسألة الاتهام، فجاءت المادة 70 غامضة لجهة النص على أن «لمجلس النواب أن يتهم...». وتثير صياغة هذه المادة العديد من الأسئلة منها:

هل قصد المشرع أنّ صلاحية الاتهام ليست محصورة بمجلس النواب وبالتالي يمكن للجهتين، مجلس النواب أو القضاء العدلي، إذا توافرت الأدلة، أن يتّهما؟ هل تعود هذه الصلاحية إلى القضاء العدلي إذا تخلّف مجلس النواب عن صلاحيته تلك؟ ما هي المؤشرات الثابتة التي تؤكّد أنّ مجلس النواب قد تخلّى عن هذه الصلاحية؟ هل يستطيع مجلس النواب أن يسترد صلاحيته تلك بعد أن يكون القضاء قد وضع يده على القضية؟

في جريمة المرفأ، قام المحقّق العدلي القاضي صوّان بتوجيه رسالة إلى مجلس النواب يبلّغه فيها بأنّ التحقيقات التي أجراها وفّرت شبهات عن مسؤولية بعض الوزراء وتقصيرهم حيال وجود نيترات الأمونيوم في المرفأ. وطلب من المجلس اتخاذ ما يراه مناسباً بشأن مسؤولية بعض الوزراء عن إهمال أسهم في وقوع انفجار المرفأ. لكن نظراً إلى عدم تحرّك المجلس في هذا الإطار، ارتأى القاضي أنّ صلاحية الملاحقة أصبحت تعود إليه، وبالتالي قام بالادعاء على رئيس حكومة تصريف الأعمال وعلى ثلاثة وزراء. وبذلك، يكون القاضي ضمناً قد أراد القول إنّ الصلاحية تعود أساساً إلى مجلس النواب، لكن القضاء الجزائي يظلّ مع ذلك صالحاً لملاحقة الوزراء بهذه الجرائم، باعتباره صاحب الولاية الشاملة، وباعتبار أنّ المادة 70 من الدستور، وإن أعطت لمجلس النواب حقّ الاتهام، إلّا أنّها لم تحصر هذا الحقّ فيه. لأنّ عبارة «لمجلس النواب أن يتّهم الوزراء...»، الواردة في المادة 70 المذكورة، تعني أنّ لمجلس النواب الحق في اتهامهم، ولا تعني أنّ هذا الحق محصور فيه. فإذا تخلّف عن القيام بواجبه في هذا الشأن، على القضاء التحرك وملاحقة من يشتبه في تورطهم في الجرم. لن نتطرّق في هذه الدراسة إلى صلاحية القضاء في مخاطبة مجلس النواب، وتوجيه الرسائل إليه وحثّه على القيام بواجبه، لكننا نتساءل: هل ما قام به المحقّق العدلي بملاحقة رئيس الحكومة والوزراء بخالف الدستور والقانون؟

لنعد إلى موقف الاجتهاد اللبناني الذي لم يكن ثابتاً لهذه الناحية. ففي السادس من أيار / مايو 1991، في قضية تتعلّق بملاحقة الوزير السابق جوزف الهاشم، أصدرت محكمة التمييز الجزائية القرار الرقم 91\31، الذي اعتبرت فيه أنّ الصلاحية تعود وفقاً للأحكام الدستورية حصراً للمجلس النيابي، مع العلم بأنّها رأت أنّ الأفعال الملاحَق بسببها قد تشكّل جرماً جزائياً، إلّا أنّها تصنّف بمخالفات ناجمة عن إخلال بواجبات الوظيفية.

بينما في قضية الوزير السابق شاهي برسوميان، في قرارها الصادر بتاريخ 24\3\1999، أكّدت محكمة التمييز الجزائية صلاحية القضاء العدلي للنظر في دعوى وزير النفط السابق شاهي برسوميان، وفقاً لأحكام الدستور والقانون. وقد رأت المحكمة في قرارها أنه يتّضح من المقارنة ما بين المادة 60 والمواد 70، 71، و72 من الدستور أنّ الصلاحية المعطاة للمجلس النيابي باتهام رئيس الجمهورية هي «صلاحية حصرية نافية لغيرها»، في حين أنّ صلاحية اتهام الوزراء «ليست إلزامية بل ممكنة»، و«في حال استعمالها من قبل المجلس النيابي، باعتباره هيئة استئنافية للاتهام في هذا النطاق، فإنها تحجب صلاحية القضاء العادي الذي هو السلطة صاحبة الولاية الشاملة للنظر في كل الجرائم... وبالتالي يعود إلى هذا القضاء العادي الحق والصلاحية والصفة لمباشرة الدعوى العامة ومتابعتها، ليس فقط بالنسبة إلى جرائم الوزراء العادية، بل حتى بالنسبة إلى الجرائم المحددة في المادة 70 من الدستور، في حال لم يستعمل المجلس النيابي بالأفضلية الصلاحية المعطاة له بموجب المادة 70 المذكورة، أو في حال استعملها ولم يتابع الوزير المتهم بالجرائم العادية، أو في حال توقف عن المتابعة لأي سبب من الأسباب».

أما في جريمة انفجار المرفأ، فقد أعطى المجلس النيابي بموجب المادة 70 من الدستور، الحق لنفسه بالادعاء على الوزراء المعنيين، وبالتالي فإنّ الصلاحية تعود إليه، وليس للقضاء العدلي. وبالتالي، فإنّ ما قام به المحقّق العدلي هو تجاوز للصلاحية المعطاة له بموجب الدستور، وبالتالي فإنّ ما قام به يخالف الدستور والقانون.

تدخل قانوناً ضمن فئة الجرائم المخلّة بالواجبات المترتبة على الوزير. ورأت أنّ هذا لا يتعارض مع مبدأ فصل السلطات، لكون الدستور يعطي هذا الحق لمجلس النواب بالأفضلية وليس بحصره به، إلّا إذا استعمله المجلس وباشره. من هنا، يتبيّن أنّ محكمة التمييز قضت في قرارها الصادر في تاريخ 24\3\1999 بالمنافسة في صلاحية الملاحقة بين مجلس النواب والقضاء العادي.

ما نلاحظه هنا، هو أنه إذا كان مجلس النواب قد سكت عام 1999 عن إعلان القضاء الجزائي صلاحيته لملاحقة الوزير السابق شاهي برسوميان، فهذا يعني أنه أقرّ لهذا القضاء بصلاحيته تلك وقبل بالتفسير الذي أعطاه آنذاك للمادة 70، مع ضرورة ملاحظة أن محكمة التمييز قد اعتبرت الجرائم التي يُلاحق الوزير بسببها، هي جرائم تدخل ضمن الإخلال بالواجبات المترتبة عليه.

كما لا بدّ أن نتساءل عمّا إذا كان التبرير المنطقي لإعطاء مجلس النواب صلاحية ملاحقة الوزراء في هذه الجرائم هو أن هذه الجرائم تدخل ضمن ما يمكن أن نسميه «الجرائم السياسية»، وهو - أي مجلس النواب - هو صاحب الصلاحية في المراقبة السياسية لأعمال الحكومة وأعمال الوزراء، وإشهار المسؤولية السياسية بوجههم، وبالتالي من الأصح أن تعود الصلاحية إليه حصراً للملاحقة في هذه الجرائم «السياسية». والسؤال المشروع هنا، ما هي الحدود الدقيقة الفاصلة بين الواجبات الوظيفية والجرائم الجزائية؟ أليس الفرق هنا تماماً كالفرق بين الخطأ الشخصي للموظف وخطئه المرفقي؟ أليس القاضي هو الذي يحدّد الفرق بين هذين الخطأين (الموظف إداري ضمن السلطة التنفيذية) من دون أن يعتبر ذلك خرقاً لمبدأ فصل السلطات؟ لماذا لا تعتبر الرقابة على دستورية القوانين خرقاً لمبدأ فصل السلطات؟ لأنّ هذا هو الدور الأساسي للقاضي: مراقبة السلطات الأخرى وإشهار العقوبات المناسبة بوجهها. لماذا لا تعتبر الرقابة السياسية لمجلس النواب على أعمال الحكومة خرقاً لمبدأ فصل السلطات؟ لأنّ فصل السلطات ليس مطلقاً، حتى في أنظمة الفصل الجامد بين السلطات فلا بدّ لكل سلطة من أن تراقب السلطات الأخرى وتضع حدوداً لها.

أما القول إنّ عبارة «لمجلس النواب أن يتهم الوزراء...»، الواردة في المادة 70 من الدستور، إنّما تعني أنّ سلطة مجلس النواب في الاتهام هي سلطة استنسابية يمارسها في ضوء تقديره لأعمال الوزير وللظروف المحيطة بها ولا تعني عدم حصر حق الاتهام فيه، فهو قول مردود، لأنّ السلطة الاستنسابية والتقديرية هي حق طبيعي لأي سلطة اتهامية، لا حاجة للمشرع الدستوري إلى إعطاء هذا الحق أو الإشارة إليه.

يبقى سؤال مهم كان على المشرّع أن يقوم بالإجابة عنه. إذا عاد مجلس النواب وقرّر القيام هو بنفسه بالملاحقة، فهل يمكنه استرداد هذه الصلاحية من القضاء أم أنه يفقدها تماماً بمجرد مباشرة القاضي الجزائي هذه المهمة؟ برأينا أن القاضي صوان قد استدرك الأمر بإخبار المجلس بوجود شبهات، وبالتالي لا نظن أن إحجام المجلس عن القيام بدوره في المرة الأولى يعطيه الحق في استدراك الأمر بعد مباشرة صاحب الولاية الشاملة - أي القاضي العدلي - صلاحيّته في ملاحقة المشتبه فيهم بهذه الجرائم.

رئيس الحكومة والوزراء لا يملكون حصانة، بل امتيازاً يختلف عن الحصانة النيابية التي يحصل عليها النواب نتيجة الشرعية التي يكتسبونها بعد انتخابهم من قبل الشعب، ومن صفتهم التمثيلية لكونهم يمثلون «الأمة». وبانتظار أن يقوم المشرّع الدستوري بحسم مسألة الصلاحية، والمشرّع العادي بوضع قانون توصيف الجرائم التي تدخل ضمن واجبات الوزير، يبقى القضاء العدلي هو المؤتمن على العدالة والإنصاف.

* أستاذة القانون العام في الجامعة اللبنانية

(أرشيف - مروان طحطح)

أي «مسار فلسطيني بديل»؟

حسين قاسم *

بادرت مجموعة من الناشطين، المعنيّين بالشأن الفلسطيني، للدعوة لعقد مؤتمر المسار الفلسطيني البديل، في مدريد في خريف 2021، تحت شعار: نحو عقد ثوريّ جديد. اللافت في هذه المبادرة، اتخاذ «البديل» اسماً لها. قد يستفزّ هذا كثيرين، وخصوصاً الفصائل الفلسطينية، ولكنّه سوف يجد ترحيباً لدى فئات شعبيّة واسعة فقدت ثقتها بهذه الفصائل، وتبحث عن مخرج حقيقي من الأزمة المزمنة. في النصف الثاني من السبعينات، بدأت تتردّد أصواتٌ تنادي بضرورة نشوء تشكيلاتٍ جديدة، بقيادة من نوع جديد، مؤهّلة لتصويب العمل الوطني، لكنّها كانت محدودة وغير مؤثّرة. بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، وبنتيجة الخيارات المتعارضة التي فرضتها تداعياته، اشتدّت المناداة بالبديل، ونشأت أزمة حادّة في «منظّمة التحرير». اقتصرت محاولة التغيير، هذه، على الدعوة للالتزام بالحقوق والأهداف الثابتة، ولم تُجْرِ تغييراً نوعيّاً في البنية والأسلوب والممارسة. لذلك، كان مصيرها الفشل على الرغم من زخمها وتشكيلها تهديداً مؤقّتاً لمكانة القيادة الفلسطينية. البديل ضروريٌّ، منذ زمن بعيد، وبسبب عدم وجوده؛ استمرّت أزمة العمل الوطني، وتفاقمت على مدى العقود الماضية. لكنّ هذا الأمر لا يعني أنّ أية مبادرة تأتي تحت هذا المُسمّى هي «المُنقِذ». فالمبادرة المناسبة للحالة الفلسطينية يجب أن تكون تراكمية، ومتنامية تدريجيّاً، وتتعامل مع الواقع السلبي ولكنّها لا تكون جزءاً منه، وصلبة في المبادئ لكنّها تشقّ طريقها بمرونة، وتدرك تعقيدات الظروف وتأخذها بعين الاعتبار، لكنّها تحافظ على بوصلتها موجّهة نحو المستقبل، نحو فلسطين. إنها مسار بمكوّنات من نوع جديد، وبنهج جديد، يمارس حقّه بالتعبير عن آمال شريحة واسعة من الفلسطينيين من دون ادّعاء، أيّة صفة تمثيلية عمومية، بانتظار أن تؤكّد التجربة صحّتها من عدمها.

«المسار الفلسطيني البديل» اسمٌ يحملُ معنيَيْن: الأول، العمل على دفع الفصائل الفلسطينية لانتهاج مسار بديل عن السائد. الثاني، العمل على إنشاء إطار وطني يطمح للمساهمة في تكوين بديلٍ في الشكل والمضمون والمسار. إذا كان المعنى الأول هو المقصود، فبحسب ما أثبتته التجربة «لن يُصلح العطّار ما أفسده الدهر». ويصبح النقاش في هذا الأمر عبثاً. أمّا الثاني، فيستحقّ كلّ الاهتمام؛ وسوف أبدي بعض الملاحظات على وثيقة أهداف المؤتمر المتوفرة على موقع https://masarbadil.org/.

ردّ الفعل كهدف

جاء في الوثيقة: «أولاً، الرد الشعبي الفلسطيني والعربي والأممي على مسار مدريد - أوسلو...»، و«ثانياً، الرد السياسي على المرحلة الراهنة...». السؤال هنا، هل يصحُّ أن يكون الهدفُ ردَّ فعل؟ لتحديد الهدف وصياغته أهمية قصوى في مستقبل أيّ مشروع. والهدف الأصيل، هو ما تريد تحقيقه لنفسك وبنفسك (فرداً أو مجموعة)، أي إنّه ينبع من الداخل. أمّا الهدف الذي يكون ردَّ فعل، فهو فرعيّ، ومؤقّت، ومحدود في الزمان والمكان، ويأتي ليخدم هدفاً أصيلاً. فردود الفعل غير المنسجمة مع خطة العمل الاستراتيجية، تستنفد الطاقة والجهد بما هو آنيّ، وتُبعِدُ عمّا هو ضروري للمستقبل. إنّ خير مثال على ذلك، هو ما جرى في «ثورات الربيع العربي»، التي وإن نجحت في «إسقاط النظام» أو تهديد مصيره، إلّا أنّها فشلت في تقديم نموذجٍ جديدٍ أفضل. إنّ «إسقاط النظام»، ردّاً على ظلمه، ما هو إلّا هدفٌ فرعيّ لهدف أصيل يتعلّق بمصلحة البلد ومستقبله، وهذا ما تمّ تجاهله. وكذلك، شهدنا في التاريخ أنّ كثيراً من حركات التحرّر التي نجحت في طرد المُستعمِر فشلت في بناء دولة تُؤمّن الحريّة والكرامة والتنمية لشعبها. كما نعرف عدداً من الأحزاب والقوى التي تنتفض ضدّ وصاية دولة ما على بلدها، لكنّها لا تعترض على وصاية أخرى. فالأصل في رفض الوصاية، هو السعي للتمتّع بالحرية وللممارسة حق تقرير المصير، وليس لأنها تأتي من جهة معيّنة. لذلك، يُفَضّل تجنُّب الأهداف المتعلّقة بردود الفعل والتركيز على الأهداف الأصيلة. ثم هل يصُحّ الردُّ الآن على فَعْلَة أوسلو وقد مضى عليها ثلاثة عقود!

الهدف بين العام والخاص

غالباً ما يكون لكلّ مشروع هدفٌ عامٌ واحدٌ تُشتَقُّ منه أهدافٌ خاصة عدّة. في الوثائق التي بين يدينا، لا يوجد تحديدٌ للهدف العام. صحيحٌ أن بإمكاننا استخلاص فحواه من «وثيقة الأسس النضالية»، كأن نقول: تمكين الشعب الفلسطيني، بغضّ النظر عن أماكن وجوده، من ممارسة حقّه في تقرير مصيره في وطنه «فلسطين الانتدابية»؛ لكن هذا لا يعفي المعنيين من تحديد هذا الهدف بوضوح. هذا الأمر إلزاميّ لأنّه بناءً عليه تتحدّد الأهداف الخاصّة وخطط العمل التابعة لها.

تأتي الأهداف الخاصّة لتوفّر الظروف والشروط المناسبة لتحقيق الهدف الاستراتيجي/العام، ويجب أن تكون محدّدة بدقة، وقابلة للقياس والتقييم بحسب معايير معيّنة، وقابلة للتحقيق. الأهداف الواردة في الوثائق، باستثناء الهدف السابع، لا تملك هذه المواصفات، وهي تصلُحُ لتكون مقدّمة تؤشر للمجالات المنْوي العمل فيها، ومنها تُشْتَقُّ الأهداف. على كلّ حال، هناك متّسع من الوقت لمزيد من النقاش في الأهداف الفرعية ولتطوير المبادرة.

ملاحظة أخيرة بخصوص الهدف السابع: إطلاق حركة شعبيّة موحّدة، وهيئة وطنيّة (مجلس المؤسّسات والجمعيّات الأهليّة الفلسطينيّة). بالنظر إليه، نجده محدّداً ونستطيع قياسه بناءً على النجاح في إطلاق الحركة الشعبيّة والهيئة الوطنيّة. لكن، حصر عضويّة الهيئة بالمؤسّسات والجمعيات سوف يحوّلها إلى هيئة تنسيق في ما بينها، وهي، بحسب دساتيرها وأنظمتها، قد لا تكون قادرة على القيام بجميع المهام التي تتطلّبها المبادرة. وللتنسيق بين الجمعيات مشاكله الخاصة، مثل المنافسة بين بعضها البعض، وكذلك المساواة في المشاركة في اتّخاذ القرار (هل صوت مندوب الجمعية الكبيرة يعادل صوت مندوب أصغر؟).

لم تأتِ الملاحظات المذكورة أعلاه، إلّا لتؤكّد أهمية المبادرة، وبالذات وثيقة الأسس النضالية، وضرورة العمل الجاد لتوفير الشروط اللازمة كافّة لنجاحها، على أمل أن تُحدِثَ خرقاً في جدار أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية، وتساهم في تصحيح مسارها باتجاه فلسطين.

* باحث وكاتب فلسطيني

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير - الصدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كونكورد - الطابق الثامن
■ للتلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15 - 01/666314، 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل /AlakhbarNews، @AlakhbarNews، /alakhbarnews-paper

تقرير في مقابل الاعترافات المتتالية لمسؤولي إدارة الرئيس المنتهية ولايته، دونالد ترامب، بممارسة الخداع والكذب في ما يتّصل بالتواجد الاميركي في سوريا، والإصرار على نجاعة سياسة «الضغوط القصوى» في مواجهة دمشق، تأتي مراجعات مسؤولين آخرين سبق ان تعاملوا مع الملفّ السوري، لتكشف زيف تلك الادّعاءات، وتُعرّي سياسات واشنطن في هذا البلد، بوصفها اعتداءً على المدنيين لن يُقدّم ولن يؤخّر في الميزانين السياسي والاستراتيجي

سوريا محور مراجعات أميركية: التجويع ليس انتصاراً

قبيل تسلّم الإدارة الأميركية الجديدة، برئاسة الرئيس المنتخَب جو بايدن، الشهر المقبل، زمام الحكم في الولايات المتحدة، تُطرح المسألة السورية من ضمن الملفّات الساخنة الثقيلة في إرث إدارة الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب وفريقه، بدءاً من التواجد العسكري الأميركي المستمرّ في منطقة شرق الفرات حتى بعد الإعلان عن هزيمة تنظيم «داعش»، وفي مقابله التواجد الإيراني الذي يتذرّع به بعض مسؤولي إدارة ترامب لإبقاء القوات الأميركية في تلك المنطقة، وصولاً إلى عواقب قانون «قيصر» بعدما اقترب من إتمام نصف عامه الأول في التطبيق العملي، وانعكاساته على الحكومة والشعب السوريين من جهة أخرى.

قبل يومين، طرح السفير الأميركي السابق لدى سوريا والجزائر، والباحث في «معهد الشرق الأوسط في واشنطن» روبرت فورد، في مقالة كتبها في جريدة «الشرق الأوسط» السعودية، هذه التحدّيات مجتمعة، في ظلّ تصريحات موازية لمسؤولَين حاليَين وسابقَين في الإدارة الأميركية، ولا سيما المبعوث الأميركي السابق إلى سوريا، جيمس جيفري، الذي استقال منذ مدّة قريبة من منصبه. وتساءل فورد في مقالته حول جدوى السياسة الأميركية في سوريا، مشيراً إلى أنه «يرى ضغوطاً متزايدة في الوقت الذي لا يلمس فيه أيّ إنجازات تساعد الجانب الأميركي على المدى البعيد، أو ربّما تساعد السواد الأعظم من المدنيين السوريين في شيء».

تريد الحكومة الاميركية من «قوات سوريا الديمقراطية» ان تستفيد من العائدات النفطية السورية لاغراض التمويل (أ ف ب)

جدوى العقوبات الاقتصادية

يقول جيفري في مقابلة مع موقع «ذي مونيتور» قبل أيام: «صعّدنا ضغوط الحصار والعزلة على الأسد، لقد حافظنا على طول الخطّ على منع أيّ مساعدة لإعادة الإعمار التي يحتاج إليها البلد، أرأيتم ماذا حلّ بالليرة السورية؟ أرأيتم ماذا حلّ بالاقتصاد السوري؟ لقد كانت استراتيجية مفيدة جداً». هنا، يعارضه فورد، إذ يقول: «لماذا يُعتبر اصطفاف المواطنين السوريين في طوابير طويلة ومرهقة من أجل شراء الاحتياجات الأساسية مثل الخبز والوقود من إنجازات ونجاحات الولايات المتحدة؟ فإن كان الغرض من وراء ذلك هو إجبار بشار الأسد على تقديم تنازلات، فإن الحقيقة تعكس بوضوح أنه لا يزال يرفض تنفيذ الإصلاحات السياسية الجادّة». يقرّ فورد، إذاً، على عكس جيفري، بأن العقوبات على سوريا، ولاسيّما قانون «قيصر»، لا تمثّل نجاحاً للسياسة الأميركية في هذا البلد، بل على العكس هي تزيد من معاناة المواطنين، بينما لا تُحقّق أي تقدّم على طريق دفع الحكومة إلى الرضوخ لرغبات واشنطن.

> الصفوف الممتدّة لشراء الخبز لا تعني أن هناك انتصاراً أميركياً

فجوة في الاستراتيجية

يتحدّث فورد، أيضاً، عن «فجوة كبيرة في الاستراتيجية الأميركية لمواجهة داعش في سوريا». ويرى أن وجود القوات الأميركية هناك مستمرّ، «ليس لحماية حقول النفط من عناصر (داعش) فحسب، وإنما للحيلولة دون استيلاء الروس ونظام بشار الأسد عليها». إذ، بحسب تقرير صادر عن مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع الأميركية في الشهر الماضي، فقد «أصبح التنظيم الإرهابي أكثر ضعفاً ووهناً إلى شرق الفرات الذي تسيطر عليه القوات الأميركية وشركاؤها من قوات سوريا الديمقراطية. وبلغ الضعف بذلك التنظيم أنه لا يستطيع السيطرة على الأراضي هناك». وعليه، فما مبرّر بقاء القوات الأميركية في سوريا؟ يجيب جيفري: «قلنا لهم (أي لإدارة ترامب) إنكم إذا لم تعالجوا التواجد الإيراني في سوريا فلن تنجحوا بالحرب ضدّ داعش، وتذرّعنا للإدارة بالحرب ضدّ الإرهاب لتبرير الحملة الجوية الإسرائيلية على أهداف إيرانية في سوريا، وهكذا صنعنا سياسة في سوريا تدخل في صلب سياستنا الإيرانية العامة، وكانت نتيجتها ناجحة نسبياً». تلك هي إذاً الفجوة التي تحدّث عنها فورد؛ إذ إن التفويض الممنوح للقوات الأميركية من قِبَل «الكونغرس» هو للعمل ضدّ «داعش»، لكن وفق ما تُظهره الوقائع الميدانية، فإن «داعش» قد انتهى، وبقاء القوات الأميركية، والحال هذه، ليس إلا تساوقاً مع سياسات واشنطن ضدّ طهران ودمشق.

يخلص فورد، في نهاية مقالته، إلى أنه مع بدء فريق الرئيس المنتخَب العمل الشهر المقبل، ثمة «حاجة إلى التفكير العميق في حقيقة الأولويات الأميركية في سوريا، والآثار المترتّبة على سياسات إدارة الرئيس ترامب هناك، وحقيقة ما يمكن - وما لا يمكن - للولايات المتحدة إنجازه على أرض الواقع في سوريا». وفي هذا دعوة صريحة إلى إعادة النظر في السياسة الأميركية في هذا البلد، إذ لم تحرز هذه السياسة أيّ تقدّم يُذكر في سبيل تحقيق أهداف واشنطن؛ فالحكومة السورية لا يبدو أنها في صدد تقديم تنازلات سياسية بسبب الضغوطات الاقتصادية، كما أنها تابعت عملياتها ضدّ الفصائل المسلحة في إدلب، وهي تواصل عملياتها أيضاً ضدّ «داعش» في مناطق غرب الفرات. كذلك، فإن التواجد الإيراني في سوريا لم يتأثر بالتواجد الأميركي في شرق الفرات، ولا حتى بالحملات الجوية الإسرائيلية التي دعمتها إدارة ترامب.

(الأخبار)

مقابلة

سيون أسيدون، أحد الرموز التاريخية البارزة للمعارضة الثورية الجذرية في المغرب الأقصى، الشاب الذي حلم بتغيير العالم انطلاقاً من بلده، وقضى في سجونه أكثر من 12 عاماً بسبب نضاله السياسي، بقي متمسّكاً بثوابته المبدئية، وفي مقدّمتها الدفاع عن القضية الفلسطينية ومناهضة الصهيونية. ساهم أسيدون في تأسيس «حركة مقاطعة إسرائيل في المغرب»، وهو اليوم في طليعة المتصدّين لقرار النظام الملكي التطبيع مع الكيان الصهيوني، والذي اعتبره، في مقابلة مع «الأخبار»، دخولاً للمغرب في التحالف العسكري الاميركي - الإسرائيلي - الخليجي، ستترتّب عليه مفاعيل في غاية الخطورة بالنسبة إلى الشعب المغربي وقواه المناضلة

سيون أسيدون

أجراها
وليد شرارة

أحد مؤسّسي «حركة مقاطعة إسرائيل» في المغرب

- التطبيع يُدخل المغرب في الحلف العسكري الإسرائيلي - الأميركي - الخليجي
- التغلغل الصهيوني سيتعاظم في هذا البلد
- الكيان العبري شريكٌ مباشر في قمع القوى الحيّة المغربية

يؤكد سيون أسيدون أن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المغرب والكيان الصهيوني، وكذلك في ميادين التكنولوجيا والأمن، ستشهد نمواً كبيراً بعد التطبيع. «لن تبقى الأمور على المستويات الاقتصادية والسياسية والأمنية - العسكرية والاستخبارية، وكذلك على مستوى النقل البحري، على ما هي عليه اليوم. التعاون في الميدان الأمني - الاستخباري بين الطرفين قديم. سَرّبت الاستخبارات المغربية لنظيرتها الصهيونية المعلومات الحيوية الخاصة بالقمة العربية التي عُقدت في الدار البيضاء عام 1965، وهي ساهمت مع المنظمة الصهيونية العالمية في عملية تهجير قسرية للمواطنين المغاربة اليهود إلى فلسطين المحتلة، ليصبحوا فيها مستوطنين وجنوداً يقاتلون الشعب الفلسطيني. هي ارتكبت جريمة مزدوجة بحق الشعبين الفلسطيني والمغربي. تستعمل السلطات الأمنية المغربية حالياً تطبيقات إلكترونية صهيونية للتجسّس على المدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين في المغرب. التطبيع الاستخباري قديم ومستمر. على المستوى العسكري، فإن طائرات أف - 16 التي اشتراها المغرب تحتوي على تجهيزات إلكترونية صُنعت في إسرائيل وتتكفّل شركاتها في المساعدة على استخدامها وصيانتها. يعني ذلك أن السيادة الوطنية مخترقة. غير أن مرحلة جديدة بدأت اليوم مع التطبيع العلني، تتلخّص في الانتقال إلى تحالف عسكري مع أنظمة الخليج والكيان الصهيوني، وتشكيل محور سياسي - اقتصادي - تكنولوجي - عسكري بين جميع هذه الأطراف».

التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في المغرب ليس جديداً. ففي المجال الزراعي، "شركة نيتافيم الصهيونية"، المتخصصة بمنظومات الري، استخدمت كواجهة شركة مكسيكية لتطوير أعمالها في البلاد، ضمن توجّه يهدف إلى تحويل الأخيرة إلى رأس جسر نحو أفريقيا. يستورد المغرب أيضاً عدداً من البذور من شركتَي زراعيم وحزيرا الإسرائيليتين، وتستعمل الأولى شركة سانجانتا السويسرية كغطاء، والثانية شركة لايماغران - فيلموران الفرنسية، المتخصّصتَين بالبذور. منذ سنتين، تمركزت شركة نيتافيم علناً في المغرب. على المستوى التكنولوجي، تمّ تجهيز عدد من المرافق الرسمية، وبينها بعض الوزارات والبرلمان وإذاعات وقنوات تلفزيونية، بتقنيات سمعية - بصرية تُنتجها شركة كرامير الإسرائيلية، ومقرّها في القدس المحتلة. أمّا بالنسبة إلى النقل البحري، فإن شركة زيم الإسرائيلية تعمل على الخطّ البحري بين مرفأَي طنجة وحيفا بشكل علني، وبين مرفأَي حيفا والدار البيضاء، مستخدمةً أسماء شركات أخرى. في المجال الأمني، فإن خدمة بيغاسوس، التي أنتجتها شركات إسرائيلية، استُعمِلت في الإمارات ضدّ ناشطين في منظّمات حقوقية، وكذلك في المغرب ضدّ مناضلَين وصحافيَين. وقد كشفت منظّمات معنيّة بالدفاع عن حقوق الإنسان، بما فيها حقّه في الخصوصية، كمنظّمتَي برايفسي وستيزن لاب، أن المغرب لجأ بشكل كثيف إلى أنشطة تجسّس امتدّت إلى خارج أراضيه، أي إلى بلدان مغاربية وأوروبية، بفضل هذه الخدمة. والجدير بالذكر هو أن هذه الخدمة تُخزّن المعلومات في موقع تمتلكه شركة أن.أس.أو، ما يسمح للمخابرات الإسرائيلية بالحصول عليها. ومنذ سنة، أبلغت شركة واتس آب عدداً من مستخدمي خدمتها في المغرب أن شركة أن.أس.أو قامت بالتنصّت على اتصالاتهم، ما يعني أن المخابرات المغربية، التي تستخدم تطبيقات الشركة المذكورة، تتجسّس عليهم. وقد عمد 9 من هؤلاء إلى رفع دعوى قضائية بسبب ذلك لم تفضِ إلى نتيجة. قضية الصحافي عمر راضي آتت في سياق مماثل. لقد تمّ التجسّس عليه واعتقاله ردّاً على تحقيقاته حول قضايا الفساد، وتمّ تلفيق تهم له، تماماً كما جرى مع سليمان ريسوني، رئيس تحرير أخبار اليوم، الصحيفة الوحيدة التي لا تُروّج للخطاب الإعلامي للنظام. النمط الجديد من القمع في المغرب هو تلفيق التهم للمناضلين والإعلاميين الأحرار، لا اعتقالهم بسبب مواقفهم وممارساتهم الفعلية، لأن ذلك كان سيؤدّي إلى تعاطف واسع في أوساط الرأي العام معهم".

> النمط الجديد من القمع في المغرب هو تلفيق التهم للمناضلين والإعلاميين الأحرار

يرى سيون أسيدون أن لجوء النظام المغربي إلى ربط موافقته على التطبيع بالحصول على اعتراف أميركي بمغربية الصحراء يهدف إلى "تخوين أيّ طرف سياسي يعترض على التطبيع من منظور ما يُقدّمه على أنه مصلحة وطنية للمغرب من جهة، ولتبرير قمع أيّ احتجاج على هذه الخطوة من قِبَل الجهات المناهضة لها من جهة أخرى. هذه الجهات، وهي أحزاب سياسية ونقابات وهيئات حقوقية ومجتمعية، مدركة لخطورة ما يجري، ولتداعياته السلبية عليها. هناك اليوم ما يشبه الجبهة العريضة للتصدّي للقمع وانتهاكات حقوق الإنسان التي تطالها بمجملها. تجتمع هذه القوى أيضاً في دفاعها عن القضية الفلسطينية. ونظراً إلى الأوضاع المستجدّة، الناجمة عن دخول النظام المغربي في حلف عسكري مع الكيان الصهيوني وتحت الوصاية الأميركية، فإننا ندخل مرحلة جديدة من نضالنا من أجل نصرة القضية الفلسطينية تتطلّب تحديد خطّ فاصل واضح بين حلفاء المشروع الصهيوني، والمقاومين للتطبيع مع محتلّي فلسطين".

تحليل إخباريّ

حرب الصواريخ والمسيّرات: نهاية النموذج الإسرائيلي

علي حيدر

تسارعت وتيرة الرسائل التي يتعمّد العدو الإسرائيلي توجيهها في أكثر من اتجاه، على خلفية إدراكه حجم التطوّر في قدرات حلف المقاومة، بدءاً من إيران وصولاً إلى حزب الله في لبنان والمقاومة في غزة، ولا سيما في ظل التحوّلات التي بدّت رهاناته في غير ساحة. تأتي هذه الرسائل، أيضاً، في أعقاب توعّد طهران بالردّ على اغتيال رئيس «مركز البحوث العلمية» في وزارة الدفاع، محسن فخري زادة. ومع أنها تهدف إلى تعزيز الردع من خلال إعلان نجاح تجارب صاروخية، إلا أنها تعكس حجم القلق داخل مؤسّسة القرار الإسرائيلية من تطوّر القدرات الصاروخية لدى «أعدائها». ودخولها مراحل جديدة مع أجيال الصواريخ الدقيقة والجوّالة والمسيّرات الهجومية، وهو ما يفرض على جيش العدو رفع مستوى جهوزيّته للتعامل مع هذا المستوى من التهديد على أنه حقيقة قائمة.

وتندرج الرسائل الإسرائيلية في سياقين: استراتيجي وظرفي. الأول يهدف إلى الإيحاء بأن إسرائيل في الطريق إلى إنتاج قدرات دفاعية تحاكي المستوى الذي ظهر حتى الآن لدى إيران وحلفائها، والذي يخشى العدو من أن يتبعه ارتفاع في مستوى الجرأة على المبادرة العملانية من موقع الابتداء أو الردّ، ما سيضعه أمام خيارات مفصلية. وفي السياق الثاني، تحاول تل أبيب ثني طهران عن الردّ، والقول لها إنها تستعدّ لمرحلة ما بعد الردّ بالردّ المتدرج. وفي هذا الإطار تحديداً، يندرج ما صدر عن وزارة الأمن الإسرائيلية حول نجاح «سلسلة تجارب صاروخية وزارة الدفاع، محسن فخري زادة. ومع غير مسبوقة» وصفتها بـ«التاريخية»، وبأنها مصمَّمة لمواجهة تهديدات متنوّعة عبر نظام متعدّد الطبقات يمثّل استجابة لأحدث التهديدات الناشئة في المنطقة.

البيان الإسرائيلي ادّعى أن الصواريخ المعترضة تمكّنت من «اعتراض صواريخ وصواريخ كروز وطائرات بلا طيار ورشقة صواريخ دقيقة». واللافت في التجارب الإسرائيلية أنها دائماً ما توصف بـ«الناجحة والمفصلية»، ولا استثناءات في هذا المجال إلا ما كان صارخاً ولا يمكن نفيه. مع ذلك، تشكّل هذه التجارب وتباهي العدو بها أبلغ إقرار عملي بإخفاق رهانات واشنطن وتل أبيب على قطع الطريق على تعاظم هذا النوع من التهديدات، ومنع وصوله إلى حلف المقاومة. وتقول صحيفة «جيروزاليم بوست» العبرية إن الاختبار يأتي في أعقاب استخدام إيران «كروز» وطائرات مسيّرة لمهاجمة منشآت «بقيق» النفطية السعودية قبل عام. كما تروي تقارير إسرائيلية أن طهران أرسلت صواريخ بالستية إلى حلفائها في العراق وسوريا وحزب الله فضلاً عن الطائرات بلا طيّار.

أيضاً، تؤكد تقارير أخرى أكثر أهمية قناعة الخبراء الإسرائيليين بأن تطوّر قدرات حلف المقاومة سيتوازى في مسار تصاعدي كمّاً ونوعاً، ما يشكّل «تحدّياً استراتيجياً أكثر خطورة على الأمن القومي». وهذا ما حذّرت منه «جيروزاليم بوست» بقولها إن "مصفوفة التهديد تتغيّر، وبين أعداء اليوم، إيران هي العدو الإقليمي الرئيس لإسرائيل بصواريخ وطائرات بلا طيّار معقّدة ومتعدّدة». مع ذلك، يجد العدو نفسه ملزماً بالانكفاء إلى الدفاع لمواجهة مفاعيل هذا التطور، إدراكاً منه أنه فقد القدرة على إحباطه عبر خيارات استباقية واسعة، أو على الأقلّ صار أكثر قناعة بأن الاستهدافات الموضعية هنا وهناك قد تكون قادرة على إبطاء أو إربك المسار التطوري، لكن لا رهان على مفاعيلها على المدى البعيد. وانطلاقاً مما تقدّم، تعمل إسرائيل على تعزيز نظامها الدفاعي «المعقّد والمتعدّد الطبقات» الذي يحاول أن يواكب تطوّر قدرات المقاومة.

وفي تجلٍّ لحجم التحوّل الاستراتيجي جرّاء تغيّر طبيعة التهديدات وحجمها ومداها الجغرافي، استحضرت «جيروزاليم بوست» ما سمّته «النمط التاريخي للحرب الإسرائيلية» الذي كان أساساً «على الأرض ضدّ الأعداء على طول الحدود»، من معارك الدبابات في الخمسينيات والستينيات إلى الانتفاضة عام 2000، لتخلص إلى أن «الحرب اليوم لم تعد تتعلّق بمطاردة مقاتلين في المباني أو باستخدام الدبابات، بل بمواجهة الصواريخ العالية التقنية والطائرات المسيّرة». وأضافت الصحيفة: «التهديدات الحديثة ظهرت مع تخزين حزب الله 150 ألف صاروخ وقذيفة، فيما أظهرت الحرب الأخيرة في القوقاز كيف يمكن للطائرات المسيّرة أن تُغيّر الحرب، ولهذا يريد الجميع في المنطقة الآن الصواريخ ومنظومات الدفاع الصاروخي». مع ذلك، بدت الصحيفة أكثر تشكيكاً في فعّالية هذه المنظومة لدى استحقاق العملاني، قرأت أن «إسرائيل تمتلك أهمّ مجموعة نظام دفاعي عالي التقنية في تاريخ العالم. لكن السؤال، كما الحال دائماً، سيكون كيف تعمل هذه الأنظمة في سيناريوات حقيقية».

من جهة أخرى، سبق التجارب الصاروخية تسريبُ جيش العدو خطّة عسكرية لحرب مقبلة مع غزة، في ما يبدو أن الهدف منه الضغط على فصائل المقاومة ومحاولة تعزيز الردع الإسرائيلي عبر رفع المخاوف من تداعيات هذه الحرب، خاصة أن التسريب تحدّث عن أن معركة مماثلة ستؤدي إلى مقتل ثلاثمئة فلسطيني يومياً، ما يعني أن الجيش عازم على ارتكاب مجازر مضاعفة بحق المدنيين عن الحروب السابقة. وممّا يلفت أن هذا التسريب يأتي في الوقت الذي يسود فيه هدوء ملحوظ في القطاع والمناطق المحيطة به، بل كانت تقديرات الأمن الإسرائيلي قد أفادت بأن احتمال التصعيد العسكري مع المقاومة الفلسطينية ضئيل جداً، خاصة في ظلّ تواصل المحادثات بين إسرائيل و«حماس» بوساطة مصرية حول تهدئة طويلة.

كذلك، يحاول جيش العدو، تحت رئاسة أفيف كوخافي، تثبيت معادلات جديدة ستحكم أيّ مواجهة مقبلة، وتبديد صورة الانكفاء عن التوغل البري التي وسمت الجيش خلال المواجهات السابقة مع القطاع. وعلى هذه الخلفية، يأتي ما نقلته تقارير إعلامية عبرية تقول إنه «بالإمكان تحقيق حسم واضح وانتصار مقابل حماس... مع أن احتلال القطاع أو السيطرة عليه مجدّداً أو التسبّب في انهيار حكم حماس ليس مطروحاً في هذه المرحلة في ملعب المداولات، وذلك بما يتلاءم مع سياسة الحكومة في هذا الموضوع». في كلّ الأحوال، يبدو واضحاً أن جيش العدو يهدف، في استراتيجية الحرب على الوعي التي يعتمدها، إلى تبديد التصوّرات التي عكسها أداؤه منذ حرب 2006، مروراً بالحروب المتعدّدة مع غزة، على أمل أن يتمكّن من تعزيز ردعه، لكنه يُقرّ باستمرار التعاظم في قدرات المقاومة في غزة ولبنان، كما يواصل مساعيه لرفع مستوى استعداداته بما يتلاءم مع التهديدات المتنوّعة والمتطوّرة والمتّسع نطاقها ليشمل ساحات حلف المقاومة كافة، وصولاً إلى اليمن.

تقرير

ابت تركيا ألّا ان تكون العقوبات الاميركية المفروضة حديثاً على مؤسّستها للصناعات العسكرية مناسبة لتحدّي الولايات المتحدة، عبر إسدال الستارة عن منظومتها الصاروخية «حصار» محليّة الصنع بنسبة 100٪. والتي تقول إنها تضاهي بمواصفاتها «إس-400» الروسيّة. وكذلك «باتريوت» الاميركية. الإعلان الذي يُتوقّع ان يعزّز الصدع في العلاقات بين البلدين. جاء في موازاة تأكيد انقرة مضاعفة صناعاتها العسكرية. خصوصاً ان تأثير عقوبات واشنطن ومناوراتها يبقى «محدوداً»، ولن يثنيها عن المضيّ قُدُماً في تشغيل المنظومة الروسية

تركيا نحو تعزيز الصناعات العسكرية

أيّ مصيبة إن عاقبتنا أميركا!

أكّد إردوغان ان تركيا ستضاعف تطوير الصواريخ والصناعات العسكرية (أ ف ب)

محمد نور الدين

انتقلت الولايات المتحدة إلى خطوة جديدة مفاجئة نسبياً، بفرضها عقوبات على مؤسّسة الصناعات العسكرية التركية بشخص رئيسها، إسماعيل ديمير، وكلّ من المسؤولين فيها: مصطفى البير دنيز، وسرهات غنتش أوغلو، وفاروق يغيت. عقوبات بدت مستهجَنة بالنسبة إلى الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، ولا سيّما أنها تستهدف دولة عضواً في «حلف شمال الأطلسي»، وهذه سابقة. لكن إردوغان ما لبث أن تحدّى واشنطن بقوله إن «عملنا على تطوير الصواريخ والصناعات العسكرية سيتضاعف مرّتين»، معتبراً القرار الأميركي بمثابة اعتداء على الحقوق السيادية لتركيا.

أعقب الكشفَ عن العقوبات الأميركية وتصريحات إردوغان، إعلانُ هذا الأخير تجربة منظومة صواريخ "حصار- أ" (HİSAR-A) الطويلة المدى، والتي تستهدف الطائرات، كما أعلن أن الصواريخ محلّي الصنع مئة في المئة، انتجته مؤسّستا "أسيلسان" و"روكيتسان" التركيتان الرسميتان. وقد تأخّرت تجربته بسبب افتقاده قطعاً أجنبية، تمّ تصنيعها لاحقاً في تركيا. إعلانٌ أتبعته أنقرة، في اليوم التالي، بأخر تؤكّد فيه أنها على وشك الانتهاء من وضع اللمسات الأخيرة على تجربة صاروخ "حصار - أو" (HISAR- U)، وهو نسخة مطوّرة من "حصار- أ"، ويعادل منظومتَي "إس-400" و"باتريوت"، إذ يطال الطائرات على مسافات مرتفعة. وفي هذا الإطار، يقول العقيد المتقاعد، أونال اتاباي، إن صواريخ "حصار - أو" سوف تحلّ لاحقاً محلّ منظومة "إس-400". لكن إلى حين اكتمال تصنيعها وتجربتها، ستبقى الحاجة قائمة إلى الصواريخ الروسية. ويعتبر اتاباي أن تجربة "حصار- أ" هي رسالة إلى كلّ العالم، على رغم إقراره بمحدودية تأثير العقوبات الأميركية. ويقول إن "عدم وجود قطع غيار في الصناعة الدفاعية يدفع بلداً مثل تركيا إلى إيجاد حلول"، إذ إن "مثل هذه العقوبات تساعد على تطوير الصناعة العسكرية التركية"، مشيراً إلى أن عقوبات الولايات المتحدة السابقة على تركيا بسبب قبرص (1974)، كانت بداية لصناعات عسكرية وصلت اليوم إلى ما نحن عليه. ويعتقد اتاباي أن أميركا وأوروبا تستهدفان، من وراء هذه العقوبات، "الدور التركي في المنطقة، من ليبيا وشرق المتوسط إلى العراق وسوريا والبحر الأسود والقوقاز"، إذ يرى أنهما "منزعجتان من التدخل التركي في مناطق حزام النار هذا، وتعتبران تركيا عقبة أمام أهدافهما الاستراتيجية هنا. الأميركيون كما الأوروبيون يعبّرون عن ذلك". أمّا "حلف شمال الأطلسي"، فقد أعرب أمينه العام، ينس ستولتنبرغ، عن أسفه للعقوبات، داعياً الطرفين إلى البحث عن طرق حلّ. لكنه ذكّر بأن الحلف قال لتركيا إن "إس-400" لا تنسجم مع الأنظمة التي يستخدمها "الناتو".

لكن ماذا يقول إسماعيل ديمير نفسه؟ في حوار مع صحيفة "يني شفق"، يقول: "أكرّر أننا لن نتأثّر بمثل هذه العقوبات. ونحن فعلاً مصمّمون على ذلك. وإذا كان من تأثير في بعض المجالات، فهذا سيكون خيراً لنا، ويُمكّننا من التنبّه للثغرات". ويشير، في هذا السياق، إلى أن تركيا "لا تستورد أيّ قطعة ذات منشأ أميركي وممهّة لنا. لن يتغيّر علينا شيء. وما يمكن أن ينقصنا، ننكبّ عليه وننتجه خلال شهرين إلى ثلاثة. وما جرى سيجعلنا أكثر قوّة وأكثر يقظة". وفي شأن منعه أو فرض شروط على سفره إلى أميركا، يلفت ديمير: "في الأساس، لا شيء عندي في أميركا. كل شيء هنا في تركيا. لقد بقيت ثماني إلى تسع سنوات في أميركا واتممت دراستي، ولي أصدقاء وعلاقات شخصية. ولكن إذا لم أذهب، فأيّ مصيبة! سأواصل علاقاتي الإنسانية، لكن عدم الذهاب إلى أميركا ليس مصيبة". وعن تصوّره للحلّ في المستقبل، يعتبر أن الأمر "مرتبط بصواريخ إس-400، ونحن لن نتخلّى عن هذه الصواريخ، وهذا قرار سيادي. ولن نتنازل. ولغة التهديد لن تُركّعنا، ونحن نريد أفضل العلاقات اليوم وغداً، وهذا متعلّق بسلوك واشنطن". وتذكر الصحيفة أن ديمير يترئّس على رأس الصناعات العسكرية منذ ستّ سنوات، وفي عهده ارتفع عدد مشاريع التصنيع من 300 إلى 700 مشروع. وقد أدرجت مجلة "ديفنس نيوز" سبع شركات تركية من بين أفضل مئة شركة تصنيع في العالم، بعدما كان عددها، قبل ثلاث سنوات، ثلاثاً. وتعتبر الصحيفة أنه ليس من حقّ الولايات المتحدة فرض عقوبات على تركيا، ولا سيما أن الرئيس دونالد ترامب قال، السنة الماضية، في قمة أوساكا للدول العشرين، إن "الرجل على حقّ"، أي إن إردوغان محقّ في شراء "إس-400"، بعد رفض الولايات المتحدة بيعه صواريخ "باتريوت".

ويرى مستشار إردوغان، ياسين أقطاي، بدوره، أن مجالات المناورة أمام أميركا تضيق أكثر مع مرور الزمن، لأن تركيا القديمة انتهت. ويقول إن ترامب يعارض بشدّة هذه العقوبات، ولكنها ستسري لأنها مرّت في مجلسَي النواب والشيوخ. ويضيف أن الولايات المتحدة هي التي سحبت منظومة "باتريوت" من تركيا، ورفضت أيضاً بيعها وبالمال، ما جعل البلاد مكشوفة، واضطرّها إلى شراء "إس-400"، معتبراً أن واشنطن، بهذه العقوبات، إنما تعاقب نفسها، وهي لا تزال تدير العالم بعقلية قديمة تجعلها هي المتضرّرة قبل غيرها.

ويقول باريش دوستر، في صحيفة "جمهورييت"، من جهته، إنه لا الرسائل الإيجابية لتركيا إلى ترامب وبايدن، ولا الأسلوب المرن تجاه أوروبا، ولا تطبيع العلاقات مع إسرائيل، ولا الاستعداد للحوار مع اليونان، أفادت في تغيير موقف واشنطن من فرض العقوبات على أنقرة. ويعدّد دوستر ستة أسباب للموقف الأميركي:

1- أن غالبية الذين يدلون بتعليقات في تركيا حول أميركا لا يعرفون الولايات المتحدة. يظنّون أنها عبارة عن الرئيس، بينما توجد مؤسّسات وهيئات أخرى مثل وزارة الخارجية ووزارة الدفاع والكونغرس والـ"سي آي إيه" والبيروقراطية القوية وعالم الأعمال واللوبيات المؤثّرة والإعلام والأكاديميين.

> تؤكّد تركيا أنها على وشك تجربة صاروخ «حصار - أو» الذي يعادل منظومتَي «إس-400» و«باتريوت»

2- أن بنية الدولة والمجتمع في أميركا ليست موحّدة. لكن في السياسة الخارجية، فإن البنى المؤسّساتية تعمل بصورة قوية. لذلك، فالفرق بين الجمهوريين والديموقراطيين هو مثل الفرق بين "كوكاكولا" و"بيبسي كولا".

3- تمارس الولايات المتحدة نفوذاً على تركيا عبر أدوات متعدّدة. وإذ تظهر مشكلة معها، فإن هذه الأدوات تفعل فعلها في الضغط عليها. بالنسبة إلى أنقرة، تجري مناقشة المشكلة، ومن بعدها يجري الانسجام مع الضغوط.

4- ارتباط السياسة التركية بالولايات المتحدة والإعجاب بها يعتبر ارتباطاً بنيوياً. والأمثلة كثيرة جداً: الشراكة في مشروع الشرق الأوسط الكبير؛ الجهد الذي بذلته الحكومة لمحاولة تمرير مذكّرة الأول من آذار/ مارس 2003 في البرلمان؛ عدم إبداء ردّ فعل على وضع جنود أميركيين أكياساً على رؤوس جنود أتراك في السليمانية 2003؛ الدعم لمسعود البارزاني والانسجام في السياسات في سوريا وليبيا؛ إطاحة رؤوف دنكتاش في قبرص.

5- لكن مدّ اليد للإمبريالية الأميركية لم يُفِد تركيا في كثير من المحطّات، مثل الانفتاح على أرمينيا والانفتاح على الأكراد ودعم "الربيع العربي". لم ينفع كل هذا لدى واشنطن، ودفعت أنقرة ثمناً باهظاً لذلك.

6- المشكلات بين تركيا والولايات المتحدة بنيوية. من رسالة جونسون التهديدية إلى إينونو في الستينيات، ودعم الولايات المتّحدة للتنظيمات الإرهابية، وإزمة صواريخ "جوبيتر"، والتدخل العسكري التركي في قبرص، وأزمة الراهب برونسون وأكثر من أربعين قضية أخرى. وفي حال لم تؤخذ بعين الاعتبار أولويات ومصالح وتوقعات وتعريف التهديدات لكلا الطرفين، فإن الخطوات التي تُتّخذ لن تكون ناجحة. والدليل على ذلك، مسألة العقوبات الأخيرة على الصناعات العسكرية التركية. إذ، وللمرّة الأولى، منذ حظر السلاح الأميركي على تركيا عام 1975، تُفرض الولايات المتحدة عقوبات.

أمّا مواجهة هذه العقوبات، بحسب باريش دوستر، فتكون، كما أراد أتاتورك، بتعزيز الجبهة الداخلية من طريق إعلاء سقف العلم والصناعة والتكنولوجيا والتربية والقانون والديموقراطية.

في المحصّلة، تبدو العقوبات الأميركية مجرّد رسالة روتينية أميركية للضغط على تركيا، على الأقلّ لعدم تشغيل صواريخ "إس-400". وحتى لو اتّبع الرئيس الأميركي الجديد، جو بايدن، سياسات أكثر تشدّداً تجاه تركيا، فإن رغبة "حلف شمال الأطلسي" في الاحتفاظ بهذه الأخيرة في صفوفه، وعدم تعريض العلاقات الداخلية "الأطلسية" لمشكلات تؤثر على دوره العالمي، سيحدّ من خطوات واشنطن المستقبلية، ويأخذها في اتجاه أن تكون مجرّد رسائل وعض أصابع وشدّ حبال.

فلسطين

بين مبعوثَين أمميين: غزة «تأكل» الوعود

مع موافقة الأمم المتحدة على تعيين مبعوث جديد في الشرق الأوسط خلفاً لنيكولاي ملادينوف، يجد تور وينسلاند نفسه محاطاً بعدد من المهمّات والتعهّدات التي وعد بها سابقُه الفلسطينيين. ولا سيما بهدف المحافظة على حالة الهدوء الهشّ

غزة ـ رجب المدهون

تُلقي جهود المبعوث الأممي السابق إلى الشرق الأوسط، البلغاري نيكولاي ملادينوف، في فلسطين، بعدما حظيت برضى فلسطيني وإسرائيلي عموماً، ثقلاً كبيراً على خَلَفه النروجي تور وينسلاند. في سيرة السلف، ترى الفصائل في غزة أن جهوده لم تُستكمل، إذ لم يفِ ملادينوف بكامل تعهّداته، وخاصة تفاهمات التهدئة التي توسّط فيها بجوار المصريين والقطريين، بل كان قد حمل على عاتقه تجنيد دعم مالي واقتصادي لمصلحة مشاريع في قطاع غزة، الأمر الذي لم يُنفَّذ منه سوى القليل. فتلك التعهّدات، التي يُفترض أن يتابعها وينسلاند، اصطدمت مراراً بمماطلة الاحتلال وتأخيره الموافقات على المشاريع الكبيرة التي من شأنها إحداث تغييرات حقيقية في الواقع الإنساني والاقتصادي لغزة، وأخيراً بربط كلّ شيء بإنهاء ملفّ الجنود الأسرى.

سيجد المبعوث الجديد نفسه بحاجة إلى كسب ثقة الفلسطينيين في غزة، وخاصة «حماس» التي رفض قادتها في القطاع، يحيى السنوار، مقابلته في شباط/ فبراير 2019، حينما جاء بصفته المبعوث النروج للسلام في الشرق الأوسط»، وذلك على خلفية تقييم سابق له يفيد بأنه غير جدّي ولا قدرة لديه على تحقيق أيّ اختراق مع الاحتلال. وخلال الأعوام الأربعة الماضية، أجرى وينسلاند لقاءات عدّة في غزة ورام الله وفلسطين الـ 48، لكن من دون أيّ نتيجة، مع أنه حمل سابقاً إلى «حماس» تصوّراً من الاتحاد الأوروبي للتهدئة قبل أن يعرقله العدو. قد تكون النظرة السلبية إلى الرجل مرتبطة بماضيه، وخاصة أنه عمل مستشاراً للمبعوث الأممي الأسبق في الشرق الأوسط، تيري رود ـ لارسن، الذي تعرّض لانتقادات واسعة بسبب تحيّزه للاحتلال في الملفّات المتعلّقة بفلسطين ولبنان وتقديمه تقارير غير موضوعية مثل ما أورده في شأن انتهاكات الاحتلال بحق الفلسطينيين خلال الانتفاضة الثانية.

> سبق أن رفض «قائد» «حماس» مقابلة المبعوث الأممي الجديد

وحصل وينسلاند (مواليد 1952) على درجة الماجستير في اللاهوت في كلية أوسلو، وبدأ عملة عام 1984 في خارجية بلاده، ثمّ في 1992 جرى تعيينه أميناً عاماً لـ«الحركة الأوروبية في النروج». وبعد الاستقتاء على عضوية بلاده في الاتحاد، عاد إلى «الخارجية» عام 1995، ثمّ في 1996 صار مستشاراً لوزير التخطيط رود ـ لارسن، وعندما استقال الأخير عاد إلى الخارجية مجدداً. وفي منتصف 2011 عُيّن سفيراً لدى القاهرة قبل أن يصير بعد عام مبعوثاً نروجياً للسلام في ليبيا. كما أن نظرة «حماس» السلبية إليه مرتبطة بكونه مستشاراً لمبعوث «اللجنة الرباعية» إلى الشرق الأوسط، توني بلير، بين 2007 و2008، حين تعرّضت الحركة لمقاطعة دولية وحصار عند تالبها الحكومة بعد فوزها بالانتخابات، وآنذاك حرّض بلير عليها.

مع أن الوقائع تغيّرت منذ 13 عاماً، فإن مهمّة المبعوث الجديد ستبقى صعبة في غزة. لكن بما أنه عمل مستشاراً وزارياً في السفارة النروجية لدى تل أبيب، ورئيساً لمكتب التمثيل النروجي لدى رام الله، سيجد فرصة أفضل للسير في التقريب بين السلطة والعدو، وخاصة مع اندفاعة الأولى إلى مسار التسوية أخيراً. كما أن لوينسلاند أجرى لقاءات كثيرة ومتكررة مع مسؤولي السلطة وخاصة رئيسها محمود عباس، ورئيس الوزراء محمد اشتية، في العام الماضي، وتحديداً بعد إعلان «صفقة القرن» وخطة «ضمّ الضفة».

على الجهة المقابلة، ينتظر الاحتلال مواقف وينسلاند بوصفه الوظيفي الجديد، وخاصة أن تل أبيب سبق أن انتقدت سلفه ملادينوف في مواقف عدّة؛ منها رفض الأخير في تصريحاته للاستيطان في الضفة وأيضاً خطة «الضمّ»، وتكراره أنه متمسّك بـ«حلّ الدولتين»، وحديثه دائماً عن الوضع الإنساني والحصار الإسرائيلي لغزة، علماً بأنه بتجربته في أصعب مناطق الشرق الأوسط لخمس سنوات ينتقل الآن مبعوثاً خاصاً إلى ليبيا خَلَفاً لغسان سلامة الذي تنحّى في آذار/ مارس الماضي. وينهي التعيينان الجديدان، وينسلاند في الشرق الأوسط وملادينوف في ليبيا، شهوراً من المشاحنات التي أشعلتها الجهود الأميركية لتقسيم الدور في ليبيا كي يدير شخص البعثة السياسية للأمم ويركّز آخر على الوساطة في الصراع، إلى أن وافق مجلس الأمن على هذا الاقتراح في أيلول/ سبتمبر، فيما امتنعت روسيا والصين عن التصويت.

ويتعيّن على ملادينوف استكمال جهود المبعوثة الأممية بالإنابة، ستيفاني ويليامز، التي أفضت إلى اتفاق على إجراء انتخابات في ليبيا في كانون الأول/ ديسمبر 2021، على رغم تعرّض هذا الاتفاق لخطر الانهيار. وللمبعوث الجديد (مواليد 1972) تاريخ دبلوماسي وأمني طويل، علماً بأنه حاصل على ماجستير آداب في دراسات الحرب في «كينغ كولدج» في لندن، وماجستير في العلاقات الدولية في جامعة الاقتصاد الوطني والعالمي في صوفيا. كما سبق أن شغل منصب وزير الدفاع في بلغاريا بين 2009 و2010، وكذلك حقيبة الخارجية بين 2010 و2013، وكان ضمن الوفد الأوروبي إلى كلّ من العراق وأفغانستان، كما تولّى مناصب في قطاعات أخرى؛ منها البنك الدولي.

ابتزاز إسرائيليّ للمقاومة: لقاحات «كورونا» مقابل الجنود الأسرى

غزة ـ رجب المدهون

يواصل العدو الإسرائيلي استغلال كلّ ما يتعلّق بقطاع غزة وحالة سكّانه الاقتصادية والمعيشية وأخيراً الصحية ليبتزّ المقاومة في ملف جنوده الأسرى لديها، وآخر ذلك ربطه إدخال لقاحات فيروس «كورونا» المستجدّ إلى القطاع بقضية الجنود، مخالفاً بذلك أدنى الالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي وحتى في «بروتوكول باريس الاقتصادي» الموقّع مع السلطة الفلسطينية عام 1994. والمؤكد أن الاحتلال أعطى موافقة على تحويل أربعة ملايين جرعة من اللقاح الروسي إلى الفلسطينيين، في وقت رفض فيه إعطاءه لسكانه «لأسباب صحية»، علماً أن «بروتوكول باريس» يمنع إدخال الأدوية إلى «المناطق الفلسطينية» إلا بعد «اجتياز اختبارات عملية في إسرائيل» وإجازة استخدامها لديها.

وفي الأيام الأخيرة، عُقدت لقاءات بين مسؤولين في رام الله ونظرائهم الإسرائيليين للتباحث حول إدخال اللقاحات إلى مناطق السلطة، لكن العدو استغلّ اللقاءات للضرب على أكثر من وتر خاصة ملف الجنود الأسرى، مع إبدائه في الوقت نفسه الموافقة على إدخال اللقاحات، لكن الروسية على وجه التحديد. هذا القرار استفزّ عدداً من منظّمات حقوق الإنسان بما فيها «أطباء من أجل حقوق الإنسان» الإسرائيلية التي رأت أنه مخالف للقانون الدولي، وأن «إسرائيل (لا تزال) تتحمّل المسؤولية القضائية والأخلاقية والإنسانية تجاه الفلسطينيين بصفتها سلطة الاحتلال». وجاء في رسالة هذه المنظّمة أن «اتفاقية جنيف الرابعة تُلزم إسرائيل تطبيق واستخدام الوسائل الضرورية لوقف تفشّي الأمراض المعدية في المناطق المحتلّة». كما دعت إلى أن يكون اللقاح للفلسطينيين هو نفسه الذي اجتاز الاختبارات الإسرائيلية وسيُحقن به الإسرائيليون.

ولم تتوقف سلطات الاحتلال عند هذا الحدّ، بل خلال اللقاء بين مسؤولين في وزارتَي الصحة الفلسطينية والإسرائيلية قبل أيام، حثّ «منسّق

> يخالف العدو أدنى الالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي

عمليات الحكومة في الأراضي المحتلّة»، اللواء كميل أبو ركن، السلطة على «عدم التردّد، والإسراع في شراء لقاح». وطبقاً لقناة «كان» العبرية، وعلى رغم أنه لا يُعرف ما إذا كان هناك قرار لدى إسرائيل بنقل لقاحات خاصة بها إلى السلطة، تقول «مصادر دولية» إن تل أبيب لن تكون عقبة أمام نقل التبرّعات باللقاح من الخارج إلى الضفة والقطاع. وفي هذا الإطار، أبلغت رام الله، تل أبيب، أنها بصدد إعطاء اللقاح لـ60% من الفلسطينيين إذا لن يتلقّاه الشبان والأطفال في المرحلة الأولى، مضيفة أنها ستحصل على 20% من اللقاحات من منظمة دولية تحمل اسم «كوباكس»، ستكون مخصّصة للطواقم الطبية وهيئات الطوارئ والسكّان المعرّضين للخطر بمن في ذلك كبار السن والمرضى، لكن الموافقة على هذا التبرّع لن تكون قبل نهاية الربع الأول من العام المقبل.

وتشهد الضفة وغزة ارتفاعاً كبيراً جدّاً في الإصابات بالفيروس، إذ تُعَدّ الموجة الحالية هي الكبرى مقارنة بما سبقها، بعدما تعدّت نسبة الإصابات الإيجابية في غزة وحدها قرابة 50% من مجمل الفحوص التي تجريها وزارة الصحة، ما يشير إلى تفشٍّ واسع وكبير جداً، فيما يعاني القطاع الصحي من قلّة في الإمكانات المادّية والبشرية للتعامل مع الجائحة.

سيف ان انتقد العدو ملادينوف (يمين) فيما يتوقع ان يرحب اكثر بوينسلاند (يسار) (الاخبار)

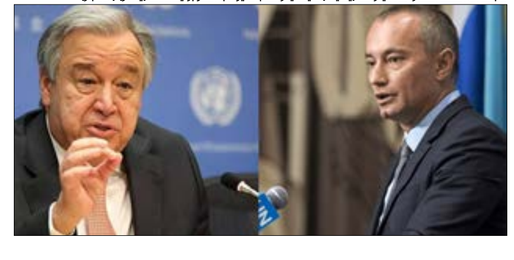

يريد العدو السماح حصرا بدخول اللقاح الروسي الى غزة دون غيره (أ ف ب)

تقرير

قمّة جبل الجليد: واشنطن في قبضة المقرصنين

تأخّرت الولايات المتحدة، كثيراً، لاكتشاف هجمات إلكترونية لا تزال متواصلة منذ آذار/ مارس الماضي. إلى درجة أن حصر تداعياتها يبدو شبه مستحيل في ظلّ الأعداد الضخمة للمتضرّرين. وعلى رأسهم وزارات ووكالات حكومية، يؤكّد مسؤولون نجاحها على رغم أن نتيجتها لن تظهر إلّا من خلال التسريبات المحتملة. وليس عبر «شفافية» واشنطن التي يُستبعد أن تكشف حجم الأضرار

لا تزال تداعيات الهجوم الإلكتروني الذي يواصل، منذ الربيع الماضي، استهداف وزارات ووكالات حكومية أميركية غير معروفة بعد، وإن كان الاستنفار الحكومي واضطرار مستشار الأمن القومي، روبرت أوبراين، إلى قطع رحلته الأوروبية والعودة إلى واشنطن على وجه السرعة للنظر في الأضرار المحتملة الناجمة عنه، كل ذلك يدلّ على أن الآثار المترتّبة عن عمليّة القرصنة الضخمة، ربّما تكون هائلة. عمليّة بدأت الولايات المتحدة، منذ لحظة اكتشافها، صدفةً، في نهاية الأسبوع الماضي، تلمّح إلى مسؤولية روسيا عنها، على رغم عدم توافر الأدلة، ونفي الأخيرة لجوءها إلى الحروب السيبرانية. وأشار «مكتب التحقيقات الفدرالي»، و«وكالة الأمن السيبراني»، و«وكالة أمن الإنترنت والبنى التحتية»، ومكتب مدير الاستخبارات الوطنية المرتبط بوزارة الأمن الداخلي، في بيان مشترك، إلى أن «الوضع قابل للتطوّر»، فيما يواصل هؤلاء «العمل لمعرفة الحجم الكامل لهذه الحملة، مع علمنا أن هذا الاختراق أثّر على شبكات للحكومة الفدرالية». هذه الوكالات مجتمعةً، شكّلت فريقاً موحّداً للتنسيق، بينما تُعقد اجتماعات يوميّة في البيت الأبيض لإعداد استجابةٍ رسميّة.

وإلى الأضرار اللاحقة بوزارة الأمن الداخلي، المكلّفة بحماية البلاد من هجمات إلكترونية وغيرها، لم تسلم وزارتا الخزانة والتجارة وعدّة وكالات فدرالية فضلاً عن شركات خاصة جرّاء الهجوم الذي طاول أيضاً بعض أقسام وزارة الدفاع الأميركية، «البنتاغون»، بحسب معلومات «نيويورك تايمز». وذكرت صحيفة «واشنطن بوست» أن وزارة الخارجية والمعاهد الوطنية للصحة باتت أحدث الوكالات الفدرالية التي تعرّضت لعملية القرصنة، متوقّعةً، نقلاً عن مصادر، أن تزداد قائمة «ضحايا» حملة التجسّس الإلكتروني. وكشفت مصادر مطّلعة، لـ«رويتر»، أن مُقرصنين يُعتقد أنهم يعملون لحساب روسيا تجسّسوا على رسائل البريد الإلكتروني الداخلية الخاصة بوزارتَي الخزانة والتجارة الأميركيتَين، وأن هناك مخاوف من أن تكون عمليات القرصنة التي اكتُشفت، حتى الآن، ليست إلّا كـ«قمة جبل الجليد». وسارعت وسائل الإعلام الأميركية إلى اتهام المجموعة الروسية «أي بي تي 29» المعروفة أيضاً باسم «كوزي بير»، والتي تقول «واشنطن بوست» إنها تتبع أجهزة الاستخبارات الروسية، وسبق لها أن اخترقت الإدارة الأميركية السابقة، بالوقوف خلف حملة القرصنة، ولَمْح وزير الخارجية، مايك بومبيو، إلى مسؤولية موسكو، مشيراً إلى أن لجوءها إلى الهجمات السيبرانية ضدّ واشنطن «أمر ثابت ومتكرّر»، كونها «حاولت التدخّل في الانتخابات في أعوام 2008 و2012 و2016». من جهته، حمّل كبير الديمقراطيين في لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ، مارك وورنر، الطرف نفسه مسؤولية الهجمات الإلكترونية الأخيرة. غير أن الكرملين، وعلى لسان الناطق باسمه، ديمتري بيسكوف، نفى الاتهامات الأميركية لبلاده.

> طاولت الهجمات بعض أقسام وزارة الدفاع الأميركية

الهجوم المُكتشف حديثاً، بدأ في آذار/ مارس الماضي، حين استغلّ القراصنة تحديثاً لبرنامج طوّرته شركة «سولار ويندز»، وتستعمله آلاف الشركات والإدارات حول العالم. وتواصلت عمليّة الاختراق أشهراً قبل أن تتكشفها مجموعة «فاير اي» للأمن المعلوماتي، والتي كانت هي نفسها ضحية الهجمات السيبرانية. ووفق المجموعة، جرى استهداف شركات تعمل في مجالات الاستشارات والتكنولوجيا والطاقة في أميركا الشمالية وأوروبا وآسيا والشرق الأوسط. ونقل موقع «بوليتيكو» عن مصادر في الكونغرس، وفي شركة «فاير اي»، قولها إن الاختراق الذي ربطه المسؤولون الأميركيون بالاستخبارات الروسية، اكتُشف من طريق الصدفة. وأفاد بأن تحقيقاً أجرته «فاير اي»، على خلفية تعرّض شبكتها للاختراق، كان السبب وراء اكتشاف القرصنة التي تعرّضت لها نحو 12 وكالة فدرالية أميركية. وأشارت «سولار ويندز» إلى أن ما يصل إلى 18 ألف زبون، بينهم شركات كبيرة ووكالات حكومية أميركية، حمّلت التحديث الذي طوّرته، ما سمح للقراصنة باختراق رسائل البريد الإلكتروني. ومن بين زبائن هذه الشركة إدارات فدرالية بالغة الحساسية، مثل مصلحة «الأمن السري» المكلّفة بحماية الرئيس الأميركي، ووزارة الدفاع، و«الاحتياطي الفدرالي»، وشركة «لوكهيد مارتن» للصناعات العسكرية، و«وكالة الأمن القومي».

وفي حديث إلى شبكة «سي إن إن»، وصف مستشار الأمن القومي الأميركي السابق، جون بولتون، الهجمات الإلكترونية الأخيرة، بأنها «متطوّرة وناجحة للغاية»، ولكنّه أكّد أن الجهات المعنية لن تكشف للعامّة مدى الضرر الذي ألحقته الهجمات بتلك الوكالات، مشيراً إلى أن ما حصل يمثّل، في الوقت ذاته، تحدياً كبيراً لإدارة جو بايدن المقبلة.

(الأخبار)

نتائج اللوتو اللبناني

8 9 12 16 22 31 13

رجرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 1867 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:
الأرقام الرابحة: 8 - 9 - 12 - 16 - 22 - 31 الرقم الإضافي: 13
■ **المرتبة الأولى (ستة أرقام مطابقة)**
قيمة الجوائز الإجمالية: لا شيء
- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء
■ **المرتبة الثانية (خمسة أرقام مطابقة مع الرقم الإضافي):**
- قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 114,653,275 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: شبكة واحدة
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 114,653,275 ل.ل.
■ **المرتبة الثالثة (خمسة أرقام مطابقة):**
- قيمة الجوائز الإجمالية: 62,482,950 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 35 شبكة
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 1,785,227 ل.ل.
■ **المرتبة الرابعة (اربعة أرقام مطابقة):**
- قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 62,482,950 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 1,438 شبكة.
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 43,451 ل.ل.
■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة أرقام مطابقة):**
- قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 166,520,000 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 20,815 شبكة.
- الجائزة لكل شبكة: 8,000 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 3,140,651,750 ل.ل.

نتائج زيد
جرى مساء أمس سحب زيد رقم 1867 وجاءت النتيجة كالآتي:
الرقم الرابح: 86296
■ **الجائزة الأولى: 75,000,000 ل.ل.**
- عدد الأوراق الرابحة: ورقة واحدة
قيمة الجائزة الإفرادية: 75,000,000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 6296.**
- الجائزة الإفرادية: 900,000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 296.**
- الجائزة الإفرادية: 90,000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم 96.**
- الجائزة الإفرادية: 8,000 ل.ل.

نتائج يومية
جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 1089 وجاءت النتيجة كالآتي:
● يومية ثلاثة: 095
● يومية أربعة: 9704
● يومية خمسة: 81224

قضية

مؤتمرات المناخ: جعجعة بلا طحين

اظهرت القمّة الأخيرة حول تغيّر المناخ، أن التعهّدات الدولية بتخفيض الانبعاثات المُتسبّبة بهذه الظاهرة لا تزال بعيدة عن تحقيق وقف ارتفاع حرارة الأرض إلى أكثر من درجة ونصف درجة. وهو ما لن يُغيّر فيه كثيراً، أيضاً، تعهّد الرئيس الأميركي المنتخَب بالعودة إلى «اتفاقية باريس»، التي لم تكن في حدّ ذاتها كافية ولا ملزمة

حبيب معلوف

في الذكرى الخامسة للتصديق على "اتفاقية باريس للمناخ"، عقدت الأمم المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا، بالشراكة مع تشيلي وإيطاليا، نهاية الأسبوع الماضي، قمّة افتراضية لإظهار مدى الالتزام بالاتفاقية والحصول على تعهّدات جديدة في شأنها. وجاءت هذه القمّة كبديل من القمّة الرسمية الـ26 التي كانت ستُعقد في المملكة المتحدة وأُجّلت للعام المقبل بسبب جائحة "كورونا". وعلى غرار "قمّة العمل

> من يصدّق ان دول العالم ستلتزم بخفض الانبعاثات قبل او من دون ان تلتزم بتغيير السياسات؟

المناخي" لعام 2019 التي عقدها الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، لم يتمّ السماح بالمشاركة إلا للبلدان وأصحاب المصلحة الذين أبدوا الاستعداد لتقديم التزامات جديدة بخفض الانبعاثات المُتسبّبة بتغيّر المناخ. ومن أهمّ الالتزامات التي أُعلنت في القمّة الأخيرة التي لا تُعتبر رسمية بل بمثابة "قمّة إعلان نوايا"، تعهُّد الصين بخفض انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون بأكثر من 65% من مستويات 2005 بحلول عام 2030، وتعهُّد الاتحاد الأوروبي بخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 55% على الأقلّ من مستويات عام 1990 بحلول عام 2030، فضلاً عن تعهُّد المملكة المتحدة بالحدّ من انبعاثات تلك الغازات بنسبة 68% على الأقلّ بحلول العام نفسه. كذلك، أطلقت إعلانات مختلفة من قِبَل البلدان النامية، فيما تحدّثت بعض الدول عن خططها للتكيّف، وتعهّدت أخرى بتقديم تمويل لمصلحة قضايا المناخ. أيضاً، أعلنت مجموعة من المدن مبادرات محدّدة للتخفيف من الانبعاثات، بالإضافة إلى التعهّدات المتعلّقة بالتخفيف من الشركات، ولا سيما في بعض الصناعات كالطيران والنقل والتكنولوجيا والأزياء. وإذا أضيف إلى ما تقدّم إعلان الرئيس الأميركي المنتخَب، جو بايدن، نيّته العودة إلى "اتفاقية باريس المناخية" في اليوم الأول من تسلّمه المنصب، وخفض صافي انبعاثات الولايات المتحدة الأميركية إلى الصفر بحلول عام 2050، يمكن تسجيل بعض الملاحظات.

يبدو واضحاً حصول انزياح كبير عن الإجتماعات الرسمية المعتادة والمنمّقة، والتي بات يستعاض عنها بقمم غير رسمية وغير ملزمة لأحد. كما لم يعد هناك مَن يتحدّث عن "التزامات" بل عن "إعلانات"، فيما يتبيّن من خلال دعوة ممثّلي مدن حول العالم إلى المشاركة في مؤتمرات المناخ أن هناك نوعاً من اليأس من الدول والأنظمة في ما يتعلّق بهذه القضية التي بدأ التسعينيات. يتبيّن، أيضاً، أنه ليست هناك معايير موحّدة للالتزامات؛ ففي حين اعتمد الاتحاد الأوروبي عام 1990 كسنة مرجعية، اختارت الصين عام 2005 كسنة مرجعية تقيس على أساسها الانبعاثات التي ستُخفّضها، مع الفرق الشاسع في حجم الانبعاثات العالمية في خلال 15 سنة. كذلك، يظهر حجم التباين في نسب التخفيضات المتعهّدة ما بين 50 و55 و65 و68% بحلول عام 2030، أو خفضها إلى الصفر بحلول عام 2050، في حين أن المطلوب بحسب تقارير الأمم المتحدة أكثر من ذلك بكثير لكي لا ترتفع حرارة الأرض أكثر من درجة ونصف درجة. فضلاً عما تقدّم، يمكن التشكيك في الفرق الشاسع بين المعلَن من إجراءات وبين المخطّط له من سياسات داخل كلّ دولة في قطاعاتها كافة، بالإضافة إلى عدم الانسجام بين دول مُشكّلة لاتحادات. وإذا أُخذت على سبيل المثال تعهّدات الاتحاد الأوروبي، فإن مراجعة سياسات دولة مثل بولندا لا تزال تعتمد على الفحم الحجري بنسبة 80% لإنتاج الطاقة الكهربائية تُظهر أن هناك استحالة في الوفاء بالالتزامات المعلَنة، علاوة على وجود تباينات حول القطاعات التي ستُخفَّض الانبعاثات وطرق التخفيف وكيفية الاحتساب وكيفية القياس والتحقّق... إلخ.

هذه القضايا التي كانت تُطرح في تقارير الأمم المتحدة أكثر من ذلك بكثير لكي لا ترتفع حرارة الأرض أكثر من درجة ونصف درجة. فضلاً عما تقدّم، يمكن التشكيك في الفرق الشاسع بين المعلَن من إجراءات وبين المخطّط له من سياسات داخل كلّ دولة في قطاعاتها كافة، بالإضافة إلى عدم الانسجام بين دول مُشكّلة لاتحادات. وإذا أُخذت على سبيل المثال تعهّدات الاتحاد الأوروبي، فإن مراجعة سياسات دولة مثل بولندا لا تزال تعتمد على الفحم الحجري بنسبة 80% لإنتاج الطاقة الكهربائية تُظهر أن هناك استحالة في الوفاء بالالتزامات المعلَنة، علاوة على وجود تباينات حول القطاعات التي ستُخفَّض الانبعاثات وطرق التخفيف وكيفية الاحتساب وكيفية القياس والتحقّق... إلخ.

هذه القضايا التي كانت تُطرح في تقارير الأمم المتحدة أكثر من ذلك بكثير لكي لا ترتفع حرارة الأرض أكثر من درجة ونصف درجة. فضلاً عما تقدّم، يمكن التشكيك في الفرق الشاسع بين المعلَن من إجراءات وبين المخطّط له من سياسات داخل كلّ دولة في قطاعاتها كافة، بالإضافة إلى عدم الانسجام بين دول مُشكّلة لاتحادات. وإذا أُخذت على سبيل المثال تعهّدات الاتحاد الأوروبي، فإن مراجعة سياسات دولة مثل بولندا لا تزال تعتمد على الفحم الحجري بنسبة 80% لإنتاج الطاقة الكهربائية تُظهر أن هناك استحالة في الوفاء بالالتزامات المعلَنة، علاوة على وجود تباينات حول القطاعات التي ستُخفَّض الانبعاثات وطرق التخفيف وكيفية الاحتساب وكيفية القياس والتحقّق... إلخ.

سيستمر مستوى تركيز ثاني أوكسيد الكربون في الارتفاع هذا العام (أ ف ب)

هذه القضايا التي كانت تُطرح في تقارير الأمم المتحدة أكثر من ذلك بكثير لكي لا ترتفع حرارة الأرض أكثر من درجة ونصف درجة. فضلاً عما تقدّم، يمكن التشكيك في الفرق الشاسع بين المعلَن من إجراءات وبين المخطّط له من سياسات داخل كلّ دولة في قطاعاتها كافة، بالإضافة إلى عدم الانسجام بين دول مُشكّلة لاتحادات. وإذا أُخذت على سبيل المثال تعهّدات الاتحاد الأوروبي، فإن مراجعة سياسات دولة مثل بولندا لا تزال تعتمد على الفحم الحجري بنسبة 80% لإنتاج الطاقة الكهربائية تُظهر أن هناك استحالة في الوفاء بالالتزامات المعلَنة، علاوة على وجود تباينات حول القطاعات التي ستُخفَّض الانبعاثات وطرق التخفيف وكيفية الاحتساب وكيفية القياس والتحقّق... إلخ.

هذه القضايا التي كانت تُطرح في تقارير الأمم المتحدة أكثر من ذلك بكثير لكي لا ترتفع حرارة الأرض أكثر من درجة ونصف درجة. فضلاً عما تقدّم، يمكن التشكيك في الفرق الشاسع بين المعلَن من إجراءات وبين المخطّط له من سياسات داخل كلّ دولة في قطاعاتها كافة، بالإضافة إلى عدم الانسجام بين دول مُشكّلة لاتحادات. وإذا أُخذت على سبيل المثال تعهّدات الاتحاد الأوروبي، فإن مراجعة سياسات دولة مثل بولندا لا تزال تعتمد على الفحم الحجري بنسبة 80% لإنتاج الطاقة الكهربائية تُظهر أن هناك استحالة في الوفاء بالالتزامات المعلَنة، علاوة على وجود تباينات حول القطاعات التي ستُخفَّض الانبعاثات وطرق التخفيف وكيفية الاحتساب وكيفية القياس والتحقّق... إلخ.

هذه القضايا التي كانت تُطرح في تقارير الأمم المتحدة أكثر من ذلك بكثير لكي لا ترتفع حرارة الأرض أكثر من درجة ونصف درجة. فضلاً عما تقدّم، يمكن التشكيك في الفرق الشاسع بين المعلَن من إجراءات وبين المخطّط له من سياسات داخل كلّ دولة في قطاعاتها كافة، بالإضافة إلى عدم الانسجام بين دول مُشكّلة لاتحادات. وإذا أُخذت على سبيل المثال تعهّدات الاتحاد الأوروبي، فإن مراجعة سياسات دولة مثل بولندا لا تزال تعتمد على الفحم الحجري بنسبة 80% لإنتاج الطاقة الكهربائية تُظهر أن هناك استحالة في الوفاء بالالتزامات المعلَنة، علاوة على وجود تباينات حول القطاعات التي ستُخفَّض الانبعاثات وطرق التخفيف وكيفية الاحتساب وكيفية القياس والتحقّق... إلخ.

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان
تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لإعداد تقرير تدقيق لمعملي المجموعات البخارية ومعملي المحركات العكسية في معملي الذوق والجية، موضوع استدراج العروض رقم ث‌ع/3715 تاريخ 2020/6/5، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2021/1/22 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور أعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 100 ل.ل.
علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الأحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.
بيروت في 2020/12/14
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 1225

إعلان
إن محافظ مدينة بيروت يعلن عن وضع جداول التكليف الأساسية للرسم البلدي على القيمة التأجيرية ورسم صيانة المجارير والأرصفة عن عام 2020 إضافة إلى الجداول الإضافية والتكميلية في كافة المناطق العقارية في مدينة بيروت.
كما يلفت النظر إلى أنه:
أولاً: عملاً بنص المادة 106 من قانون الرسوم البلدية رقم 88/60، على المكلفين أن يبادروا إلى تسديد الرسوم البلدية المتوجبة عليهم خلال شهرين من تاريخ نشر هذا الإعلان في عدد الجريدة الرسمية الذي سيصدر بتاريخ 2020/12/17.
ثانياً: عملاً بنص المادة 109 من القانون 88/60، تفرض غرامة تأخير وقدرها 2% إثنان بالمئة عن كل شهر تأخير عن المبالغ التي لم تسدّد ضمن المهلة المشار إليها أعلاه.
ثالثاً: تسدد الرسوم إلى جباة دائرة تحصيل الواردات او إلى صناديق الدائرة في مركز البلدية.
العنوان: مبنى بلدية بيروت العقار رقم 243 مرفأ خلف جريدة النهار شارع الأورغواي.
بيروت في 27 تشرين الثاني 2020
القاضي مروان عبود
محافظ مدينة بيروت
التكليف 1172

إعلان
من أمانة السجل العقاري في الشوف
طلب كامل جميل أبو حمدان وكيل أيوب علي أبو حمدان سند ملكية بدل ضائع للعقار 824 غريفة.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربيه

دعوة لعقد جمعية عمومية عادية لمالكي العقار /1763/ البترون «اكوالاند»
يتشرف رئيس جمعية مالكي العقار رقم /1763/ من منطقة البترون العقارية، بدعوة المالكين الكرام للمشاركة في الجمعية العمومية العادية التي ستعقد في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الموافق في الثاني والعشرين من شهر كانون الاول من العام 2020 في مركز الجمعية، وذلك لمناقشة الأمور المدرجة على جدول الأعمال الآتي:
- المصادقة على حسابات وموازنة الجمعية.
- إبراء ذمة رئيس الجمعية ومجلس إدارة الجمعية.
نرجو من المالكين الكرام الحضور في الموعد المحدد.
البترون في 2020/12/16
رئيس جمعية المالكين
الشيخ ابراهيم أبو عياش

إعلان
صادر عن السجل التجاري في بيروت بموجب محضر الجمعية العادية تاريخ 2020/12/7 تقرر بتاريخ 2020/12/15 حل شركة US AGRISEEDS MIDDLE EAST & NORTH AFRICA S.A.L رئيس مجلس ادارتها مديرها داود طربيه وشطب قيدها من السجل التجاري حيث هي مسجلة تحت الرقم 1011891 ورقم تسجيلها في وزارة المالية 2242441.

فعلى كل ذي مصلحة تقديم اعتراضه وملاحظاته خلال مهلة عشرة أيام من تاريخ آخر نشر.
أمين السجل التجاري
بالتكليف مارلين دميان

إعلان
المرجع: محكمة شمسطار الشرعية الجعفرية
ورقة دعوة صادرة عن محكمة شمسطار الشرعية الجعفرية إلى حكمت علي حمود المجهول محل الاقامة بناءً على الدعوى المقامة ضدك من حياة حسين الديراني موضوع نفقة زوجية وتقرر موعد النظر فيها يوم الاربعاء في 2021/1/13 فيجب حضورك في الموعد المعين أو إرسال وكيل رسمي عنك وفي حال تخلفك يجري في حقك الايجاب الشرعي وكل تبليغ لك حتى الحكم القطعي على باب المحكمة يكون صحيحاً.
رئيس القلم
محكمة شمسطار الشرعية الجعفرية
محمد الحاج دياب

تبليغ مجهول مقام
محكمة الدرجة الأولى في جبل لبنان بعبدا الغرفة الثالثة برئاسة القاضي محمد وسام المرتضى تدعو المدعى عليه الكونتوار الوطني بواسطة من يُمثله لتبلغ أوراق الدعوى 2019/9113 المقدمة من المدعي محمد سعيد بركات والرامية الى اصدار الحكم بسقوط الدين وشطب اشارة التأمين يومي 426 تاريخ 1967/5/23 تأمين وتخفيض تأمين الحصة المؤمنة كامل العقار درجة التأمين ثانية وصف شهادة التأمين نظم سند وصف عقد التأمين تخفيض تأمين خفض التأمين بجانبه مبلغ فاصبح التأمين بعد التخفيض مبلغ /2250/ل.ل. بموجب العقد بملفه) تاريخ الاستحصال حق حسب شروط العقد الدائن: الكونتوار الوطني للتوفير الوطني المالي ش.م.ل. المدعي محمد سعيد بركات قيمة التأمين 2250 ليرة لبنانية الفان ومئتان وخمسون ليرة لبنانية فقط لا غير بفائدة 512 % عن العقار 1970 الجبيه.
يجب حضور مَن يمثل المدعى عليه الكونتوار الوطني لتبلغ أوراق الدعوى في قلم هذه المحكمة خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا فكل تبليغ لكم في قلم المحكمة ولصقاً على باب ردهتها يعتبر صحيحاً.
رئيس القلم
جمانة المصري عويدات

إعلان
لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال
طلب وليد عبد الستار غانم بالاصالة عن نفسه سند بدل ضائع في العقار 612 سير.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان
لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال
طلب أحمد فاروق محمد جهير سند تمليك بدل ضائع للعقار 2120 قسم 26 بساتين طرابلس.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان
لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال
طلب فاروق علي الشامي بالاصالة عن نفسه سندي بدل ضائع في العقار 588 مقسم 8 و9 بلوك B مراح السريج.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان
لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال
طلبت رانيا محمد سعيد ملك سند بدل ضائع في العقار 746 مقسم 23 بساتين الميناء.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان
لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال
طلب وليد عبد الستار غانم بالاصالة عن نفسه سند بدل ضائع في العقار 612 سير.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان
لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال
طلب أحمد فاروق محمد جهير سند تمليك بدل ضائع للعقار 2120 قسم 26 بساتين طرابلس.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان
لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال
طلب فاروق علي الشامي بالاصالة عن نفسه سندي بدل ضائع في العقار 588 مقسم 8 و9 بلوك B مراح السريج.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري بالتكليف

◄ مبوب ►

◄ للبيع ►

للبيع عقارين بمساحة 17,200 م٢ القبة/ الشويفات، صناعي G1، يحتوي على خمسة مستودعات بمساحة 8000 م٢ للاستعلام 03/825807

◄ مطلوب ►

مطلوب مساعدة لقسم التسعير لديها خبرة من 3_5 سنوات للمراجعة الاتصال على الرقم 01/455000
او إرسال السيرة الذاتية على البريد الإلكتروني lebanonjob2015@gmail.com

إعلام تبليغ
تدعو وزارة المالية - مديرية المالية العامة - مديرية الواردات - دائرة التشريع ومتابعة الاعتراضات – قسم العلاقات الضريبية الدولية، المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول المرفق للحضور إلى مركز الدائرة الكائن في بيروت – كورنيش النهر – مبنى وزارة المالية – بلوك A – الطابق الخامس لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، والا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذ الاعلام على الموقع الالكتروني:
http://www.finance.gov.lb

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون
Delta Credit LLC	3702660	RR180183912LB

تبدأ مدة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.
مدير الواردات
لؤي الحاج شحادة
التكليف 1223

ذكرى

حسين الموزاني، العيش على الحافة

خالد المعالي *

بعد اشهر من وصولي إلى المانيا عام 1980 تم ترتيب لقاء في مدينة هانوفر الالمانية. ضم العديد من العراقيين المعارضين من مختلف المشارب. وقتها، تعرّفت إلى حسين الموزاني (1954-2016). ومذذاك ربطتنا القراءات الادبية والعامة. كذلك ادّعاء الكتابة والمزاج العام ربما. كذلك النشأة الفقيرة. فصرنا نتكاتب بشكل مستمر ونتبادل الزيارات. لكني بعد وفاته، لم أجد له الا رسائل قليلة، رغم أن الموزاني كان صديقاً، وأيضاً كاتباً نشرت له جميع اعماله باللغة العربية وترجماته اليها. ربما كانت شخصيّته اشكالية ومزاجية تماماً. لهذا كنّا نخوض صراعات ضد بعض. وربما نلجأ، او انا على الاقل، الجا غضبًا إلى تمزيق الرسائل حسبيًا خسائر لم أكن اعي فداحتها إلّا متاخراً، لكن فترات الصدام والزعل واسبابه سرعان ما تنتهي او تختفي. وهو وربما بسبب سوداوية ما، فيه سمات من ابطال ديستويفسكي، خصوصاً في «الجريمة والعقاب». الامر الذي دعاه، حينما كنت اذكر له هذا الشبه، الى ان يخبرني ونحن في حالات صفاء، انه حتى لو وضعوا التاج على راسه، فلن يغيّر من الامر شيئاً... كذلك نجد هذا التاكيد ايضاً لديه في بعض الشذرات غير المنشورة هنا وكذلك في رسالة قديمة منه. كنّا نعيش على الحافة... منذ البداية... وحتى لحظات الضعف التي كانت تصيبنا او اصابتنا، لم نعرف كيف نتعامل معها. باختصار كنّا خارج القطيع. لكن هذا التقليد لم يكن واضحاً لنا ولم نكن نعرفه. بل كنا تحت رحمته. وحينما عبرنا ذلك الطريق الوعر وتلك الجسور التي توشك على السقوط ونحن نضحك ونتاوّه الطبيعة، لم نكن نعي هذا العبور واهميته. ولم نكن واعين لفداحة المسار الذي خضناه... في ملف اعماله التي لم تنشر او لم يضمها كتاب بعد. وجدتني امام مجموعة كتب ربما تضاهي ما نشره في حياته... هذه وغيرها سيتم نشرها تباعاً خلال عام 2021

* شاعر عراقي وناشر دار «الجمل»

> مفردات الواقع اليومي في قصائد سركون مشحونة حدّ التوتر بالموروث الفكري والثقافي لبلده

في البيت الثامن عشر... سركون بولص وسفينة العراق المحترقة

لكن يا صديقي،
نحن سنأتي متأخرين تماما.
مطلع قصيدة «خبز وخمر» لهولدرلين

حسين الموزاني

كنت قد بدأت قبل فترة قصيرة بتنظيم أوراقي المبعثرة في الدار، بسبب تنقلاتي العديدة وخوفي من التنظيم الصارم الذي يعني لي أحياناً التوقف والانتظار في برزخ الحياة الطويل، وكذلك بسبب تغيّر مسكني بعد الطلاق والانفصال عن ولدي. فرأيت أن أفرغ ذاكرتي من هذه الأوراق ومن ماضيها ومن غبارها، لأن الأوراق القديمة دائماً ما تحمل في طياتها ذلك الحزن العميق والفتّاك الذي يمسك بعنقك كالجاثوم حالما تقترب منها. فعثرت هذه المرّة على رسالة كان سركون بولص قد بعث بها من سان فرانسيسكو بتاريخ 14 أيار 2005، وربما كانت الرسالة الإلكترونية الوحيدة التي أتلقّاها منه. وعندما قرأتها من جديد، بعد رحيله، وجدت أنها، وعلى الرغم من قصرها، تكشف الكثير عن حقيقة هذا الشاعر وصدقه وفهمه الدقيق لعملية الإبداع الفنّي. ورأيت أنها تحمل بالآلام التي راكمتها أعوام العزلة والاغتراب في قلب هذا الإنسان النقيّ السريرة الذي سكنه هاجس الشعر منذ الصغر، كما لو أن الشعر رسالة سماوية بعثتها إليه آلهة الموز وبابل؛ ليقيم نظاماً جمالياً آخر، بديلاً لهذا العالم الخرب الذي ينهار أمام أعيننا يوماً بعد يوم، بل ساعة إثر ساعة. وبما أنها رسالة ليست شخصية تماماً، فقد ارتأيتُ أن أنشرها هنا قبل الحديث عن رحيل كاتبها.

«عزيزي حسين
سان فرانسسكو 14 أيار 05

يبدو أن الرياح تهب من كلّ فَجّ وصوب، عاصفة في كلّ الجهات، والويل لهذا القارب الذي حَمَلناه بالقليل مما بقي من ذكريات وأحلام أخذت تتقصّف بشكل متواتر مع كلّ خبر شنيع، ومقلقة، ومهزلة كبضعة أعواد من قصب. لقد استنفَدَت الوتيرة، وضاقت الأنفسُ حول العنَق. لا أدري إلى متى سوف نستيقظ لنواجه نفس الصور (نفس الجثث والأشلاء) كلّما فتحنا الجريدة. كم مرّة قلت لنفسي: بلعن أبو الجريدة، إلق بها إلى المزبلة! ومع ذلك، أجد نفسي أفتحها مرّة أخرى، محكومون نحن، كما يبدو، بأن نكون شهوداً مكتوفي الأيدي يتطلعون إلى الضفاف، بينما سفينة العراق المحترقة تعبر أمام أعينهم، محمولةً على موجة الدم. سوى تلك اللحظات المباركة حقّاً، عندما تأتينا بضعة أبيات من لامكان، أشلاء فكرة، نبضات قصيدة – هدية صغيرة من إله ما زال يحبّنا، ليس كتلك الآلهة الأخرى التي ترود ساحة أيامنا هذه، متعطشة للقتل، ولا تعرف سوى البطش. إذاً متذرعاً بهذا العزاء الصغير، وجدت نفسي أتساءل إن لم يكن وقت الكتابة إليك هو الوقت بعض القصائد التي وعدتك بها منذ آجال، أيضاً.

بالإضافة إلى أنني، بذلك، ساكون قد صوّبتُ حجراً واحداً إلى شجرة يتقوّل فيها غرابان بأنني سأوصل رسالتي إليك بيدي عندما أصل إلى كولون؛ وأنت تعرف الغرابين: السمولل بن عاديا وراعي السماوة المقدام، وكلاهما عزيز. أتمنى لهما النجاح في تقوّلاتهما القادمة، في شجيرة أخرى!

والحقيقة أنني ساتي إلى ألمانيا في بداية تموز، إذا سارت الأمور على ما يرام. ليس لأنني تلقيتُ دعوة إلى مهرجان في جنوب فرنسا وحسب (يبدو أن الغربان والوايوية في أوروبا كلّها تدري بالأمر)، بل لأن وقت الإفرنقاع من هذا المكان أيضاً قد حان، قبل أن أختنق. التلوّث ليس في البيئة وحدها. السوقية هنا بلا ضفاف. الراسمالية عندما تصير منتفعاً بشريّاً، كلّ من فيه ضفدع يتسلّق أكتاف صاحبه في أسفل السلّة. ولا بدّ لي هنا من تعليق على الكنايات – هناك سوق قريبة مني أخذت أشتري منها حاجياتي منذ سنين، سوق غير عادية على الإطلاق، يملكها الصينيون ويديرونها على شاكلة الأسواق في الصين، ويا له من معرض عجائبيّ للشرق، وأعني الشرق الحقيقيّ. الشرق الذي لا يوقفه شيء عن كونه شرقاً، لا زلزال التاريخ ولا مكائد الأعداء. في هذه السوق يا عزيزي حسين، ترى ما لن تراه في أيامك الغربيين «المعقّمة» من كلّ أثر يدل على بشاعة مسالة الأكل، العلف الذي يعتمد عليه البشر. هنا تجد أصناف من القصابين بسواطير هائلة ومربيات ملطخة بالدماء، يقطّعون الخنزير أشلاء أمام عينيك، تجد في صفوف من الأحواض أسماكاً حيّة من كلّ الأصناف، حتى الأقراش، والسلطعونات وتحتها في سلال كبيرة، ضفادع مكومة فوق بعضها بالمئات. لم أكن أدري أنها حيّة، حتى أفتحها مرّة أخرى، فجأة، ثم تهمد ثانية. عندكم الأتراك، وعندي الصينيون. ماذا تريد أكثر؟

أرجو لك أوقاتاً طيّبة يا أبا الموز، وإلى أن أراك

> أن يتوقف المرء لحظة ليتأمل ذاته، فيعيد صياغة العالم من نقطة الصفر. وكانت جثث بين المقلة في الصالات الكبيرة الموحشة والتوابيت التي تجد لها فجأة وظيفة شاغرة وكذلك أسرّة المستشفيات التي تستقبل محتضرين جدداً والردهات الطويلة المقبضة الهدوء تذكر كلّها بذلك الحدث النهائي الذي لا ريب فيه.

هذه الصور اللاشعرية في الواقع اجتمعت في ذهني عندما أتيت لألقي النظرة الأخيرة على جثمان سركون بولص المسجى في مستشفى «فريدرشسهاين» في شرق برلين. كنت برفقة خالد المعالي وصموئيل شمعون اللذين ذكرهما سركون في رسالته واللذين أوكلا لي مهمّة السؤال عن مكان جثمانه، ربما باعتباري أكبر منهما سنّاً. فقبل لنا إنّه يرقد في «البيت الثامن عشر»، لكنّنا لم نعثر في ردهات المستشفى على أثر لهذا البيت. وكان هناك عدد من المرضى والزوّار الذين يحملون زهوراً، وأملاً أيضاً برؤية ذويهم وقد تماثلوا للشفاء. بيد أننا جئنا وقد انقطع أملنا، ولم يبق أمامنا سوى اليقين بأننا لن نعثر على صديقنا حيّاً بعد اليوم أبداً.

أخيراً علمنا بأن البيت الثامن عشر يقع خارج المستشفى، على مسافة أربعين أو خمسين متراً. وهو مبنى مستقل يحمل اسماً «شعرياً» إلى حدّ ما، لا يهدف بالطبع إلى أن يعرّض الأحياء للصدمة النفسية، بل ليخفف عنهم ربما هول الصدمة: «الجناح الباثالوجي».

فهو منزل لا يختلف كثيراً عن المنازل الكبيرة المأهولة، لكنّ سكانه كانوا هذه المرّة من الأحياء ذات يوم، وحارسهم ذو المريلة البيضاء والسلسلة الذهبية في العنق، والتي لم تكن مألوفة بلا شكّ في زمن غوتفريد بن، كان الشخص الوحيد الذي يحرسهم ويتحدث بلسانهم.

وفكرت بأنني لم أقم بزيارة سركون عندما كان يرقد حيّاً في المستشفى، لأنني لم أكن أصدّق بأنه كان موشكاً على الرحيل، وكنت أخشى في الوقت ذاته من أنني قد أسلبه بعض وقته وراحته؛ فجئت متأخراً كالعادة لأزوره في بيت الموتى.

وقفنا أمام البيت الثامن عشر في ذلك اليوم الخريفي الشاحب الصفرة، الذي بدا نفسه محتضراً ومهجوراً مثلما كان سركون؛ في ذلك اليوم الشديد السكون من أيام تشرين الرقيقة الاصفرار والتي جعلها ريلكه رمزاً للحياة المترعة بالمعرفة التي تلازم الشاعر حتّى في نزعاته الأخيرة، الشاعر الرائي بطبيعة الحال، وسركون بولص الذي كان رائياً وهو في سكرات موته تحدث لي قبل أسبوع من رحيله، وبصوت واه متهدج، ونبرات واضحة، عن أولئك الذين أراد أن يودعهم باعتزاز وحبّ وطيبة قلب!

قال إنّه لم يعد يفكّر إلا بالأصدقاء والأهل والشعر، أيّ بما سيتركه للناس من إرث أدبيّ؛ ولم يشغل باله بشيء سوى ذلك الهمّ الكبير والإرث العظيم. وعندما تأملت إجابته هذه وجدتها منطقيةً وبديهيةً، لا تختلف عما فكّر به العراقيون القدماء الذين خلّفوا وراءهم حضارة من طين على الأغلب، مشرفة على الانهيار والاندثار في كلّ وقت، لأنهم لم ينظروا إلى الخلود من نواح غيبية محض، أي بمفهوم الآخرة والخلود والانبعاث مثل نظرة الديانات السماويّة الساميّة، بل إلى العمل الفردي الذاتي، أو البيولوجي، أي ما يتبقّى من نتاج إبداعيّ وذريّة. ويبدو أن العراقيين المعاصرين لم يشذّوا اليوم كثيراً عن تلك القاعدة الجوهريّة، فهم الشعب البعيد تماماً عن التديّن، الشعب غير المؤمن أبداً إلا بمبدأ الخلود الإبداعي المادي، وليس خلود الجنّة والنعيم. فسركون بولص لم يخلّف أبناءً بالمعنى البيولوجي، بل خلّف قصائد كفيلة فعلاً بتخليده في نهاية المطاف أكثر مما يمكن أن تفعله الديانات السماوية.

وهذه باعتقادي هي النظرة الماديّة الوجوديّة التي صنعت شعره بالأصل، أو التي قادته إلى صناعة الشعر كما كان يفعل الحرفيّ القديم. فهو، وإن كان صانعاً حرفياً للصور، لكنّه ظلّ يؤمن بالأسطورة إيماناً مطلقاً، وليس الأسطورة بتجسّداتها المادية، لأنه كان يعلم بأن الأسطورة منطقيةٌ وبديهيةٌ، لا تختلف عما فكّر به العراقيون القدماء الذين خلّفوا وراءهم حضارة من طين على الأغلب، مشرفة على الانهيار والاندثار في كلّ وقت، لأنهم لم ينظروا إلى الخلود من نواح غيبية محض، أي بمفهوم الآخرة والخلود والانبعاث مثل نظرة الديانات السماويّة الساميّة، بل إلى العمل الفردي الذاتي، أو البيولوجي، أي ما يتبقّى من نتاج إبداعيّ وذريّة. ويبدو أن العراقيين المعاصرين لم يشذّوا اليوم كثيراً عن تلك القاعدة الجوهريّة، فهم الشعب البعيد تماماً عن التديّن، الشعب غير المؤمن أبداً إلا بمبدأ الخلود الإبداعي المادي، وليس خلود الجنّة والنعيم. فسركون بولص لم يخلّف أبناءً بالمعنى البيولوجي، بل خلّف قصائد كفيلة فعلاً بتخليده في نهاية المطاف أكثر مما يمكن أن

هنّ اليمين: حسين الموزاني، خالد المعالي، سركون بولص وصموئيل شمعون في فرانكفورت عام 2004

شذرات وتأمّلات

حسين الموزاني

◄ تحت شجرة الاسفندان

تقع بحيرة Lietzensee على مسافة مئة متر من داري في برلين. وأحياناً أتجوّل حول البحيرة وأطرافها، فأتأمل نباتاتها وزهورها وأشجارها، وخاصة أشجار الاسفندان العملاقة المعمّرة. فتجعلني أفكّر فوراً بأنّني كائن زمنيّ موشك لا محالةَ على الزوال، لكنّها ستبقى شاهدةً حيّةً على الوجود الإنساني المتهافت وعلى المخلوقات المسكينة البائسة والحاقدة، لأسباب جينية ربّما، أو بلا سبب حتّى، ولعلّ الإنسان جُبِلَ أصلاً على الضغائن والأحقاد دون أن نعلم بذلك.

وعندما أتكئ على جذعها المتين، فكّرت في تاريخها هي نفسها وقلت إنّها قد شهدت بلا شكّ العديد من الأحداث التاريخية التي غيّرت ألمانيا وأوروبا برمّتهما. فهي قد شهدت تتويج القيصر البروسيي فريدريش الكبير الذي حوّل برلين إلى عاصمة. وربّما مرّ نابليون وجيشه من أمام هذه البحيرة إبان احتلال برلين عام 1808. وربّما صلّى هنا الجنود المسلمون في الجيش الروسي وهم يطاردون فلول نابليون بعد هزيمته بخمسة أعوام. وربّما استراح تحتها المستشار البروسيّ بيسمارك بعد حروبه المضنية داخل ألمانيا وخارجها، والذي جعل منها حاضرة دولة ألمانية عظمى. ولعلّ آخر قياصرة بروسيا غليوم الثاني والذي تهجع رفاته على مقربة منّي بمئتي متر من هنا، قد تجوّل حولها وفكّر للمرّة الأولى في إقامة سكّة قطار بغداد-برلين. وأخيراً جعلها هتلر عاصمة «رايش الألف عام» والذي انهار خلال اثني عشر عاماً ليس إلا، قبل أن تتقسّم إلى شطرين ثمّ تتّحد من جديد.

والآن عندما أنظر إلى هذا التاريخ وهذه الأسماء، أرى نفسي ظلّاً عابراً في هذا الربيع البرلينيّ المبكّر، زاهداً في كلّ ما سيقوله العرب وغيرهم عنّي وما سيكتبونه وينشرونه، مدحاً كان أم قدحاً. فأنا صنو هذه الشجرة، ولا أحد لي غيرها، ولم أطلب في حياتي شيئاً من أحد، ولن أطلب سوى أن أُدفن بين جذورها، لكنّني أعلم تماماً بأنّ هذا الطلب بعيد المنال.

◄ علي بدر في الحلم

قرأت ليلة الأمس مقالة كتبتها ناقدة عربية عن رواية «الكافرة» للكاتب العراقي علي بدر. ثمّ قلّبت المواقع الإلكترونية متابعاً أخبار الحرب على الإرهاب في سوريا والعراق، والموصل خاصةً. وكنت أفكر طوال الوقت بمستقبل «المدن» التي سيتمّ تحريرها من براثن الإرهابيين الإسلاميين، وهل أنّ أولئك الذين يشنّون الحرب على داعش قادرون فعلاً على التأخب البرلينية التي أفضّلها على غيرها. لكنّني لم أرَه، ولم أرَ أحداً آخر يعرفه لكي أسأله عنه. فقلت في نفسي: لعلّه اعتقد بأنّني انصرفت عنه عمداً. وصرت أضرب أخماساً بأسداس وأسداس بأسباع، وخرجت أبحث عنه في الشوارع. فلمحت مخيماً في الصحراء الألمانية، وكان رمادياً مثيراً. وسمعت أحداً يهتف بي من بعيد. وكان رجلاً ضخم الجرم يرتدي بدلة بنيّة اللون وربطة عنق ويقف أمام طاولة جلس إليها عدد من الناس. فقال مخاطباً شخصاً آخر: إنّ هذا صديقه حسين الذي لم يره منذ سبعة عشر عاماً. فسألته وماذا تفعل هنا؟ فقال أتيت إلى ألمانيا لأقيم دورة لتعلّم اللغة العربية. وأعرب عن رغبته في الذهاب إلى مقهى برفقة زميله، وكان كبير الرأس وأبيض البشرة، ولعلّه كان سوريا. فقلت ونحن نسير في الطريق بأنّ هناك قاعدةً واحدةً ومهمّةً لتعلّم اللغة العربية، وهي بسيطة ويمكن أن يعرفها حتّى الأطفال، لكنّنا نرى كبار الكتّاب لا يلتزمون بها وهي: فعل وفاعل ومفعول به.

وعثرنا على مقهى غير بعيد من مخيّم تعليم اللغة العربية. وكان يقع ضمن مبنى فندق كبير، وقد وقف ندل بثياب مزركشة وكانوا يعتمرون القبّعات. وحالما جلسنا انتبهت إلى أنّني فقدت حذائي في مدخل الفندق. فعدت أبحث عنه، وسألت أحد الحرّاس فأشار إلى صندوق توضع فيه اللّقى، حيث عثرت على حذائي فعلاً. لكنّني عندما وضعته، وبسعادة بالغة، في قدمي أدركت بأنّه ليس حذائي. وحسبت أن النادل أو الحارس سيشكّ في غرضي، وقد يعتبرني لصّاً، فتركت الحذاء، وعدت حافياً إلى المقهى، لكنّني لم أعثر على المدخل، فدخلت من باب جانبي. وسألت نفسي هل يعقل أن يكون هذا المقهى العملاق بلا باب؟ وتذكّرت «خطيبتي» الوهمية التي أهدت لي حذاءً عربياً صرت أستخدمه في ترتيب حديقتي، حتّى أنّني طفقت أنشد ذات مرّة: «لقد رجعت بخفيّ حسين/ فيا له من حذاء عربيّ متين/ سأقطع به كلّ ما بقي لي في المنفى/ من أيّام وسنين!».

وأخذت أوجه اللوم الشديد إلى نفسي وكيف أنّني أضعت اليوم فرصتين نادرتين لاحتساء القهوة مع علي بدر ومع المعلّم التونسيّ وصاحبه السوريّ الغامض الذي كان يبتسم طوال الوقت. واكتشفت بعد حين بأنّني كنت أسير حافياً، بل إنّ سروالي قد اختفى ولم يبق سوى القميص الطويل والسروال الداخلي. وخاطبت نفسي معاتباً إياها: يا إلهي ماذا سيقول الناس عنّي: هل تهرّب من إكرام ضيوفه الذين لم يرهم منذ أعوام وأعوام؟! فيا له من حلم، أو كابوس!

◄ أشياء الخريف

كان الشاعر الألماني راينر ماريا ريلكه يحاول في البدء محاكاة الطبيعة ثمّ إنقاذها من الإسقاطات البشرية، ليعيد لها استقلاليتها لغوياً. ويبدو أنّه لم يكتفِ بذلك، إنما جعل من نفسه أحد إسقاطاتها أو أخطائها الجسيمة. فهو لم يكن غصناً أو فراشةً أو فهداً يطوف داخل القضبان في متنزّه دو لوكسمبورغ في باريس، إنما مجرد إنسان محطّم يحاول ترميم العالم على حدّ تعبيره. فحوّل الحيّ إلى دين والحياة إلى شجرة والخريف إلى زمن النضج ومن ثمّ الرحيل. وعندما أتأمل الخريف في حديقتي وأرى أوراق شجرة العنب البرّي وهي تمدّ ذراعيها الطويلتين على السياج صفراءَ وبرتقالية وحمراءَ كأساور الذهب القديم، وتلك الجذاذة الصغيرة من الشمس التي تشعّ قليلاً على القمرة الخشبية التي وضعت فيها عدّة الفلاحة كأنها تودعها قبل الرحيل وإلى زهرة القرنفل التونسية الحمراء في سنديانتها وإلى الفراشة التي أصابها الوهن وهي تدرك بأنّ هذا هو خريفها الأخير بعدما اكتملت دورتها الحياتية وباتت تخفق بجناحيها اللذين رفرفا عاماً كاملاً من دون أن ينتبه إليها أحد؛ فإنّني أفكر حينئذ في حياتي نفسها التي مضت سريعاً مثل خفقة ريح وخطوةِ فهد وحيد في قفص حديديّ في باريس وشجرة الكرمة البريّة البرلينية التي أخذت تصبغ أوراقها قبل أن تتضوها، فتتعرّى من أجل الشتاء الذي صار يقرع بقوّة بوّابة الروح بقبضته الباردة. وأتذكّر صباح الخرّاط زوين التي كانت تسألني عن حديقتي بين الحين والحين، والآن حتّى صباح الخرّاط زوين رحلت أيضاً.

مواد اخرى على موقعنا

الأخبار
al-akhbar
الجمعة 18 كانون الأول 2020 العدد 4227

إعلان معرض «يا أهل الدار» بتوقيع الفنان اللبناني جورج أبو مهيا

حكايات وبصريات وموسيقى... «يا أهل الدار»

الميلاد رغم كل شيء مع «قنبز»

افتتحت «دار قنبز»، أمس الخميس، معرضها الميلادي اللبناني «يا أهل الدار» الذي يستمر لأربعة أيام في D-Beirut (الكرنتينا ـ بيروت). أمام الظروف الاقتصادية والاجتماعية القلقة في البلاد، تفضّل الدار خيار الاستمرار، لكن ليس بمفردها، بل بالشراكة مع القدرات والجهود المحلية التي تدعوها إلى معرض للمنتجات الفنية والحرفية اللبنانية. يلتقي المعرض مع اهتمامات فنية وأدبية وثقافيّة للدار، أكان في أنشطة جماعية أم في إصداراتها الأدبية للأطفال التي ستكون متوافرة أيضاً. ينعكس هذا على الخيارات المنوّعة في المشاركين والمشاركات. خلف كلّ قطعة أو عمل حكاية، وعوالم مختلفة تدعونا إلى اكتشافها، إذ يستعيد الحدث بعض الحرف والمهن الاستثنائية، التي ترتبط بالذاكرة المحليّة، عبر تسليط الضوء على جهود فردية يعمل بعضها في الظل وفي المناطق بعيداً عن بيروت. هكذا، سيتمكّن الزوّار من التعرّف إلى صنع آلة البزق يدوياً، وصناعة الصابون، والزهور، والمونة، واللباد، والطباعة الحريرية، والأواني المصنوعة من السيراميك، والطباعة الثلاثية الأبعاد وصنع النبيذ والعرق المحليين وغيرها من المنتجات. فضلاً عن الحرفيين والحرفيات، سيشارك في الحدث فنانون معاصرون من كلّ الأجيال، منهم مصمّمو غرافيك يافعون يُقدّم لهم المعرض فرصة للمشاركة بأعمالهم للمرّة الأولى. فـ«قنبز» ترغب في أن تكون الفعاليات مساحة لقاء معنوية وثقافية تجمع الفنون البصرية والموسيقى والحكايات وورش العمل، والأحاديث التي لا تنفصل عن الأوضاع الحالية. من الحادية عشرة صباحاً حتى الثامنة مساءً، يستمر المعرض حتى مساء الأحد 20 كانون الأوّل (ديسمبر) الحالي. ويستكمل مبادرة كانت قد أطلقتها «قنبز» قبل أشهر بعنوان «فكري بلدي»، دعت فيها المنتجين والحرفيين اللبنانيين من المناطق كافّة إلى عرض أعمالهم في بيروت. بحسب مديرة الدار ندين توما، فإنّ المبادرة الجديدة لا تنكر اللحظة الصعبة التي نمرّ بها، بل إنّها تنطلق من هذه الظروف لكي تبني وتتبادل الدعم من أجل الاستمرار في الإنتاج والعمل في لبنان. من ناحية، تؤمّن المبادرة سوقاً اقتصادية بديلة للفنانين والحرفيين، كما تقترح هدايا للميلاد من صنع محلي، وتدعو إلى الاحتفال بالأعياد بالفنون كافة، إذ تختتم كل ليلة بأمسية موسيقية، استهلّتها أمس الخميس المغنية اللبنانية ساندي شمعون مع مجموعة من العازفات. من وجوه المعرض، الخطّاط والفنان اللبناني سمير الصايغ، الذي أنجز بعد انفجار بيروت نسخاً وتصاميم كاليغرافية مختلفة لكلمات تحمل معنى الحب. سيذهب ريع هذه الأعمال إلى «مبادرة بيروت للتراث» التي سينضمّ بعض أعضائها، غداً السبت، إلى لقاء مع الحاضرين للحديث عن عملية ترميم المباني التراثية بعد الانفجار، وهم المهندسون فضل الله داغر وعبد الحليم جبر وجوي كنعان. بجمعه حِرفاً وصناعات مختلفة، يقترح المعرض رحلات لا تحصى وحكايات من الذاكرة تعرّفنا إلى سياقات تطوّرها، وأصلها وكيفية صناعتها. فإلى جانب عرض المنتجات، سيتخلل البرنامج صناعة بعض المنتجات بشكل مباشر أمام الحاضرين، منها الطباعة الحريرية وورشة عمل في التطريز، فيما سيتحدّث بعض المشاركين عن أعماله ضمن لقاءات تعرّف بهذه الأعمال. جورج الشيخ مثلاً، سيتكلّم اليوم الجمعة عن صناعة آلات البزق، فيما سيقدّم وصلة موسيقية. أديب دادا سيشارك أفكاره حول زراعة غابات مدنية من أجل استرجاع الأماكن العامة. وسيتخلّل أيام المعرض بث مقطوعات موسيقية من اختيار زياد نوفل. هناك أيضاً موعد عند الثامنة والنصف من مساء اليوم مع حكاية «يا أهل الدار» لـ«دار قنبز»، تقدّمها ندين توما برفقة موسيقى سيفين عريس، على أن يكون الزوّار على موعد مع فرقة Postcards في أمسية بوب مساء غدٍ. وتُختتم الفعاليات مع أمسية جاز للفنانة دونا خليفة مع فرقة موسيقية عند الثامنة والنصف من مساء الأحد.

«يا أهل الدار»: حتى مساء الأحد 20 كانون الأوّل ـ D-Beirut (الكرنتينا ـ بيروت). للاستعلام والاطلاع على البرنامج الكامل: صفحة «دار قنبز» Dar Onboz على فايسبوك

نزيه أبو عفش

يوميات ناقصة

لا تَخفْ!

يوماً بعدَ يوم، وخَوفَةً بعدَ خوفة،
أَتَعقّبُ بصماتهِ، وأَتَحرّى آثارِ عبوره:
في الشرايين، في صُفيحاتِ الدم، في
العينين والرئتينِ وتأتآتِ الدماغِ والقلب.
أَتَعقّبُ، وأَتَحرّى، وأهلع.
الذين سبقوني إلى دياره
أَوصَلوا إليّ الرسالةَ المُشفّرةَ التالية:
لا تعذِّب نفسكَ في ما لا طائلَ منه!
الموتُ لا يُرى / الموتُ يقع.
وأيضاً، لا تخفْ!
حين يقعُ الموتُ، تكونُ أنتَ قد صرتَ
أعمى.
لا تخفْ!

«مسرح قبل الضهر» في فرن الشبّاك

في 7 كانون الثاني (يناير) المقبل، يُطلق «مسرح شغل بيت» محترفاً للتمثيل والإخراج المسرحي بعنوان «مسرح قبل الضهر»، من إعداد وتدريب المخرج شادي الهبر والممثلة مايا سبعلي (الصورة). تنتهي الورشة بعرض مسرحي من تمثيل وإخراج المشاركين فيها مع شهادة من «مسرح شغل بيت» بعد فترة 9 أشهر. تشمل مراحل العمل: إعداد الممثل (تمارين استرخاء/ وضع الصوت على النفس/ استعمال الجسد/ ارتجال/ تطوير الخيال/ الصلة بين الممثّل وذاته، والممثّل الآخر والمكان/ دراسة الشخصية والمحافظة عليها/ الربط بين الشخصية والصوت والحركة ووضعية الجسم)، والإخراج المسرحي (تركيب مشهد/ الرؤية/ الإيقاع / إدارة الممثّل/ كتابة نص).

«مسرح قبل الضهر»: بدءاً من الخميس 7 كانون الثاني ـ «مسرح شغل بيت» (فرن الشباك).

المتحف الفلسطيني خلف قضبان الاحتلال

يواصل «المتحف الفلسطيني» أنشطته الافتراضية في ظلّ جائحة كورونا. في هذا السياق، يدعو الفضاء الذي يتّخذ من بيرزيت مقرّاً له إلى حضور عرض رقميّ عبر حساباته على مواقع التواصل الاجتماعي لمقابلة مسجّلة بعنوان «ليس كتاباً فقط»، تندرج ضمن المقابلات التي أنتجتها الفنانة الإيطالية السويدية بياتريس كاتانزارو. في 27 كانون الأوّل (ديسمبر) الحالي، سيكون الجمهور على موعدٍ مع مقابلة مع الأسيرَيْن المُحرَّرَيْن من سجون الاحتلال الإسرائيلي عبد الله أبو غضيب وخليل عاشور (الصورة)، اللذين سيتحدّثان عن تجربتيهما وعلاقتيهما مع الكتاب خلف القضبان.

«ليسَ كتاباً فقط»: الأحد 27 كانون الأوّل ـ الساعة السادسة والنصف مساءً بتوقيت بيروت ـ حسابات «المتحف الفلسطيني» على مواقع التواصل الاجتماعي.

أسامة الرحباني عند زاهي: عن الفن والوطن

يطلّ الفنان اللبناني أسامة الرحباني، غداً السبت، ضمن برنامج «بيت القصيد» الذي يقدّمه الإعلامي والشاعر اللبناني زاهي وهبي عبر قناة «الميادين». يتطرّق الحديث إلى جديد الرحباني الموسيقي والغنائي، وعن آخر إصداراته مع الفنانة اللبنانية هبة طوجي التي أطلّ برفقتها ورفقة زوجها الموسيقي إبراهيم معلوف وعدد من الفنانين الفرنسيين خلال احتفال باريسي حاشد تضامناً مع لبنان إثر كارثة انفجار مرفأ بيروت.

للمرّة الأولى، يقول أسامة الرحباني إنّ فكرة الهجرة من لبنان قد خطرت له، متحدثاً عن «لبنان الرحباني» أو ما يسمى «الوطن الرحباني»، نافياً أنه كان مجرّد حلم بعيد عن الواقع ولافتاً إلى ما تتضمّنه أعمال الأخوين عاصي ومنصور من رفض للظلم والطغيان وانحيازهما إلى الفقراء والمضطهدين.

كما يعرّج الحوار على شراكة عاصي ومنصور واندماجهما في شخص معنويّ وإبداعيّ واحد تحت مسمّى «الأخوين رحباني». ويثير وهبي مع ضيفه مسألة الخلاف بين ورثة عاصي من جهة وورثة منصور من جهة أخرى، ومدى إمكانية التفاهم بينهم بعيداً من الإعلام حفاظاً على المكانة التي يحظى بها عاصي ومنصور وفيروز في وعي اللبنانيين والعرب وذاكرتهم الجمعية.

كما يسأل وهبي ضيفه عن مشاركاته في برامج تلفزيونية مثل «ستار أكاديمي» و«ديو المشاهير»، فضلاً عن عناوين أخرى منوّعة تتعلّق براهن بيروت وأزمة كورونا وسواها.

«بيت القصيد»: غداً السبت ـ الساعة التاسعة مساءً على «الميادين»

من كواليس الحلقة

«تعرّفوا» إلى يافا... مع رامي صايغ

«يافا مشاهد نادرة»، هو عنوان الجزء الرابع من المحاضرة الافتراضية التي ينظّمها «مسرح السرايا العربي ـ يافا»، اليوم الجمعة. يستضيف المسرح في الموعد المرتقب الباحث رامي صايغ (الصورة) الذي سيستعرض خلال الندوة صوراً نادراً للمدينة الفلسطينية، إبّان نكبة عام 1948. كما سيقدّم شرحاً وافياً عن المدينة الأهم والأقدم في تاريخ فلسطين، وأهميتها على الأصعدة السياسية والإنسانية والثقافية. يذكر أنّ المحاضرة ستبث مباشرةً عبر صفحة المسرح الرسمية على فايسبوك وعلى صفحتَيْ «يافا» و«يافا أم الغريب» على الموقع نفسه.

محاضرة «يافا مشاهد نادرة» ـ الساعة الثامنة مساءً بتوقيت بيروت ـ الصفحة الرسمية لـ«مسرح السرايا العربي-يافا» على فايسبوك (الرابط متوافر على موقعنا)